



PROVISIONAL

A/34/PV.92
13 December 1979

ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر عرقي مؤقت للجلسة الثانية والتسعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ، ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد سليم
ش : السيد اليوكا
(نائب الرئيس)
(جمهورية تنزانيا المتحدة)
(بنما)

— مسألة جزيرة مايت القمرية : [٢٩]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

— الحالة في الشرق الأوسط : [٢٥]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza

نسخة واحدة من المحضر .

(أ -)

- تنفيذ الأعمال

- مسألة ناميبيا [٢٧]

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة

(ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة الرابعة

(هـ) مشاريع قرارات

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ١٠مواصلة نظر البند ٢٩ من جدول الأعمالمسألة جزيرة مايوت القمرية(أ) تقرير الأمين العام (A/34/665)(ب) مشروع قرار (A/34/L.54)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعلن أن الدول الآتية أسماؤها قد انضمت الى مقدي مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.54) وهي : الرأس الأخضر ، غامبيا ، فياناء ساحل العاج ، كينيا ، ليبيريا ، الفلبين وجمهورية تنزانيا المتحدة .

السيد كان (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : مرة أخرى نجد جمعيتنا بصدد مناقشة مسألة جزيرة مايوت القمرية . لقد سنحت الفرصة لوفد بلادنا ، من فوق هذا المنبر ، أن يعلن عن موقفه حيال هذه المسألة كما فعل في محافل أخرى ؛ في منظمة الوحدة الافريقية ، وفي المؤتمر الاسلامي وفي مجموعة دول عدم الانحياز . واذ كنا نتناول الكلمة اليوم ، فذلك لكي نعرب عن ابتهاجنا للموقف السائد حاليا بين الحكومتين الفرنسية والقمرية ، ذلك الموقف الذي يعد تمهيدا للبحث عن حل نهائي لهذه المشكلة ، ونأمل في أن يساعد ذلك على أن يجرى الطرفان مناقشات مشمرة .

وكما أشار الجانب الفرنسي ، والوفد القمري في البيانين اللذين استمعنا اليهما بالأمس ، فان البلدين يرغبان في البحث عن أرضية للتفاهم فيما بينهما . لقد تم تبادل السفراء ، وتوقيع اتفاقات هامة ، منها معاهدة تعاون وصدقة واتفاقات أخرى في المجالات الاقتصادية والجمالية والثقافية والتقنية فيما بين البلدين . ان هذا ينهض دليلا على أن المناخ الذي يسود الآن بين فرنسا وجزر القمر اثر الاتصالات على أعلى المستويات بين زعمائهما ، يختلف تماما عن الوضع الذي قام مباشرة عقب استقلال القمر مباشرة .

ورغم ذلك ، فمن الأهمية بمكان أن نشير الى بعض المبادئ الهامة لفهم هذا النقاش لأن مطالب جزر القمر ليست وليدة اليوم ، بل لقد نشأت عندما حصلت هذه الدولة على السيادة

الدولية ، ولا يتعلق الأمر سوى بمسألة تدرج ضمن موضوع تصفية الاستعمار . وبالنسبة اليـنا فان اقليما تحت السيطرة الاستعمارية ، وهو بصدد الحصول على الاستقلال ينبغي أن يستقل استقلالاً شاملاً أى في اطار الحدود التي كانت موجودة ابان العصر الاستعماري . وعلى أساس ذلك ، فانه ينبغي تفادي أى طلب اقليمي لاحق يقوض هذا المبدأ ، مع ما يخشى من اثاره أوضاع لا يمكن دعمها في رسم حدود الدول التي كانت مستعمرة في السابق . ان هذا العمل يتفق مع روح ونص القرار ١٥١٤ (د - ١٥) كما أنه من المبادئ التي تشكل أساس ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، والذي شارك السنغال في وضعه .

ومن أجل ذلك ، فان بلادنا مازالت تحترم هذا المبدأ ، لأنه ماذا يكون موقف افريقيا اليوم ان لم تتمكن حكمة مؤسسي منظمة الوحدة الافريقية من ترسيخ هذا المبدأ عبر التاريخ ، رغم جميع الضغوط التي كانت تبذل لتكريس الحدود التي ورثناها من القوى الاستعمارية ؟ واحتراما لهذا المبدأ الذي نعتبره غير قابل للمساس ، فقد قمنا مع جيراننا بتسوية ما كان يمكن في مناسبات أخرى ، أن يثير نزاعات بشأن الحدود ، مستعصية على الحل . ومن هذا المنطلق ، فان بلادنا قد أحست بعدالة الفكرة القائلة بأن جزر القمر يجب أن تحصل على الحدود الجغرافية التي كانت لها في عهد الاستعمار الفرنسي ، أى بصورة تشتمل على جميع جزر الأرخبيل وهي : أنجوان ، القمر الكبرى ، موهيلي ومايوت .

وعلى أساس هذه النظرة ومنذ عام ١٨٨٩ ، فان القوانين الفرنسية قد حددت ادارة ووضع هذا البلد الذي لا بد من الحفاظ على وحدته السياسية وسلامة أراضيه التي لم يتم التشكيك فيها حتى استفتاء شباط/فبراير عام ١٩٧٦ . ان السلطات الفرنسية نفسها لا تقول غير ذلك ، ولقد تحدث رئيس الدولة الفرنسية قائلا :

" ان جزر القمر تشكل أرخبيلاً له كيان موحد والسكان متجانسون وليس ممن بينهم أى شخص من أصل فرنسي . هل من المعقول أن يفردو جزء من الأرخبيل مستقلاً ، وفي الوقت نفسه تحتفظ جزيرة واحدة ، أي كان التماطف الذي يمكن أن تشمر به حيال سكانها ، بوضع مختلف ؟ أعتقد أنه لا بد من قبول الحقائق المعاصرة . ان جزر القمر تشكل كياناً واحداً وكانت كذلك دائماً ، ومن الطبيعي أن يكون مصيرها مشتركاً " .

ومع ذلك وخارج نطاق هذا المبدأ الذى أكدنا عليه من جديد ، لا بد من أن نتحدث عن الرغبة الخالصة للطرفين في تسوية منازعاتهما - اذا صح هذا التعبير - عن طريق المفاوضات أى من خلال السبل السلمية .

ان السنغال الذى يرى أن الحوار أداة أساسية في دبلوماسيته ، يرحب خالص الترحيب بهذه الروح التي تسود الطرفين . ان بلادنا التي تقيم علاقات خاصة مع كلا الجانبين قد عكفت على العمل من أجل الحفاظ على التخفيف من حدة التوتر الذى نشهده اليوم .

وفي افريقيا التي كانت نصف دولها من المستعمرات الفرنسية السابقة ، وفي هذه الجمعية ، التي تتزايد فيها مكانة فرنسا يوما بعد يوم ، بعد أن قبلت تصفية الاستعمار في الأقاليم المستعمرة دون أية بواعث سابقة ، فاننا نفهم بصعوبة كيف يمكن أن تغدو مايوت ماثار خلاف ، وأن تشيع القتامة على صورة فرنسا في العالم . ولقد قال صحفي فرنسي مؤخرا في صحيفة ليموند ما يلي :

” ان جزيرة يقطنها ٤ نسمة ، وهي من مخلفات الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية ، وهي معزولة في المحيط الهندي بين موزامبيق ومدغشقر ، وعشر سكانها يتحدثون الفرنسية ، لا يمكن لمثل هذه الجزيرة أن تكون مقاطعة ، الا اذا اصطدمنا بنفان البصيرة والحس الرشيد ” . (الليموند)

وبالفعل فقد كان من المقرر أن ينظم استفتاء بعد ٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ لتحديد الوضع النهائي لهذه الجزيرة . وانه لمن يمن الطالع أن فرنسا لم تر من الضروري أن تجمد الوضع السياسي لمايوت .

ونحن نرى أن هذا مؤشر للإرادة الحسنة التي تحدد بالحكومة الفرنسية ، في الوقت الذي بدأ فيه احتمال عقد مناقشات على مستوى وزارى في موعد قريب بين الطرفين المعنيين . ولذا فان وفد بلادى ينشد من جمعيتنا ومن خلال مواقفها وقراراتها أن تشجع فرنسا وجمهورية جزر القمر الاسلامية على أن يقوما دون ابطاء باجراء مفاوضات على أساس قرارات هذه المنظمة .

وسنكون على استعداد لتأييد كل مبادرة في هذا الاتجاه .

السيد كامندا وا كامندا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : يجدر منذ البداية أن نشير

الى أنه في هذه المسألة ، فان وحدة أرخبيل جزر القمر وسلامته الإقليمية لا يمكن أن يكونا موضع جدال سواء قبل أو بعد الاستقلال ، وحتى من قبل فرنسا .

ويتيح هذا امكانية تفادى الخوض في عموميات سياسية وتاريخية لتحديد الانتماء التقليدى والتاريخي للسيادة القمرية على جزيرة مايوت .

ويعلم الجميع كيف وعلى اثر أية أحداث ، وضعت جزيرة مايوت التي هي جزء لا يتجزأ من أرخبيل جزر القمر ، تحت الادارة الفرنسية غداة استقلال جمهورية جزر القمر .

ولقد أكدت سلطات الجمهورية الفرنسية دائما أن جزر القمر أرخبيل يشكل كيانا موحدا ، وأن السكان متجانسون وأنهم لا يضمون أحدا من أصل فرنسي ، ولهذا ليس من المقبول أن ينفردو جزء من الأرخبيل مستقلا ، بينما هناك جزيرة - رغم شعور التعاطف حيال سكانها - يمكن أن تكون جزءا منفصلا . ان جزر القمر كانت دائما كيانا واحدا ، وقد ذكر السيد مندوب السنغال بذلك توا ، ومن الطبيعي أن يكون المصير مشتركا .

وفي ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، فان شعب جزر القمر قد تعرض للاستفتاء وقد أكد بصورة جماعية أنه رافب في الاستقلال . ان أربعة وستين في المائة من الذين أدلوا بأصواتهم فسي جزيرة مايوت - وتشير الى ذلك فرنسا - قد صوتوا لصالح المحافظة على الروابط السياسية مع فرنسا وهي الدولة المشرفة على الادارة في الجزيرة .

ان سلطات جزر القمر لا تنكر هذا الواقع ، ولكنها لا توليه أية قيمة قانونية ، لأنها تعتبر أن نتائج الانتخابات ينبغي أن تكون شاملة وأن تستند الى اجمالي الأصوات المؤيدة التي تم الادلاء بها في كل دولة جزر القمر . ولهذا فقد طلب من شعب جزر القمر أن يعرب عن ارادته السياسية فسي الاستقلال . ومن هنا فان النتائج ينبغي ألا تتم بصورة مجزأة ، جزيرة تلو جزيرة . ان سلطات جزر القمر تعتبر أيضا أن نتائج الانتخابات في مايوت ، هي ثمرة بعض المناورات السياسية التي قامت بها بعض القوى التي لها مصالح خاصة مع بعض الأسر الكبرى ، وهي المصالح التي لم تكن هذه القوى على استعداد للتفريط فيها .

ان الفرنسيين من جانبهم يشيرون الى اعتبارات قانونية ودستورية لكي لا يكون لجزيرة مايوت نفس مصير الجزر الأخرى مع التسليم بالحرج الذي أثاره هذا الموقف ، ومع عدم اغفال انتماء مايوت لجزر القمر ، ومع ضرورة ايجاد حل لهذه المشكلة في اعادة تنظيم قانوني في ظل التعاون والصداقة مع سلطات جمهورية جزر القمر الجديدة .

تلك هي الجوانب المختلفة للصراع ، وهذا هو الموقف الذي حدا بزعماء جزر القمر الى التحرك حتى تقبل فرنسا أن تعيد الى جزر القمر جزيرة مايوت التي هي جزءا لا يتجزأ من اقليمها الوطني . ان جمهورية زاعيـر تؤكد من جديد على أن جزيرة مايوت هي جزءا لا يتجزأ من جمهورية جزر القمر الاسلامية ، وهو الموقف الذي يتفق مع موقف منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر دول عدم الانحياز .

ان جمهورية زاعير تعرب عن خالص امتنانها للأمين العام للأمم المتحدة على التقرير الواضح الذي عرضه على الجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة جزيرة مايوت القمرية والوارد فيه (A/34/665) .
ويسجل وفد زاعير بارتياح واعتباط ، المعالجة الواقعية والبنائة والمسؤولة للسلطات القمرية والمبادرة التي قامت بها الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بالاقتراح الذي تقدمت به للحكومة القمرية بشأن مباحثات على المستوى الوزارى حول الجوانب المختلفة للمشكلات الفرنسية القمرية التي لم يتم تسويتها وأساليب تعزيز التعاون الاقتصادى والانسانى بين مايوت وجزر أرخبيل القمر الأخرى .
وتعتبر حكومة زاعير أن الأعمال الايجابية التي قامت بها حكومة جزر القمر وكذلك الانفتاح والرفقة التي عبرت عنها فرنسا ، وهو ما تم التعبير عنه في الاتصالات على أعلى المستويات بين السلطات الفرنسية والسلطات القمرية ، سوف تمكن من التوصل الى تسوية سديدة للمشكلة لصالح الطرفين .

واننا نولي ثقة كاملة لروح المسؤولية والرفقة في التعاون التي تحدد البلدين من أجل أن تكلل المفاوضات بالتوفيق طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان جمهورية جزر القمر في حاجة الى تعزيز استقلالها وتحسين وضعها الاقتصادى والمالى من أجل مواجهة آثار الكوارث التي تعرض لها شعب القمر . ان موقفا يتسم بالتوتر في جزر القمر سوف يؤثر على الوضع الاقتصادى العصيب الذى تجتازه الحالة الاقتصادية والمالية لهذا البلد الصغير .

ان وفد جمهورية زاعير يشير الى " لجنة السبعة " لمنظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بالتقرير الذى يقدم سنويا عن تقدم الوضع في مايوت . واننا نشجع على أن يتم ايجاد السبيل للطرفين من أجل وضع حد لاحتلال فرنسا لجزيرة مايوت .

اننا نرحب بما فعلته فرنسا الصديقة التي قامت بتصفية الاستعمار وعبرت عن حسن نواياها ، وعليها أن تتخذ التدابير اللازمة للتعجيل باعادة جزيرة مايوت الى جمهورية جزر القمر تمشيا مع القرار ٣٣ / ٤٤ الصادر في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ وتمشيا مع الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة .

ان جمهورية زائير التي أحاطت علما بالخطوات الهامة التي قامت بها الحكومة القمرية والحكومة الفرنسية من خلال توصيات منظمة الوحدة الافريقية ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة فيما يتعلق بمناقشة مسألة جزيرة مايوت والبحث عن الحل الملائم لها ، يحدوها خالص الأمل فسي أن المفاوضات بين الطرفين سوف تتوصل الى حل عادل يمكن شعب جزر القمر من أن يكرس جميع جهوده لتنمية بلاده .

ان جمهورية زائير سوف تصوت لصالح مشروع القرار A/34/L.5 المقدم بشأن جزيرة مايوت القمرية .

السيد روا كورى (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : في هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، تبحث اليوم واحدة من أكثر حالات الاستعمار المعروفة جيدا في عصرنا ، واستمرارها يثير رد فعل اجماعي من قبل شعوب العالم قاطبة ، واطهارا للتزامن الذى لا يتزعزع مع الشعب المستعمر . فاذا كان هذا الشعور اجماعي لم يتحقق على المستوى العالمي ، فان ذلك يرجع الى أن دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن تحتل أراضي جزيره مايوت القمرية عسكريا ، قد عارضت باستمرار ارادة جميع الدول الأخرى ، كما عبر عن ذلك في الأمم المتحدة ، وفي منظمة الوحدة الافريقية ، وفي حركة عدم الانحياز .

ان الحجج والأسباب التي تبرر اعادة جزيرة مايوت القمرية الى جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية معلومة جيدا ، وهي تدلل على سياسة القوى الاستعمارية التي لا تتفق مع طابع العصر . وبالأخص ، وأمام هذه الجمعية ، فان السيد على مروود جاي ، وزير خارجية جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية ، قد أخذ عهدا على نفسه بأن ينعش ذاكرتنا باعطاء صورة مفصلة عن المطالب القمرية المشروعة .

لقد شرح الوزير مروود جاي القضية العادلة لحكومته ، وأظهر بطريقة جلية تأكيد السيادة على مجمل التراب الوطني . وحيث أن هذا الموضوع يتعلق بمشكلة تصفية الاستعمار التي لا ريب فيها ، فانه ينبغي أن نذكر العضو الدائم في مجلس الأمن بالمبدأ المقبول والمعترف به عالميا وهو عدم جواز المساس بالحدود المتوارثة عن الاستعمار ، وبالبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

لقد كان الوزير القمري محقا حينما أشار الى بيان الحكومة الفرنسية الصادر في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٤ فيما يتعلق بجزيرة مايوت القمرية ، من أنها على استعداد لقبول الحقائق المعاصرة وهي تعتبر أن جزر القمر كيانا واحدا دون تغيير أو فصل .

ان الحقائق التي يمكن قبولها ليس فقط مؤقتة . ان الوحدة الشرعية والعرقية والدينية لجزيرة أنجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي ترجع الى عهد قديم ، وبالطبع ، الى الوقت الذى فرضت فرنسا حمايتها على جزر الأرخبيل في القرن التاسع عشر . اننا جميعا نذكر أنه منذ عام ١٩٧٤ بدأت الدولة الاستعمارية في اجراء مشاورات بشأن اجراء استفتاء . وبعد استفتاء عام

١٩٧٤ ، فانه في شباط/فبراير ١٩٧٦ أجرى استفتاءً منفصل في جزيرة مايوت القمرية أيقظ
الرأى العالم الدولي .

ان قرار الجمعية العامة ٤/٣١ في عام ١٩٧٦ ، الذى أدان عقد تلك المحادثات وقيدها
من المحادثات المماثلة التي قد تجرى مستقبلاً بواسطة الدولة الاستعمارية أوجد دليلاً على رد الفعل
الدولي السريع لمناورة عرضت للخطر عملية تصفية الاستعمار واعادة جزيرة مايوت القمرية الى جمهورية
جزر القمر الاتحادية الاسلامية .

ان جميع السحب لم تنقش بعد ، فلدينا أخبار تقول انه قد تقرر اجراء استفتاء جديد
في جزيرة مايوت القمرية وحدها قبل نهاية هذا العام . ولدينا أخبار تشير الى أن الاختيار في
هذا الاستفتاء هو اما الاستقلال أو مجتمع متعدد الجنسيات . واذ تم هذا الاستفتاء فان المرء
يتساءل عن طبيعة هذا الاستقلال المختار : هل هو اعادة الجزيرة الى الأرخبيل في اطار الاتحاد
الاسلامي لجزر القمر الاتحادية الاسلامية - كما طالبت بذلك جزر القمر - أو استقلال مجزأ -
الانفصال عن فرنسا ، ولكن دون اعادة الجزيرة الى الدولة الأم ؟

اننا نقول انه من الحكمة أن نسأل أنفسنا هذا السؤال لأن المؤتمرات الانفصالية معروفة
جيذا ، فهي تجرى عن طريق أسر مصينة في جزيرة مايوت القمرية واتصالاتها ببعض المجموعات
في فرنسا .

لقد قيل ما سبق ، بطبيعة الحال ، في ضوء فهم أن الاستفتاءات السابقة قد أدانتها
الأم المتحدة في عام ١٩٧٦ . وعلاوة على ذلك ، هناك أنباء تفيد بأن القوى الاستعمارية قد
اقتربت على الجانب القمري الموالي لها اجراء محادثات :

" بالطرق والوسائل لدعم العلاقات الاقتصادية والانسانية بين جزيرة مايوت القمرية

وبين الجزر الأخرى في الأرخبيل " .

ان هذه الصياغة الغريبة - على الأقل في اللغة الاسبانية - لا تعني بالضرورة اعادة جزيرة
مايوت القمرية الى حكومة جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية . ومع كل ، فبنفس الروح البناءة
التي عالجت بها حكومة جزر القمر هذه القضية ، فان وزير الخارجية السيد مرو دجاي تنبأ بالحاجة
الى خلق مناخ موات لاجراء الحوار . لقد قال ان تلك المحادثات قد تتم على المستوى الوزاري .

وقال أيضا انها يجب أن تبحث بكل موضوعية الموقف السائد في جزيرة مايوت القمرية . وبعد كل ذلك ، فقد مرت خمس سنوات منذ عام ١٩٧٤ ، حينما اعترفت فرنسا بالحاجة الى قبول الحقائق الراهنة . ورغم أنها قد استغرقت خمس سنوات من التفكير المضمني ، فان وفدي ينظر الى المحادثات القادمة بين فرنسا وجزر القمر باعتبارها مفيدة اذا أثبتت أن هذا يشكل عصارة هضمية لازمة لهضم الحقيقة التاريخية وانتهت الى اعادة جزيرة مايوت القمرية الى جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية .

وهناك ناحية أخرى لا تقل أهمية لابد من ذكرها وهي الأمن الاقليمي للدول الساحلية في ذلك الجزء من المحيط الهندي . ان جهدنا المشترك تجاه تصفية الاستعمار في مايوت ، يعززنا قلقنا بالنسبة للمخططات العدوانية من جانب بعض القوى في منظمة حلف شمال الأطلسي والذين لهم تسهيلات عسكرية وبحرية في تلك المنطقة والذين يريدون اقامة أهداف رقابة استراتيجية في هذا الجزء من المحيط الهندي .

ومنذ أيام قليلة مضت ، استرعينا انتباه الأعضاء الى شيء مماثل عندما تناولنا موضوع جـزر ملجاشي في المحيط الهندي ، الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي أيضا . لقد تناولت بعض وسائل اعلام الرأي العام الدولي هذه المسألة وكشفت عن وجود خطة لمنشآت عسكرية في " ديبجو جارسيا " و"سيمونستون" وجزر ملجاشي من بين جزر أخرى . ان الوجود العسكري الأجنبي في مايوت سيكـون عملا آخر من الأعمال البغيضة .

يؤسفني أن أقول انه لا علاقة لهذا الموقف بالهدف الشرعي للمجتمع الدولي ، وهو جعل المحيط الهندي منطقة سلم ، بل بالعكس من ذلك فانه يعرض سلم وأمن بلدان هذا الاقليم للخطر . وفي الختام ، ليس لدي شك في أن الوضع الاستعماري في مايوت سوف يحل ، ان عاجلا أو آجلا ، بطريقة ترضي المطالب والتطلعات العادلة لشعب جزر القمر . وسيشترك في هذه المحاولة الى جانب هذا الشعب وحكومته ، كل الذين تحدثوا منا في الأمم المتحدة ، وفي منظمة الوحدة الافريقية وأخيرا في مؤتمر القمة السادس للبلدان غير المنحازة حول هذا الموضوع . يسرني أن أنقل لممثل جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية تضامن وتأييد وفد بلادى لقضية هذا الشعب الشقيق .

السيد ابراهيم الدباش (الجمهورية العربية الليبية) : لعله من المفيد ، فـي بداية حديثي ، ونحن نعود لبحث مسألة جزيرة مايوت القمرية ، أن نعود قليلا الى الوراء ، لنذكر بمسار مسألة استقلال جزر القمر ككل ، وكيف أصبحت مسألة جزيرة مايوت القمرية ، تدرج في جـددول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، باعتبارها مشكلة من مشاكل تصفية الاستعمار ، يجب علينا حلها ، حتى يتم ضمان الحقوق المشروعة للشعب القمري ، بما يتماشى مع اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي تضمنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ (د-١٥) الصادر في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ .

على اثر استقلال جمهورية مدغشقر، سنة ١٩٦٠ ، أصبح لجزر القمر الأربع حكومة محلية—
واحدة ، ومجلس نواب واحد ، يديران شؤون البلاد الداخلية ، في اطار الادارة الاستعمارية—
الفرنسية ، ومع مرور الزمن ، تزايد الوعي القومي للشعب القمري ، وبدأت المطالبة بالاستقلال تتأكد ،
الى أن قام مجلس النواب في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ، بتحويل الحكومة القمرية في التفاوض
مع الحكومة الفرنسية ، من أجل الحصول على الاستقلال .

وبناء على ذلك ، دخلت الحكومة القمرية ، في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، انتهت يوم
١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٣ ، بتوقيع " بيان مشترك حول استقلال جزر القمر " ينص على مايلي :

- ١ - تحقيق رغبة جزر القمر في الاستقلال .
 - ٢ - تأكيد شرعية وقدسية طابع الوحدة السياسية ، والسلامة الاقليمية لجزر القمر .
 - ٣ - يقرر استشارة الشعب القمري حول مستقبله على أساس سكان الجزر الأربع مجتمعة .
- وفي اطار جهود الأمم المتحدة ، لتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،
اتخذت الجمعية العامة بالاجماع خلال الدورة التاسعة والعشرين القرار رقم (٣٢٩١) بتاريخ—
١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، أكدت فيه حق شعب جزر القمر في الحرية والاستقلال ، كما أكدت
الوحدة الاقليمية للأرخبيل وسلامة أراضيه .

وفي الثاني والعشرين من شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، أجرت السلطات الفرنسية—
استفتاء لشعب القمر في الجزر الأربع ، ليختار بين الاستقلال أو البقاء تحت الادارة الفرنسية ، وقد
عبر الشعب القمري ، عن ارادته بصدق حيث طلب ٦٤٥٦ في المائة من السكان ، الاستقلال .
وماذا حدث بعد ذلك ؟ هل لبّت فرنسا رغبة الشعب القمري ومنحته الاستقلال ككي—
سياسي واحد ؟

للأسف ان فرنسا بدلا من أن تقوم بذلك ، بدأت في التسويف ، ومحاولة النيل من الوحدة
الاقليمية لجزر القمر ، وقد دفع ذلك السلطات المحلية القمرية ، الى اعلان الاستقلال يوم ٦ تموز/
يوليه ١٩٧٥ ، تنفيذ ا لارادة الشعب القمري .

ومن الطبيعي أن تحصل الجمهورية الفتية ، على اعتراف المجتمع الدولي ، حيث تم قبولها—

عضوا في منظمة الوحدة الافريقية ، ككيان سياسي واحد مستقل ، يجمع الجزر الأربع ، بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، كما نالت عضوية الأمم المتحدة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، ولكن كل ذلك ، لم يمنع فرنسا من تنفيذ مخططاتها الخبيثة ضد شعب القمر ، فقررت اجراء استفتاء منفصل في جزيرة مايوت ، متنكرة بذلك لكل تعهداتها السابقة ، مؤكدة تدخلها السافر في الشؤون الداخلية لجمهورية القمر المستقلة ومتحدية كافة القرارات والمواثيق الدولية .

وقد حاولت الأمم المتحدة ، من خلال مجلس الأمن ، منع اجراء هذا الاستفتاء غير الشرعي ، بيد أن فرنسا من خلال استعمالها السيء لحق الفيتو ، استطاعت أن تحيل قرار مجلس الأمن ، وتشل بذلك ارادة المجتمع الدولي ، وتمكنت بالتالي من اجراء الاستفتاء ، الذي تدّعي بأنه خوّلها الاستمرار في استعمار جزيرة مايوت القمرية .

منذ أن أجرت فرنسا الاستفتاء في جزيرة مايوت ، والمنظمات الدولية تسعى جاهدة من أجل ايجاد حل عادل وسريع لهذه المشكلة ، حيث قامت منظمة الوحدة الافريقية ، بتشكيل لجنة خاصة تضم في عضويتها سبعة دول ، من أجل المساعدة في حل هذه المشكلة ، كما طلبت أكثر من مرة من الحكومة الفرنسية الانسحاب من الجزيرة ، واحترام السلامة الاقليمية لجمهورية القمر الاتحادية الاسلامية .

كما أن مؤتمرات عدم الانحياز عهّرت عن تضامنها مع شعب جزر القمر ، في كفاحه العادل من أجل تحرير جزيرة مايوت .

غير أن كافة الجهود الدولية ، لم تفلح لسوء الحظ في حل هذه المشكلة ، حتى الآن ، لأن أحد أطرافها ، دولة كبرى ودائمة العضوية في مجلس الأمن ، وتمتلك بالاضافة الى ذلك من القوة العسكرية ، ما يمكّنها من فرض ارادتها على الشعوب الصغيرة .

علينا ألا نخدع بأساليب الدول الاستعمارية ، التي نراها كلما حانت ساعة رحيلها عن اقليم ما ، تقوم بخلق كل ما تستطيع من عراقيل ، أمام شعب هذا الاقليم في محاولة يائسة للابقاء على هيمنتها عليه ، والاستمرار في نهب ثرواته . وهكذا نجدها في بعض الأحيان ، تختلق الفتنة والنزاعات داخل الاقليم الواحد ، وفي أحيان أخرى ، تقوم باقتطاع جزء من أراضي الاقليم ، وتحتفظ به من أجل استفلاله لمصلحتها الاقتصادية والاستراتيجية ، دون مراعاة لمبادئ القانون الدولي ، ولحقوق وأمانتي شعب ذلك الاقليم ، ولعمل القضية التي ندرسها الآن أصدق دليل على ما أقول .

ان الموقع الاستراتيجي للجزيرة ، من أهم الأسباب التي دعت فرنسا الى الاستمرار في احتلالها لها ، فهي بحكم موقعها ، تتحكم في مضيق موزامبيق ، الذي يشكل طريقا هاما للتجارة الدولية ، ولاشك أن القوات الفرنسية ، الموجودة في جزيرة مايوت القمرية ، وتلك الموجودة في جزيرة ريون ، تشكل قوة ضاربة ، بإمكان فرنسا أن تستعملها في ضرب أي هدف ، أو تهديد أية دولة في المنطقة ، ولا يخفى على أحد ، ما يشكله ذلك من تهديد للأمن والسلام الدوليين .

كما أننا لا نستبعد ، في ظل الوضع الحالي لجزيرة مايوت ، أن تقوم فرنسا بتعزيز انفصالها عن شقيقاتها ، بواسطة خلق كيان سياسي قزم يقبل استمرار الوجود الفرنسي فيها .
نؤكد مرة أخرى ، بأنه لا يوجد ما يفرق بين جزيرة مايوت القمرية وبقية جزر القمر ، فالوحدة والتجانس ، بين الجزر الأربع واضحان وقد أكدهما المسؤولون الفرنسيون أنفسهم ، ولا أرى داع هنا للدخول في تفاصيل الروابط الجغرافية ، والتاريخية والثقافية ، القائمة بين هذه الجزر . ولا شك أن في خطاب السيد وزير خارجية جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية الذي ألقاه يوم أمس ما يكفي بهذا الشأن .

وان نعود اليوم لبحث مسألة جزيرة مايوت علينا ألا نأخذ في الاعتبار ، سوى المصالح القومية لشعب جزر القمر ، وعلينا أن نتخذ كافة الاجراءات الكفيلة باعادة الجزيرة الى الوطن الأم .
ان وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، يؤمن ايماناً راسخاً ، بأن سلامة الأراضي القمرية ، لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال ، موضوعاً للمفاوضات بين فرنسا وجمهورية القمر .

وعلى فرنسا اذا أرادت أن تعبر عن حسن نيتها ، أن تشرع فوراً في عقد مباحثات مع جمهورية القمر ، يكون هدفها الأساسي - وأؤكد على ذلك - يكون هدفها الأساسي كيفية نقل السلطة فسي الجزيرة من الادارة الفرنسية الى حكومة جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية ، ولعله من المفيد أن يحضر تلك المباحثات ، مراقبان من منظمة الوحدة الافريقية ، ومن منظمة الأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ستشرع الجمعية في التصويت على مشروع القرار

(A/34/L.54).

وسأعطي الكلمة الآن للسيد مندوب فرنسا الذي يرفب في تعلييل تصويته قبل التصويت ، وأود أن أذكره بقرار الجمعية بأن يقتصر في تعلييل التصويت على عشر دقائق وأن يتحدث من مقعده .

السيد ليبرت (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : أود بادئ ذي بدء أن أشير الى أنه

بالنسبة الينا ، فان المناقشة الراهنة كان لا ينبغي أن تجرى ، وقد تم شرح ذلك بمناسبة المناقشات التي جرت في مكتب الجمعية العامة بشأن ادراج البند ٢٦ ثم البان البيان الذي أدليت به بالأمس ٥ من كانون الأول / ديسمبر . واننا نعتبر أن مناقشة مسألة مايوت في الأمم المتحدة تشكل تدخلاً من قبل المنظمة في الشؤون الداخلية لفرنسا ، وهذا يتنافى وأحكام الميثاق .

وتمشياً مع النظام الداخلي فان وفد بلادى يستطيع أن يطلب ارجاء التصويت لمدة ٢٤ ساعة ،
 ذلك أن مشروع القرار المعروض علينا لم يوزع الا صباح اليوم ، ولكننا لا نعترض على تصويت مباشر بالنظر
 الى موقفنا المبدئي بشأن طبيعة هذه المناقشة ذاتها .

وفيما يتعلق بمشروع القرار فاننا نعرب عن أسفنا لأن صياغته انما تعكس موقفا عقيما وباليا أكثر
 من كونه موقفا يعبر عن التفاهم والتعاون ، وهو الأمر الذى نتمسك به . وبطبيعة الحال ، فانه حينما
 نتصرف على هذا النحو فلن نتمكّن من حل المشكلة .

وفي هذا الصدد ، فاننا نعرب عن أسفنا بشكل خاص بالنسبة الى التعديل الذى أدخل
 على الفقرة الأولى من منطوق القرار لأن هذا سوف يزيد من صعوبة المفاوضات التى ينبغي أن تستهل
 فيه الأسبوع القادم بين فرنسا وحكومة القمر ، ولكن ربما كان ذلك ما يبحث عنه مقدم تلك الفقرة .

لن يكون هناك حل مرضى لمسألة جزيرة ما يوت خارج نطاق ذلك الحل الذى يؤيده الماهوريز
 بصورة حرة . ولا نستطيع أن نقبل بالنسبة الى مشروع القرار المقدم أن يزعم أنه يحل مصير الجزيرة
 دون الأخذ بعين الاعتبار حق السكان فى أن يختاروا وأن يحددوا مستقبلهم .

ولجملة الأسباب التى ذكرتها توتوا فان وفد بلادى لن يجد خيارا وبديلا من التصويت ضد
 مشروع القرار الوارد فى الوثيقة A/34/L.54 .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تشرع الجمعية الآن فى التصويت على مشروع

القرار الوارد فى الوثيقة A/34/L.54 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ،

بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس

الأخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ،

كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية

جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اشيوييا ، فيجي ،
 فنلندا ، فابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فانا ، فرينسادا ،
 فينيا ، فينيا-بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،
 اندونيسيا ، ايران ، العراق ، جاميكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،
 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ،
 سان لوسيا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ،
 الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سوازيلندا ، السويد ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
 أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ،
 يوغوسلافيا ، زافير ، زامبيا .

المعارضون : فرنسا .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الدانمرك ،
 الجمهورية الدومينيكية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، فواتيمالا ،
 ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 النرويج ، البرتغال ، سيشيل ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت

(القرار ٣٤/٦٩)*

* ثم أبلغ وفدا ساحل العاج واليمن الأمانة أنهما كانا ينويان التصويت لصالح مشروع القرار .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت بحث البند ٢٩ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ٢٥ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط :

(أ) تقرير الأمين العام (A/34/584) ؛

(ب) مشروع قرار (A/34/L.53)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة قد اختتمت مناقشة هذا البند في جلستها العامة ٨٨ بتاريخ ٤ كانون الأول / ديسمبر . وأود أن أبلغ الجمعية بأن الدول التالية قد أصبحت مشاركة في مشروع القرار A/34/L.53 وهي اندونيسيا ، ايران ، ماليزيا ، باكستان ، قطر وسان تومي وبرينسيبي . وقبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت سوف أدعو المندوبين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت . وأود أن أذكركم بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة الخاص بالقيود الزمني لتعليل التصويت وهو عشر دقائق وأن يقوموا بتعليل تصويتهم من مقاعدهم .

السيد عصمت عبدالمجيد (مصر) : ان وفد مصر يود أن يشرح موقفه ازاء مشروع القرار الخاص بالشرق الأوسط والذي تتبناه بعض دول مجموعة عدم الانحياز (مستند A/34/L.53) . ان البند ٢٥ الخاص بالوضع في الشرق الأوسط قد تم ادراجه على جدول أعمال الجمعية العامة إثر الهجوم الاسرائيلي عام ١٩٦٧ واحتلال سيناء ، والجولان ، والضفة الغربية وفزة . فالهدف من مناقشة هذا البند كان ولا يزال ينصب أساسا على التأكيد على ضرورة تحقيق انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي التي احتلت بالقوة عام ١٩٦٧ . وهو الأمر الذي كان محل تأكيد مجلس الأمن حينما أصدر القرار ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ . ان السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط لن يتحقق حتى تنسحب اسرائيل من كل هذه الأراضي بما فيها القدس العربية التي لها - في نظر مصر ونظر العرب والمسلمين في العالم أجمع -

مكانة خاصة ، ومنزلة روحية . لها قدسيته ، والتي يجب أن تعود تحت السيادة العربية وفوق قرارات الأمم المتحدة ، كذلك لن يتحقق السلام الشامل والعاقل في الشرق الأوسط اذا لم يتم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه الطبيعي المقدس في تقرير مصيره فسي حرية وبدون أى تدخل خارجي ، وهو ما تقره الجمعية العامة بصفة مستمرة وبأغلبية متزايدة .

ان الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة هو المطلب الرئيسي الذي انعقد عليه اجماع المجتمع الدولي منذ عام ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا - والتفسير الصحيح للانسحاب هو أن يكون الى الحدود الدولية تطبيقاً للمبدأ القانوني المستقر بعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب . وتجدر الاشارة بأن المحاولات التي أقدمت عليها الأمم المتحدة للحصول من اسرائيل على اقرار بالالتزام القانوني بالانسحاب الى الحدود الدولية باءت جميعها بالفشل . وأخيراً بالذكر المفكرة التي قدمها السفير جونار يارنج في شباط/فبراير ١٩٧١ والتي تضمنت مطالبة كل من مصر واسرائيل بالدخول في اتفاقية سلام مقابل انسحاب اسرائيل الى الحدود الدولية . وكما هو معلوم رفضت اسرائيل ، وباصرار ، أن تلتزم بذلك . ولكن الآن وبعد توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل في ٢٦ اذار/مارس ١٩٧٩ فلقد تم ، لأول مرة ، الحصول على تعهد قانوني ملزم وصريح في المادة الأولى من المعاهدة بأن يكون الانسحاب الاسرائيلي الى الحدود الدولية ، كما تم الاتفاق على ازالة جميع المستعمرات الاسرائيلية في سيناء حتى تباشر مصر سيادتها الكاملة غير المنقوضة على أراضيها ، وبذلك لم يعد مبدأ الانسحاب التام الى الحدود الدولية قابلاً لأي تفسيرات تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

هذه ياسيادة الرئيس الخطوة الهامة التي حققتها مصر والتي تحوى أحكاماً رئيسية صالحة للتطبيق على الجبهات الأخرى ، بحيث يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن تنفيذاً سليماً وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي ، الأمر الذي يحقق السلام الدائم والشامل والعاقل ، وبحيث تعيش جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في أمان وسلم ويتحقق للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة التي يقرها المجتمع الدولي .

وفي هذا المجال ، ويهمني أن يكون واضحا تمام الوضوح ثبات السياسة المصرية تجاه مشكلة الشرق الاوسط . فقد أعلن الرئيس السادات قبول مصر توقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل عام ١٩٧١ بشرط قبول اسرائيل الانسحاب الى حدود مصر الدولية مع فلسطين تحت الانتداب . وقد أيدت الجمعية العامة - في أكثر من قرار - هذه الخطوة وأشادت بها واعتبرتها اسهاما حقيقيا ايجابيا لتحقيق السلام الشامل وذلك في قراراتها ٢٧٦٩ و ٢٩٤٩ اللذين صدرا بأغلبية كبيرة تمثل مختلف الاتجاهات في الجمعية العامة .

فقد ايدتها دول من المجموعة الاشتراكية ، والنزيرية ، واللاتينية بالإضافة الى مجموعة عدم الانحياز . ويكفي الاطلاع على مداوات الجمعية العامة عامي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ للتعرف على التأييد الساحق للموقف الذي اتخذته مصر عندئذ والذي يترجم الآن وبأمانة الى خطوات عملية حقيقية لأول مرة في تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي . ولو كانت اسرائيل قد قبلت العرض المصري وشرعت وقتئذ في السعي نحو السلام لما تعرضت منطقتنا لويلات حرب عام ١٩٧٣ .

وفي ضوء هذا الاطار ، الذي حدد المجتمع الدولي ابعاده ، يود وفد مصر أن يبرز الملاحظات العامة الآتية حول مشروع القرار ٥٣ :

أولا - نرى أن الفقرة التمهيدية الثالثة تذكر القرار ٦٥ / ٣ الذي أصدرته الجمعية العامة يوم ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، ويقتصر أثرها على توصيات لجنة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي تساندها مصر وتؤيد أعمالها . ولقد كانت لمصر ملاحظات وتحفظات محدودة حول اشارة معينة نعتبرها غير بناءة وقد تم تسجيل موقف مصر في مضبطة الجمعية العامة في الجلسة التي عقدت بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، ولا داعي لأن أكرر هنا ما سبق أن شرحت ، وأكتفي بأن أقول انه نظرا لأن مصر تعتبر أن المشكلة الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط فهي سوف تؤيد دائما ، وبكل قوة ، كل خطوة ايجابية تسهم في تدعيم حقوق الشعب الفلسطيني . ولهذا فاننا نعتبر أن اتفاقية كامب ديفيد خطوة في الاتجاه السليم وبناء على ذلك فقد أدلت مصر بصوتها مع تأييد الجمعية العامة لتوصيات اللجنة ، مع ابداء تحفظها حول الجملة السابق الاشارة اليها .

وأود أن أوضح أنه كان من الأفضل في نظرنا أن تحذف هذه الفقرة بأكملها حتى يكون المشروع متمشيا ومتطابقا مع ما جرت عليه العادة في السابق من الاقتصار في القرارات المتعلقة بالوضع

في الشرق الاوسط على استذكار القرارات الخاصة بهند الشرق الأوسط فقط ، وأن هناك تحفظات أكيدة على هذه الفقرة .

ثانيا - الفقرة العاملة الثالثة مأخوذة حرفيا وبالنص من القرار الذي أصدره مؤتمر القمة الافريقي في مونروfia في تموز/ يوليه ١٩٧٩ . وبما أن مصر قد أوضحت مرارا وبصفة قاطعة أنها لا تسعى لحل جزئي أو لصالح منفرد ، بل ان هدفها الذي لا تحيد عنه يرمي الى تحقيق التسوية الشاملة العادلة طبقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة فهي لا تعتبر أن هذه الفقرة تحوى مساسا بالاطار الذي تم التوصل اليه في كامب ديفيد ، حيث انه مؤسس على تنفيذ قرار مجلس الأمن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد تجاوز مندوب مصر مدة الدقائق العشر ، وأطلب

اليه اختتام بيانه .

السيد عصمت عبدالمجيد (مصر) : ولذلك فقد قبلت مصر في مونروfia هذه الفقرة

وهي تقبلها الآن بناء على هذه الايضاحات .

ثالثا واخيرا - الاشارة الى قرارات الأمم المتحدة المعنية الواردة في أكثر من مكان وبالذات الفقرة العاملة الاولى ، والرابعة ، والسابعة تشمل بوجه خاص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يعتبر الأساس في تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وكذلك القرار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) . في ضوء الاعتبارات السابقة وبناء على التحفظات التي أوردتها ، فان وفد مصر سوف يؤيد مشروع القرار (A/34/L.53) .

السيد كوه (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن ادلي ببيان قصير لتعلييل

تصويت وفد بلادي بالنسبة الى مشروع القرار A/34/L.53 .

اولا ، اود أن أذكر بأن وفد بلادي قد امتنع عن التصويت حينما طرح مشروع القرار

A/34/L.44 في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ وعلى ذلك فان وفدي يتحفظ بشأن موقفه فيما

يتعلق بالفقرة ٣ من الديباجة التي تشير الى ذلك القرار .

ثانيا ، ان وفد بلادي يفهم عبارة " أراضي فلسطينية وأراضي عربية أخرى " الواردة في

الفقرتين ١ ، ٤ من المنطوق وعبارة " أراضي عربية وفلسطينية " الواردة في الفقرة ٢ من المنطوق

بأنهما تعنيان الاراضي التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

ثالثا ، ان وفدى يفسر عبارة "قرارات الامم المتحدة ذات الصلة" الواردة في الفقرة ٤ من المنطوق بأنها تشير الى قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) . مع هذه الايضاحات ، فان وفد بلادى سيصوت لصالح مشروع القرار A/34/L.53 . وأخيرا أود أن أشير الى الوثيقة A/34/760 ، التي تتضمن اقتراحا من وفد النمسا ، ان هذا الاقتراح يتضمن بعض الافكار الهامة الواردة في بيان المستشار برنو كرايسكي أمام هذه الجمعية . ان وفد بلادى يعتبر هذا الاقتراح اسهاما كبيرا في مناقشتنا حول مسألة الشرق الاوسط في هذه الدورة . وانا كان قد قدم اليها كمشروع قرار ، فان وفد بلادى كان سيؤيده بكل سرور .

السيد اوركيا (السلفادور) (الكلمة بالاسبانية) : في تصويتنا على مشروع القرار A/34/L.53 حول الموقف في الشرق الأوسط ، يود وفد بلادي أن يوضح انه فيما عدا الفقرة ٣ من الديباجة والفقرتين ٣ ، ٧ من المنطوق ، فان المشروع يبدو متفقا مع السياسة التي يعتمد عليها المجلس الثوري لحكومة السلفادور كما أشار الى ذلك في خطابه أمام الجمعية العامة في جلستها الرابعة والثمانين السيد انجورئيس بلادي الذي تطرق الى الموقف في الشرق الأوسط وبشكل خاص مسألة فلسطين ، وقد أشار ضمن أمور أخرى الى ما يلي :

" ان جهود المفاوضات التي تبذلها مصر واسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر خطوة ايجابية وقد أسفرت عن أساليب تبلورت في اتفاقات تم تطبيقها . ومع ذلك فان السلفادور ترى أن حلا شاملا للمشكلة يتطلب - بطبيعة الحال - مشاركة كل الأطراف المعنية ، بما في ذلك ممثلي الشعب الفلسطيني في عملية المفاوضات والتوصل الى اتفاقيات .

" ان الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في سياق البحث عن تسوية لهذا النزاع وهو دور حاسم في هذا الصدد أكثر من أي دور قامت به من قبل . ووفقا لأهداف المنظمة عليها أن تكثف جهودها الى أن يتسنى احلال سلام عادل ودائم في المنطقة وحتى يمكن القضاء على أخطار مجابهة ذات أبعاد عالمية " . (A/34/PV.84, p. 56)

ان هذه التحفظات تضطرننا الى الامتناع عن التصويت - فيما يتعلق بالفقرات المشار اليها - اذا كانت موضع تصويت منفصل ، ولكننا سنصوت لصالح مشروع القرار .

السيد كاتاكا (توفو) (الكلمة بالفرنسية) : مرة أخرى ندد المجتمع الدولي بالاجماع وبصورة واضحة بالمشكلة الخطيرة المتمثلة في الموقف في الشرق الأوسط ، وان وفد بلادي يضم صوته الى كل الأصوات التي ارتفعت خلال المناقشات التي دارت حيان هذا الموضوع والتي عبرت عن قلقها وأملها في التوصل الى حل عادل ودائم مع مشاركة كل أطراف الصراع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

اننا لن نفتأ نقدم تأييدنا لكل مبادرة ترمي الى احلال السلام في هذه المنطقة . ان مثل هذه المبادرة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار العناصر الآتية التي نراها ضرورية في نظرنا : أولا

حق تقرير المصير والحصول على وطن للفلسطينيين تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . ثانيا ، الانسحاب غير المشروط من قبل اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ثالثا ، حق اسرائيل في الوجود في داخل حدود آمنة .

على الرغم اننا نود أن نصوت لصالح مشروع القرار A/34/L.53 في مجمله ، فان وفد بلادي يود أن يعبر عن تحفظاته حيال الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار لأسباب سبق لنا أن تطرقنا اليها في العام الماضي ابان التصويت على مشروع مماثل بشأن الفقرة ٣ من الديباجة .

السيد افريفيادس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : ان جدول أعمالنا مشحون ،

والوقت من ذهب اذا كنا نريد استكمال عملنا . ان وفد بلادي لم يشأ أن يتقدم ببيان آخر حول مسألة الشرق الأوسط ، لأن موقفنا ثابت منذ وقت طويل وأوضحناه بالتفصيل مرارا وتكرارا أمام المحافل الدولية المختلفة ، لذلك فهو موقف معروف جيدا .

لقد أوضحنا في بياناتنا ، ومؤخرا في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ أمام هذه الهيئة الموقرة اننا نعتبر قضية فلسطين جزء لا يتجزأ من مشكلة الشرق الأوسط ، وأوضحنا أيضا المبادئ الخمسة الرئيسية التي استشهدت بها بلادنا في تكوين موقفها من مسألة فلسطين ، وتنطبق أيضا الى حد كبير على هذه المسألة أيضا .

وفي ضوء هذه المبادئ ، وان يحدونا الأمل الكبير في ان المشروع المعروف علينا سيقرب كل الأطراف في هذه المشكلة الدولية من السلام الدائم ، لذلك فان وفد بلادي سيصوت - دون أدنى شك أو تردد - لصالح هذا المشروع .

قبل اختتام كلمتي ، يود وفد بلادي أن يشير الى الحاجة الى أن تتمكن حكومة لبنان من ممارسة سلطاتها على كل ترابها . ان المنطقة الجنوبية بأسرها يجب أن تعاد الى الدولة اللبنانية وانتهاء حالة الحرب التي تؤثر على دولة لبنان ، وعلى الأخص يجب أن تتوقف غارات اسرائيل ، وكما قلت أنت - يا سيدي الرئيس :

” على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لوضع نهاية لهذه المأساة حتى تسود

الحرية والاستقلال ووحدة وسلامة أراضي لبنان ” . (A/34/PV.1, p. 23)

السيد كامندا واكامندا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : نود بدورنا أن نعمل تصويتنا حيال مشروع القرار المعروف علينا الآن ، وفي تقدير وفد زائير ان مشكلة الشرق الأوسط تعتبر أساسا مشكلة اختلال للتوازن : اختلال في التوازن بين كل العناصر العرقية والثقافية لتلك المنطقة ، اختلال في التوازن بالنسبة للتعيش السلمي بين الديانات الكبرى ، اختلال في التوازن القانوني الذي حدث في المنطقة وانعكس من ناحية في احترام والاعتراف بسيادة وسلامة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي ، ومن ناحية أخرى في حق كل دولة في المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها بمعنى عن التهديد وأعمال القوة .

ان الاختلال في التوازن الذي كان قائما على مستوى التعايش العرقي والثقافي والتعايش السلمي والسماحة بين الأديان ، وأخيرا على مستوى الاعتراف واحترام السيادة للدول المجاورة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وحقوقها في أن تعيش بسلام في داخل حدود آمنة ومعترف بها بمعنى عن التهديد أو استعمال العنف أحدث بدوره اختلالا في توازن القوى بين الدول الكبرى في المنطقة من خلال عناصر خارجية جاءت لانكفاء كل التناقضات التي كانت قائمة في المنطقة التي حاولت كل القوى المحبة للسلام القضاء عليها مع مضي الوقت لصالح العالم بأسره . ان الخلل في هذا التوازن هو الذي ولد حالة الحرب في هذه المنطقة ، وهكذا قد اتضح بجلء أن مسألة الشرق الأوسط تهدد السلم والأمن الدوليين ، وان هذا يؤدي الى توتر خطير بين الدول العظمى التي تبحث عن مناطق نفوذ ، ويؤدي ذلك الى توتر بين العرب واليهود في المنطقة كما يؤدي ذلك الى انكفاء التناقضات الداخلية وان لبنان لمثال على ذلك .

ان المسؤولية في هذا الخلل الأساسي في التوازي انما يعزى الى دولة اسرائيل ، التي احتلت جزءا كبيرا من أراضي فلسطين والأراضي العربية لمصر وسوريا ، وقامت بصورة تعسفية بتأميم القدس ، وعلى هذا النحو فان المجتمع الدولي ، ادراكا منه بالأخطار الناجمة عن هذا الخلل في التوازنات الأساسية ونشوب حالة الحرب ، هذه الأخطار التي تهدد ليس دول المنطقة فحسب ، ولكن العالم كله ، فاننا قمنا بادانة دولة اسرائيل التي هي مسؤولة عن هذا الخلل في التوازن . على أن التعقيد البالغ لهذه القضية يجعلنا نهدي من خواطرننا من أجل البحث عن حل عادل ودائم لهذه المشكلة ، وحينما نتحدث عن تسوية عادلة وشاملة ودائمة لهذه المنطقة ، فاننا نشير الى حالات الخلل في التوازنات .

لهذا فاننا نرى أن حل مشكلة الشرق الأوسط يتم عن طريق اعادة التوازن بين الكيانات
العرقية والثقافية وبين العناصر الدينية والعناصر السياسية والقانونية المتعلقة باحترام السلامة
الاقليمية والسيادة والاستقلال السياسي وحق كل دولة في أن تعيش في سلام في داخل حدود
آمنة ومعترف بها .

ان اعادة هذا التوازن كما نراه لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق وقف جميع الأعمال الحربية وهذا في تقديرنا هو فحوى مشروع القرار الذي اعتمده مجلس الأمن في ١٩٦٧ ، والذي ينبغي أن يكون ماثلا في الأذهان في معرض البحث عن حل عادل وداعم لمشكلة الشرق الأوسط .

وفي ضوء هذه التوازنات التي اعترها الخلل بالنسبة الى الصورة التي حددها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، فاننا ننظر الى الموقف ، ونشعر بأن ادانة اتفاقيات كامب ديفيد التي أبرمتها مصر بحسن نية كشرط مسبق من أجل التوصل الى حل ، لن تؤدي الا الى مزيد من التوتر في قضية طالما اعترها التعقيد ، وسوف يؤدي ذلك أيضا الى استفحال التناقضات في العالم العربي والى عرقلة حل هذه المشكلة المقلقة . ولذا فاننا نناشد الاخوة العرب في المنطقة أن يدركوا انهم اذا كانت هناك وجهة نظر مخالفة لرأيهم ، فاننا لا نعمل على تعقيد مهمتهم ، بل اننا نحاول توفير الظروف الموضوعية التي تفضي الى حل المشكلة . وانا كان أصدقاؤنا في المنطقة يستطيعون حل مشاكلهم بأنفسهم ، ولو لم يكونوا في حاجة الى مساعدة دولية وتأييد جميع الدول الأعضاء المثلثة هنا ، لو كان الأمر كذلك ، لما عرضت هذه المشكلة على منظمة الوحدة الافريقية أو على بلدان عدم الانحياز أو على منظمة الأمم المتحدة . ولذلك ينبغي أن يدركوا أن مشاركة الدول الافريقية ، ودول عدم الانحياز ، والدول الأخرى في العالم ، كان من شأنها أن تؤدي الى دحض مزاعم اسرائيل . وانا نعتقد ان مشاركتنا نحن الذين لسنا من هذه المنطقة والذين نشعر بالقلق حيال التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليين بسبب الموقف في الشرق الأوسط ، تعزز قضيتهم وانا نستطيع أن نقدم اسهاما ايجابيا بشأن أي من المشكلات ان أنا نقدم تقديرا وتقييما موضوعيا وأمينا . ولذا ، فاننا حتى الآن ، وحتى يثبت العكس ، لن نشترك في ادانة هذه الاتفاقيات ، وسوف نواصل تأييد القضية العادلة للشعوب العربية والشعب الفلسطيني ضد اسرائيل . وبالنسبة لجمهورية زائير ، فان تأييدنا ليس تأييدا خطابيا وشفويا ، وانا لسنا آسفين على ما جلبه ذلك علينا .

ولهذا السبب ، وفي ضوء موقفنا السابق بشأن الفقرة ٣ من الديباجة والقرار ٦٥ / ٣٤ (ألف) والذي يتناول الفقرة ٧ من مشروع القرار ، ومع التأكيد على تحفظاتنا بشأن هذه المشكلة الخاصة المتعلقة باتفاقيات كامب ديفيد ، فاننا سنصوت لصالح مشروع القرار المطروح علينا ، تأييدا من قبل زائير لقضية العرب في الشرق الأوسط .

السيد بالما (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : لقد أيد وفد بلادى ويؤيد وسيؤيد أى جهد يبذل لايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط ، ولقد رأت بلادى دائما أن الحل يجب أن يكون في الاطار الذى يتضمن فاعلية تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ولذلك سنصوت لصالح مشروع القرار A/34/L.53 رغم أن بعض العبارات والاشارات الى القرار الذى امتنع وفد بلادى عن التصويت عليه ، غير مرضية كلية لنا .

ومرة أخرى ، فان وفد بلادى مقتنع بأن المواجهة والنزاع يمكن التغلب عليهما عن طريق عطية المفاوضات السياسية ، مع اشتراك جميع الأطراف المعنية ، تاركين وراءنا ثلاثة عقود من المصادمات الأليمة ، لكي نبدأ عهدا جديدا من السلام في المنطقة .

السيد دى بينيس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد اسبانيا لديه بعض التحفظات بشأن الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/34/L.53 . اننا نفهم أن هذه الفقرة لا تشير بأى حان من الأحوال الى اتفاقيات جارية ، ونود أيضا أن نذكر بامتناعنا عن التصويت على القرار ٦٥ / ٣٤ المذكور في الديباجة . ومع كل سنصوت لصالح مشروع القرار بصفة عامة .

السيد بيزا اسكالانتى (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد كوستاريكا يود أن يعلل تصويته الذى سيكون مؤيدا لمشروع القرار ، ولكننا نود أن نسجل تحفظنا فيما يتعلق بالفقرة ٣ من الديباجة ، ونهاية الفقرة ٢ من المنطوق فيما يتعلق بمدينة القدس وكذلك الفقرة ٣ والفقرة ٧ من المنطوق ، لأن الفقرة الأخيرة تشير الى قرار الجمعية العامة ٦٥ / ٣٤ .

اننا نشارك في ادانة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ كما ورد في الفقرتين ١ و ٤ ونشارك الفكرة الواردة في الفقرة ٢ والفقرة ٦ من أن السلام لا يتجزأ ، وانه يجب أن تكون هناك تسوية شاملة تشمل جميع نواحي المشكلة بما في ذلك احترام حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وليس بالامكان محاولة حل مشكلة فلسطين عن طريق اتفاقية جزئية ، أو اتفاقيات منفصلة لم يشارك فيها الشعب الفلسطيني ، ولم يقبلها . كما اننا نشارك في الدعوة الى عقد مؤتمر سلام بشأن الشرق الأوسط ، وفقا لما ورد في الفقرة ٥ ، ونشارك في النداءات الموجهة من الأمين العام كما وردت في الفقرات ٧ و ٨ و ٩ من مشروع القرار . ولا نوافق على ما ورد في الفقرتين ٣ و ٧ من المنطوق والفقرة ٣ من الديباجة التي تدين الاتفاقيات الجزئية بالطريقة الصريحة الواردة في القرار ٦٥ / ٣٤ وهو القرار الذى كما قلت ، قد اعترضنا عليه .

ولذلك ، لا نستطيع أن نوافق على صيغة الفقرة ٣ التي تدين جميع الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفصلة ، على أنها تنتهك حق الشعب الفلسطيني . وما كنا نعترض على الفقرة ٣ من المنطوق لو أنها أشارت الى الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفصلة اذا كانت تنتهك أو تنص على أحكام ضد المشاركة أو دون وجود ممثلين شرعيين لهم ، أو شيء من هذا القبيل .
ومرة أخرى فان الفقرة ٢ من المنطوق غير مقبولة لدينا لأنها تعتبر القدس أرضا عربية محتلة ، وقد قلنا انها يجب أن تكون دولية كما ورد في القرار ١٨١ (د - ٢) والقرار ٢٩٨ الصادر عن مجلس الأمن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن أترح مشروع القرار A/34/L.53 للتصويت . ولقد

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ،

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، الصين ،

كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا

الاستوائية ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا-بيساو ، غيانا ، هايتي ،

هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ،

الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،

مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ،

منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،

عمان ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،

سان تومي وبرينسيبي ، سان لوسيا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،

سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،

سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،

تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية

الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ،

يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ،

جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ،

ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : النمسا ، بربادوس ، بورما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، اليمن الديمقراطية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، هندوراس ، العراق ، اليابان ، ملاوى ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، البرتغال ، ساموا ، سوازيلند ، السويد .

اعتمد مشروع القرار A/34/L.53 بأغلبية ١٠٢ صوتا مقابل ١٧ وامتناع ٢٠ عن التصويت

(قرار ٣٤/٧٠) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تحليل

تصويتهم بعد التصويت .

السيد مارينسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد رومانيا قد صوت لصالح

مشروع القرار A/34/L.53 الذى قدمه عدد من بلدان عدم الانحياز حول الموقف في الشرق الأوسط . وفي تقديرنا أن القرار الذى تم اعتماده بأغلبية ساحقة يمثل اسهاما ايجابيا في مجال البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بالعمل على التوصل الى تسوية دائمة وعادلة لمشكلة الشرق الأوسط . وكما سبق أن أوضحنا منذ بضعة أيام أمام هذه الجمعية ذاتها ، فان رومانيا ما برحت منذ نشوب هذا النزاع تؤيد التسوية السياسية له ، واقامة سلام شامل يؤدي الى انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧ ، واحقاق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، بما في ذلك حق هذا الشعب في اقامة دولته المستقلة ، وضمان استقلال وسيادة جميع دول المنطقة . لقد أيدنا أيضا دائما وبصورة ايجابية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والأصيل للشعب الفلسطيني في المفاوضات التي ترمي الى التوصل الى تسوية شاملة للموقف في الشرق الأوسط .

اننا نرحب بالنداء الذى وجهته الجمعية العامة الى جميع أطراف النزاع ، والأطراف المعنية

الأخرى ، للعمل في إطار الأمم المتحدة للتوصل الى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب المشكلة .

* ثم أبلغت وفود الجمهورية الدومينيكية وساحل العاج واليمن الأمانة أنها كانت تنوى

التصويت مؤيدة .

ان الوفد الروماني يشعر بافتباط خاص ان يلاحظ أن الجمعية العامة بموجب القرار الجديد تطالب - كما فعلت ذلك رومانيا ورئيسها نيكولاي تشاوشيسكو ، أكثر من مرة - بالدعوة السريعة الى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط ، ينظم تحت رعاية الأمم المتحدة ، بالمشاركة على قدم المساواة لجميع الأطراف المعنية مباشرة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ، وجميع الأطراف الأخرى المعنية ، والرئاسة المشتركة لمؤتمر جنيف ، للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية .

ان لدينا عظيم الأمل في أنه من خلال متابعة هذه الأهداف التي عملت من أجلها رومانيا ورئيسها بصورة دائمة ، سوف يعمل مجلس الأمن طبقاً لما نصت عليه الفقرة ٧ من القرار الحالي ، على تطبيق أحكام الوثيقة الهامة التي تم اعتمادها توتاً ، بما في ذلك الدعوة الى عقد مؤتمر سلام بشأن الشرق الأوسط .

وفي الختام أود أن أعلن من جديد أن رومانيا من جانبها ستواصل بذل قصارى جهدها وتقدم كل اسهام ممكن ، من أجل التوصل الى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات ، للنزاع في الشرق الأوسط ، من شأنها أن تضمن التطور الديمقراطي الحر لجميع الدول والشعوب في هذه المنطقة . ومن أجل الصالح العام لقضية السلام والانفراج والاستقرار في العالم .

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان نيوزيلندا صوتت ضد مشروع القرار A/34/L.53 لأن النص يشير بالنسبة لنا صعوبتين . لقد صوتت بلادي ضد الفقرة باء من القرار ٣٤ / ٦٥ حول قضية فلسطين في الأسبوع الماضي . ولذلك فنحن نتحفظ في موقفنا فيما يتعلق بالاشارة الى ذلك القرار في الفقرة الثالثة من ديباجة هذا النص . وبالمثل لدينا تحفظات قوية فيما يتعلق بالفقرة ٣ من المنطوق .

ان نيوزيلندا كانت تؤمن دائما أن العناصر الأساسية لايجاد تسوية للشرق الأوسط هي : الالتزام بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وتأكيد حق اسرائيل كدولة ذات سيادة وضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة اذا رغب في ذلك .

ان حكومة نيوزيلندا تنظر باهتمام بالغ الى المبادرة التي اتخذها وفد النمسا هذا العام . وأن وفد بلادي ليشعر أنه كانت هناك عدة عوامل في اقتراح النمسا الذي وزع كوثيقة (A/34/760) والذي كان يمكن أن يمثل اسهاما ايجابيا لايجاد حل لنزاع الشرق الأوسط في المستقبل وذلك عن طريق تشجيع اتخاذ منهج أكثر مرونة . ان وفد بلادي يأسف لأن القرار الذي طرح علينا اليوم يتضمن عناصر تقلل من فرص المعالجة المنصفة .

السيد كلستييل (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : خلال هذه الدورة للجمعية العامة،

فان النمسا قد أتاحت لها مناسبات عدة لكي تعرض على هذا المحفل الدولي ، وجهة نظرها بشأن الموقف في الشرق الأوسط ، وكذلك المبادئ التي تقوم عليها سياستها حيال هذا الموضوع . لذلك سيكون من قبيل الاطناب الذي لا لزوم له أن نشرح الاعتبارات التي أدت الى امتناع النمسا عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.53 . ويكفيني أن أقول أن هذا المشروع بقرار في رأينا لا يعكس بطريقة ملائمة الروح التي سادت مداولاتنا ، ولن يؤدي الى التشجيع على ايجاد حل عادل ومنصف للموقف في الشرق الأوسط .

وعلاوة على ذلك ، أود أن أعلن أن النمسا تفسر الاشارة الواردة في الفقرة الثانية من المنطوق الى الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس على أنها تعني ماورد في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وأنها تنطبق فقط على الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ولو طرحت الفقرة الثالثة من المنطوق للتصويت المنفصل ، لما تمكن وفد بلادي من التصويت لصالحها .

السيد تيان جين (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان الوفد الصيني قد صوت لصالح

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.53 . اننا نؤيد الموقف العادل الوارد في أجزاء مشروع القرار الذي يدين اسرائيل لاستمرار احتلالها للأراضي العربية انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ القانون الدولي ، وتدعو اسرائيل الى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى الواقعة تحت الاحتلال ، واحقاق الحقوق الوطنية فير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، والتوصل الى تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الأوسط .

ومع ذلك ، فان الوفد الصيني لديه تحفظات حول الفقرة الخامسة من منطوق المشروع المشار اليه . وحيث اننا قد أوضحنا هذه النقطة في الاجتماعات ذات الصلة ، فلن نعود الى تكرارها هنا .

السيد ثابورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية): ان مشروع القرار A/34/L.53 يتضمن عدة عناصر اضطررتنا الى الامتناع عن التصويت . وسمحوا لي أيضا أن أقول اننا نفسر الفقرة الثانية من المنطوق على انها تعني ما ورد في قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ ، وتمت صياغة الفقرة الثالثة من المنطوق على اساس اعتبار انها تشير الى اتفاقات كامب ديفيد ، ومن ثم فهي غير مقبولة لنا .

السيد بالهتا (البانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد البانيا لم يشارك في التصويت الذي تم توا حول مشروع القرار A/34/L.53 . وتعليقنا لهذا ، نود أن نذكر ما يلي :
كما سبق وذكرنا ذلك خلال المناقشات الاخيرة التي دارت حول الموقف في الشرق الاوسط ، فان البانيا تؤيد تماما القضية العادلة للشعوب العربية والنضال من أجل استرداد الاراضي التي احتلتها اسرائيل واعادة كافة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني لذلك ، فاننا نؤيد أجزاء القرار الذي تم اعتماده التي تدين مواصلة احتلال الاراضي العربية من قبل اسرائيل وتلك التي تؤكد على ضرورة حل مشكلة الشرق الاوسط بصورة تتفق والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ، وبصورة تتفق ومبادئ القانون الدولي التي تؤكد على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة وغيرها .

كما نود أيضا أن نذكر بان وفدنا قد صوت لصالح قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٦٥ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٩ .

لكن ، ان نقول هذا فان وفد البانيا يود أن يقول ان لديه تحفظات حيال بعض أجزاء من مشروع القرار A/34/L.53 . ولا يعترض وفدنا ان يشرح ذلك تفصيلا ، ان اننا قد قمنا بهـذا فعلا من قبل ، أثناء التصويت على بعض القرارات التي اشير اليها في ديباجة القرار الذي اعتمد توا ، وسوف نقتصر على التعريف ببعض جوانب موقفنا وبصفة خاصة ، بالنسبة للفقرتين الاخيرتين من الديباجة ، والفقرة " هـ " من المنطوق .

اننا لازلنا نعتبر ان بعض القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط ، ولا سيما قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، قد ضرت بصورة خطيرة بقضية الشعب الفلسطيني والشعوب العربية ، واننا نشعر انه لا يمكن تسوية مشكلة الشرق الاوسط بالاعتماد على النوايا

الحسنة للاميراليين الصهاينة المعتدين أو بالاعتماد على دور الحكم الذي تلعبه الدولتان الاميراليتان العظميان اللتان تدخلتا دائما وتآمرتا للسيطرة على الموقف في الشرق الأوسط ، ولهذا الفرض ، قامت بمضاربات حول الدعوة لعقد مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الأوسط. اننا نشعر انه من الامور الضارة للخفاية بقضية الشعوب العربية أن نعتزف للقوى الاميرالية العظمى بدور الحكم في الشرق الاوسط ، وان الأحداث الأخيرة قد نهضت دليلا على أن الحلول التي دبرتها الدول العظمى خطيرة للخفاية ، وليس لها ما يبررها .

من أجل هذه الاعتبارات ارتأى وفد البانيا ان عليه ان يمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/34/L.53 ولم يشارك في التصويت .

السيد على السني المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية) : ان وفد بلادي لسم يشترك في التصويت على مشروع القرار A/34/L.53 . وذلك تمشيا مع موقفنا من هذا الموضوع في السنوات السابقة ونظرا لان روح بعض بنود هذا المشروع لها علاقة بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي لا تعترف به بلادي .

ورغم هذا كله ، فان المشروع يشمل بنودا ايجابية مهمة خاصة تلك التي تشير الى حقوق الشعب الفلسطيني .

السيد عبد الله صالح الأشطل (اليمن الديمقراطية) : ان مشروع القرار A/34/L.53 ، الذي تم التصويت عليه يحتوى على عدة فقرات ايجابية في نظر وفدنا منها :

أولا ، الاشارة الى قرار الجمعية العامة رقم (٣٤ / ٦٥ باء) ، والذي اعتبر اتفاقية كامب ديفيد لاغية بالنسبة لادائها تقرير حق الشعب الفلسطيني .

ثانيا ، الادانة لجميع الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفصلة التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني المعترف بها ، وتناقض مبادئ الحلول الشاملة والعادلة لمشكلة الشرق الأوسط لضمان اقامة سلم عادل في المنطقة .

ثالثا ، التأكيد على أن اكتساب الاراضي بالقوة أمر غير جائز في ميثاق الامم المتحدة ، وانه ينبغي اعادة جميع الاراضي المحتلة على هذا النحو .

وبالرغم من ذلك ، فان وفد اليمن الديمقراطية قد امتنع عن التصويت على المشروع نظرا لما تنطوي عليه الفقرة العاملة الرابعة من اعتراف باسرائيل وانطلاقا من عدم اعترافنا بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي لا يعترف بالشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية ، والذي نجد انعكاسا له في بعض فقرات القرار آنف الذكر .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوتت اسرائيل ضد القرار الذي تمت الموافقة عليه توا ، لانه ليس سوى مجرد محاولة فجأة وشفاغة من جانب دول الرفض العربيـــــــــــــــــه ومؤيديها لعاقة التقدم في عملية السلام البناءة الوحيدة بغية تحقيق تسوية سلمية للنزاع العربيـــــــــــــــــ الاسرائيلي .

ان القرار الذي تمت الموافقة عليه توا يتفق ولجنة قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٦٥ (باء) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٧٩ ، والذي يدين - في الواقع - عملية السلم هـــــــــــــــــذ. ولهذا فقد سار على نهج القرار الذي اعتمده الجمعية العامة بشأن هذا البند في دورتها الثالثة والثلاثين قرار ٣٣ / ٢٩ الصادر في ٧ كانون الاول /ديسمبر عام ١٩٧٨ ، وله عناصر سلبية أخرى أضيفت اليه . وهكذا ، فالفقرة الثالثة من المنطوق ، على سبيل المثال ، تتبع عن كثب صياغة الفقرة الثالثة من المنطوق لقرار الجمعية العامة ٣٤ / ٦٥ باء .

اذن ، فهذا القرار معادى للمسلم . وهو ضد المنطق الذي تقوم على أساسه الأمم المتحدة ، ألا وهو اقرار السلم ومنع الحرب ، وبالتالي ، فهو انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة وكل ما يدافع عنه . وعلاوة على ذلك ، فهو لا يتفق كلية مع الأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن لعام ١٩٦٧ ، الذي يغفل ذكره لأسباب معروفة ومفهومة تماما . ويجب ان يكون واضحا في الانهــــــــــــــــان أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، لا زال هو الأساس الوحيد المتفق عليه لايجاد سلم عن طريق التفاوض للنزاع العربي الاسرائيلي .

ان المرء يحتاج فقط أن يلقي نظرة على قائمة مقدمي هذا القرار حتى يعرف مدى تحيزه . فهو مقدم بقيادة كوبا ، ومؤيدياتها كدولة محبة للمسلم لمعروفة تماما للجميع - وكدولة محبة للمسلم ، فان كوبا خلال العقدين الماضيين وضعت نفسها سياسيا وعسكريا تحت أمره دولة عظمى . وكانت قواتها على أهبة استعداد دائم للعمل كعميلة لتوسعات تلك الدولة العظمى واستعمارها الجديد ، وكأحد المرتزقة التابعين لهذه الدولة في جميع انحاء العالم ، بما في ذلك الشرق الاوسط حيث تواصل الصيد في الماء العكر .

وماذا عن فييت نام ؟ انها ضمن الذين اشتركوا في تبني المشروع الذي تمت الموافقة عليه .
ان فييت نام هي نموذج للدولة القائمة على المذابح . قد يختلف البعض ويقولون أن فييت نام
كانت نموذجاً للتدريس الجوار ومبادئ عدم التدخل عسكرياً أو غيره في شؤون دول
أخرى .

ولكن بالرغم من سجل كوبا وفييت نام الذي لا تحسدان عليه ، فانهما لم تتورعا عن تبني
مشروع قرار يتحدث في ديباجته عما يسمى بالعدوان الاسرائيلي . ومعلوم جيداً أن اسراييل كانت
ضحية لأربع حروب عدوانية عربية على مدى ثلاثين عاماً .
ان قراراً من هذا النوع هو الذي ينال من سمعة الأمم المتحدة . لقد أعرب بعض الأعضاء
عن تحفظهم على هذا القرار وفي نفس الوقت صوتوا لصالحه . وأيده آخرون لأسباب تتعلق بملاءمته
لمصالحهم مدفوعين بالرغبة لاظهار الولاء التام . ان الشعوب في كل أنحاء العالم ستبدأ في
التساؤل كما بدأت تفعل أية منظمة أصبحت الأمم المتحدة اذا كانت لا ترضى عن دولتين تعملان
على اقرار السلام وتعيشان في حسن جوار ؟ هل تقول الأغلبية لهاتين الدولتين : لا تقيما السلام
وأبقيا على حالة الحرب .

بكل معايير القانون الدولي ومفاهيمه ، فانه ليس من المشروع فقط ولكن من المرغوب فيه
وهو موقف يستحق الثناء لدولتين ذاتي سيادة أن تعقدا السلام وتقيما علاقات حسن جوار . ولا يحق
لطرف أو أطراف ثالثة من الناحية الأدبية أو الأخلاقية أن يشككوا أو ينكروا هذا الاتجاه نحو
أهداف السلام .

ولكن ، بطبيعة الحال ، فان الذين اشتركوا في تبني هذا القرار ومن خلفهم دول الرفض
العربية ومؤيديها لا يهمهم مثل هذه الاعتبارات . وهم لا يهتمون بسمعة الأمم المتحدة ومصالحهم
الوحيدة في تحويل المنظمة الى أرض معركة حول السلام في الشرق الأوسط واستفلالها في حربهم
ضد اسراييل . ان القرار الذي تمت الموافقة عليه يتناسب مع تكتيكاتهم .
في الأسبوع الماضي قررت الجمعية العامة أن السلام في الشرق الأوسط ليس "أمراً هاماً".
ان ميثاق الأمم المتحدة له رأى مختلف عن هذا بالنسبة لأهمية السلام في أي منطقة في العالم .
ولكن بالنسبة للأغلبية هنا ، فان هذا له اعتبار ثانوي . ومع ذلك ، وحيث أن الجمعية قررت أن

القرارات الخاصة بالسلام في الشرق الأوسط ليست هامة ، فان اسرائيل سوف تنظر الى هذا القرار من هذا المنطلق .

السيد الجبوري (العراق) : لا يعتقد العراق بأن معالجة الوضع المتفجر في منطقة الشرق الأوسط الناشئ عن احتلال الكيان الصهيوني لكامل الأراضي الفلسطينية إضافة الى أراضي ثلاثة بلدان عربية أخرى ، يمكن أن يتم بتجنب معالجة عناصر تلك المشكلة بصورة دقيقة وصريحة وشجاعة . ولهذا ، فان العراق يعتقد بأن مشروع القرار L.53 والمعنون (الحالة في الشرق الأوسط) والذي جرى التصويت عليه توا ، جاء ليشتمل على عناصر ومواد تضر ضررا بليغا بمصالح الشعب الفلسطيني والأمة العربية . كما جاء المشروع المذكور ليهمل عن عمد تناول موضوعات مهمة ذات علاقة أساسية بصميم مشكلة الشرق الأوسط بصورة صريحة وواضحة وعلى رأس تلك الموضوعات وفي مقدمتها اتفاقيات كامب ديفيد ، تلك الاتفاقيات التي أدينت في مؤتمر القمة العربية اللذين انعقدوا في بغداد وتونس ، وبالاجماع . كما أدانها المؤتمر الاسلامي الذي عقد في مدينة فاس ، ومؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا . وباعتبار العراق قوة فعالة في الجامعة العربية ، وفي المؤتمر الاسلامي ، وفي حركة عدم الانحياز وایمانا منه بأن تلك القرارات كانت تعبر بمجموعها عن الغالبية العظمى للمجموعة الدولية كما تعبر تعبيرا صادقا عن مصالح الشعب الفلسطيني والأمة العربية ، فقد امتنع عن التصويت على المشروع L.53 . كما أن العراق لا ينوي اتخاذ موقف يتناقض وسياسة تلك المجموعات التي أجمعت كلها على موقف متشابه وهو الادانة الكاملة لاتفاقيات كامب ديفيد التي جاءت لتوقع الضرر الواضح بمصالح شعوب ودول منطقة الشرق الأوسط . ولو جرت عملية التصويت على المشروع فقرة فقرة ، لكان بإمكاننا التصويت على بعض الفقرات التي جاءت ايجابية في المشروع المذكور .

السيد هيني (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : انني أتحدث اليوم نيابة عن الدول التسع الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة . اننا لم نتمكن من تأييد مشروع القرار A/34/70 بصفة خاصة بالنسبة للفقرة ٣ من منطوق القرار .

السيد محمد سمير منصورى (سوريا) : لقد صوتنا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة L.53 انطلاقا من فهمنا أنه من الواضح أن مصر بعد توقيعها على اتفاقية الصلح المنفرد لم تعد طرفا في نزاع الشرق الأوسط ، لأن اتفاقات كامب ديفيد قد أخرجت مصر عمليا وواقعا من

الصف العربي ومن المسؤولية العربية الجماعية بالدفاع عن الحقوق العربية والحقوق الفلسطينية فسي فلسطين ، وان تعبير " جميع الأطراف " لا يعني بأى حال من الأحوال اشتراك مصر أو اشراكها في مؤتمر بشأن السلام . ولكل ذلك ، فان أى اطار جديد للتسوية السلمية في الشرق الأوسط يجب بنظرنا أن يكون منبثقا عن الأمم المتحدة وأن يضم الأطراف الفعليين في هذا الصراع والتي لم تعد مصر واحدا منهم .

السيد بييلسونجرام (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى لصالح

القرار L.53 بشأن الموقف في الشرق الأوسط . ومع ذلك ، فان وفد بلادى يود أن يعبر عن تحفظه على الفقرة ٣ من الديباجة التي تشير الى القرار ٦٥/٣٤ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ الذى امتنع وفد بلادى عن التصويت عليه .

وفيما يتعلق بالفقرة الأولى من المفهوم ، فان فهم وفد بلادى أن الأراضي المشار اليها

هي تلك التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ .

ويود وفد بلادى أن ينتهز هذه الفرصة أيضا لكي يشير الى الوثيقة A/34/760 المقترحة من وفد النساء والتي تتضمن أفكارا هامة مأخوذة من خطاب المستشار برونو كرايسكي في هذه الجمعية . وان وفد بلادى يعتبر الاقتراحات النسائية اسهاما هاما في المناقشة حول الشرق الأوسط .

السيد شادرتون (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : صوت وفد فنزويلا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.53 على أساس أن يكون مفهوما أننا نحتفظ بموقفنا حيال الفقرة الفرعية الثالثة من الديباجة والفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق طبقا لموقفنا حيال القرار ٦٥ / ٣٤ بـ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ وقرارات سابقة أخرى .

السيد تويمان (ليبيريا) (الكلمة بالانكليزية) : صوت وفد ليبيريا لصالح القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.53 ؛ ولكن لأن حكومة بلدى سبق أن رحبت ، وما زالت ترحب ، باتفاقية كامب ديفيد ، واتفاقية السلام بين مصر وبين اسرائيل باعتبارها خطوة نحو التسوية السلمية العادلة والدائمة في الشرق الأوسط ، لا يجب أن يفسر صوتنا المؤيد على أنه ادانة لاتفاقيات أو معاهدات كامب ديفيد .

السيد ديبيز (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : نود أن نعرب عن تضامننا مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني ولكننا لم نتمكن من التصويت لصالح القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.53 لأسباب قانونية ، وهذا يعزى أساسا الى الفقرة الثالثة من الديباجة . ان خلافنا القانوني بالنسبة الى هذه الفقرة من الخطورة بحيث أنه عندما تم التصويت على القرار ٦٥ / ٣٤ اضطررنا الى الامتناع عن التصويت على المشروع رغم مشاركتنا في العديد من عناصر أفكاره الأساسية .

السيد نضمو (غينيا الاستوائية) (الكلمة بالاسبانية) : صوت وفد لصالح القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.53 . ومع ذلك فاننا نعرب عن تحفظاتنا حيال الفقرة الثالثة من ديباجة القرار ٦٥ / ٣٤ وكذلك بالنسبة للفقرة ٣ من منطوق القرار .

السيد راسول (بوتان) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أقرر أن تأييد وفد بلادى لمشروع القرار A/34/L.53 يجب أن يفسر في ضوء تعليقاتنا لتصويتنا على مشروع القرارين A/34/L.43 و L.44 اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ .

السيدة كيوست (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : صوت وفد بلادى ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.53 . لقد فعلنا ذلك أساسا لأن المشتركين في تبني هذا القرار يبيدو أنهم يودون القول أن اتفاقيات كامب ديفيد " تنتهك الحقوق المعترف بها للشعب الفلسطيني

وتتعارض مع مبادئ ايجاد تسويات عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط " . وحكومة بلادي قد أيدت دائما اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية السلام بين مصر وبين اسرائيل ، وذلك لأننا نعتبرها خطوة نحو تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يتضمنان المبادئ الأساسية التي يمكن أن يوجد على أساسها حل دائم وشامل لقضية الشرق الأوسط . كذلك ندرك أن حل مشكلة الفلسطينيين عن طريق الاعتراف بحقوقهم الوطنية المشروعة هو أمر حيوى وضرورى لمثل هذا الحل الشامل . واتفاقية كامب ديفيد ، في رأينا ، أسهمت في زيادة الوعي بمشكلة فلسطين .

السيد اسكوا غويريرو (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفدنا قد صوت ضد مشروع القرار A/34/L.53 بطريقة الخطأ حيث كنا نود أن نصوت في صالح هذا المشروع . لذلك نطلب أن يحسب صوتنا ضمن المؤيدين .
الا أننا نود أن نعرب عن تحفظاتنا على الفقرة الثالثة من الديباجة والفقرات ٢ و ٣ و ٧ من المنطوق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : طلب عدد من الوفود التحدث ممارسة لحق الرد . وقبل أن أعطي هذه الوفود الكلمة أود أن أذكرها بالحد الزمني وأنها يجب أن تتحدث من مقاعدها .
السيد بلانكو (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفدنا لم يعتد أن يهدر وقته أو وقت الوفود الأخرى وبصفة خاصة في المواقف المتعلقة بالافتراءات العقيمة والعبارات النابية التي لا يجرؤ أحد في هذه القاعة - حتى أصدقاء السيد بلوم - أن يقول أنها تستحق الاهتمام . ومع ذلك ، وحيث أن سفير اسرائيل قد ارتأى أنه من المناسب أن يفيد من تعليقات التصويت لكي يهاجم بلادي أود القول أنه ، كممثل لدولة عبرية ، يجب أن يخجل من القيام باعتداءات نازية على الشعب العربي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل منظمة التحرير الفلسطينية للتحدث ممارسة لحق الرد .

السيد الطرزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانكليزية) : ان تصويبات الجمعية العامة الذي أجرى للتو ١٠٢ صوتا مقابل ١٧ صوتا وتصويتها الايجابي في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ الذي أعاد تأكيد حقوقنا غير القابلة للتصرف ، وعلى وجه التحديد الحق في العودة وحق تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة ، يشجعنا ويزيد من ثقتنا في فاعلية هذه المنظمة .

ان السلام هو هدفنا ، وقد أوضحنا تماما اننا سنواصل كفاحنا بمختلف الوسائل بغية تحقيق هذا الهدف . ولكن السلام ليس هو الحروف الثلاثة "R.I.P" التي نراها على شواهد القبور . انه السلام المبني على العدالة والذي يهدف الى ضمان السعادة والرفاهية والممارسة الكاملة وتحقيق حقوق الانسان الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

لقد استمعنا الى بضعة تعقيبات وقد قيل الكثير ، بصيغة خاصة عن الفقرة ٣ من منطوق القرار الذي اعتمد للتو . ولعلم هذه الجمعية الموقرة ان نص هذه الفقرة منقول حرفيا عن قرار كان قد اعتمده مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية . ومع كل فاننا نسير خلف كل الجهود المؤدية للسلام . ولهذا السبب فاننا نعتقد أن الفقرتين ٤ و ٥ تؤيدان الى السلام لأن السلام يجب أن يكون سلاما شاملا وعادلا ومبنيًا على تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . وهذه الجمعية قد قالت ان قضية فلسطين تكمن في صميم النزاع في الشرق الأوسط .

عند هذه النقطة ، أود أن أشكر ممثل النمسا لأنه أخذ على عاتقه مبادرة توزيع بعض الآراء في ورقة العمل . ولسوء الحظ فإن ممثل النمسا يبدو أنه نسي أن هذه الجمعية سبق أن وضعت الأساس ومفاهيم السلام والأجهزة التي ستقيم السلام ولا بد أن هذه الأمور سقطت من وثيقة العمل التي قدمتها النمسا . انني أعتقد أنه نسي أيضا أن انسحاب اسرئيل من جميع الأراضي المحتلة هو شرط مسبق لازم للسلام .

السيد بلوم (اسرئيل) (الكلمة بالانكليزية) : كما هو معلوم جيدا ، فإن كوبا

تتستر هنا خلف المتحدث باسم مجموعة البلدان فير المنحازة . والواقع أن سجلها لا يؤهلها لأن تكون بلدا فير منحاز .

ففي ١٩٧٣ زودت كوبا اليمن الجنوبية بطيارين في حربها ضد جارتها في الشمال . وبعد هذا في نفس العام فإن فرقة كوبية مسلحة كانت في سوريا حين قامت بعد وان يوم كيپور ضد اسرئيل . واليوم نجد القوات الكوبية في أنحاء الشرق الأوسط وخاصة في سوريا والعراق وليبيا . وبالنسبة لبلد معشر يحب الشعارات المزخرفة وعبارات مثل " الاستعمار " و " الامبريالية " بمناسبة ودون مناسبة ، فدان كوبا بالتأكيد أمامها طريق طويل تسلكه حتى تثبت أنها ليست عميلة وصنيعة لدولة عظمى . ولذلك فإنها لا تستطيع أن تمارس سياسة ضبط النفس وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن بلدا وصف ببلاغة في جريدة لوموند الباريسية في ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ " كجولاج المدارى " ، فإن كوبا لا يمكن أن تكون حكما على أي شيء يتعلق بكرامة الانسان وحقوق الانسان .

كم كان فريبا حينما وقف رئيس كوبا ، ذلك المناضل نصير الحقوق الانسانية الذي يشعر بقوة بالقمع وبمذابح الابداء ، أقول كم كان فريبا عندما وقف أمام الجمعية العامة ولم يذكر كلمة واحدة طوال خطبته بشأن استمرار مذابح الابداء والقمع والبؤس الانساني في جنوب شرقي آسيا . وبدلا من ذلك ، أجرى مقارنة بذيفة ، كما فعل مثله اليوم ، بين دولة اسرئيل اليهودية وبين النظام النازي البغيض والملعون .

ان العالم بأسره يعلم أن الشعب اليهودي كان الهدف الأساسي والضحية الأولى للوحشية النازية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أن أكثر من ثلث الشعب اليهودي كان ضحية لها .

ان العالم المتحضر يشارك في رفض وادانة هذه المقارنة التي تبعث على الخزي والخجل ، والتي تشكل امانة خطيرة في اذهان ٦ ملايين يهودى منهم مليون ونصف مليون من الأطفال .
ويجب أن نذكر أيضا أنه قبل أن يبيع رئيس كوبا نفسه كليا لسياده ، تحدث بصوت مختلف عن اسرائيل والشعب اليهودى .

السيد حمود الشوفي (الجمهورية العربية السورية) : ان الادعاءات التي أوردتها الممثل الاسرائيلي عن وجود قوات كوبية في الشرق الأوسط وخاصة في سوريا ، هي ادعاءات باطلية ولا أساس لها من الصحة .
لقد سبق لوفدنا أن وجه رسالة وزعت كوثيقة رسمية حول هذا الموضوع منذ أيام . وكنت نتمنى لو أن ممثل اسرائيل اطلع على تلك الرسالة وكفى نفسه عناء تكرار الادعاءات الباطلة التي لا يصدقها أحد .

السيد صلاح عمر العلي (العراق) : انكم جميعا تعلمون أن أكاذيب المندوب الصهيوني قد أصبحت صفة فالبة عليه في جميع أحاديثه . انه لا يتورع عن الكذب والامعان في الكذب في كل مناسبة . ان ما ادعاه عن وجود جنود أجنبية في أرض العراق ، هو آخر كذبة يطلقها في هذه الجمعية التي لها من القدسية ما يفرض علينا جميعا أن نتحرى الحقائق ونذكرها على مسامح المندوبين المحترمين .
ان العراق لم يشعر يوما بحاجته الى الاستعانة بأية قوات أجنبية ، فكيف به الآن وقد أصبح في مرحلة من النضج والتكامل .

لقد تطرق المندوب الصهيوني ، في استعماله لحق الرد ، الى حديث أوقع لدى - حقا - نوعا من اللبس . هل مشروع القرار A/34/L.53 ينوى تقييم السياسة الكوبية ، أم أنه يتحدث عن الحالة في الشرق الأوسط ؟ لكن عندما أراجع أحاديث هذا المندوب يتبدد من ذهني هذا الالتباس ، حيث أنه يعتمد دوما الى جر المندوبين الكرام للاستماع الى موضوعات لا تمت الى الموضوع المطروح للمناقشة بأية صلة . ان هدف المندوب الصهيوني من هذا واضح ومعروف ، وهو أن يصرف أنظار الناس عن الاهتمام بصميم المشكلة المطروحة علينا .

السيد علي السني المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية) : لا أريد أن أطيل عليكم ، لكن المندوب الصهيوني أشار الى وجود قوات عسكرية كوبية في الجماهيرية العربية الليبية . انني أريد أن أنفي هذا القول ، وأنكّر بأن هناك تعاوناً وطيداً بين الجماهيرية العربية الليبية وبين كوبا . هناك أطباء بشريون يعملون في الصحراء في مناطق صعبة ، يساعدوننا في تطويق بلادنا ، وكذلك هناك مهندسون كوبيون . لكن ليس هناك جندي واحد . انني بهذه المناسبة ، أود أن أذكر أمام هذه الجمعية بأن الجماهيرية العربية الليبية ممتنة وشاكرة جدا لحكومة كوبا ولرئيسها فيدل كاسترو على تلك المساعدات التي يقدمها لبلدان العالم الثالث وخاصة لبلادي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو السيد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الذي يرفب في الادلا ببيان للرد .

السيد الطرزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانكليزية) : اننا ، بأسف عميق ، نذكر الخمسين مليوناً الذين وقعوا ضحية للنازي وليس ستة ملايين ، لأننا لا نفرق بين الضحايا على أساس الجنس . لقد كانوا جميعاً ضحايا العنصرية ، وانني لا أعرب الى أي مدى يمكن لممثل تل أبيب أن يتحدث نيابة عن يهود العالم . اننا نعلم جيداً أنه لا يوجد فرق بين ألمانيا النازية وبين اسرايل الصهيونية ، فكلاهما يقوم على التحيز العنصري ، وان ما ذكره الممثل الصهيوني يرقى الى مرتبة التحيز العنصري اليهودي .

ان بلدا يفرق بين سكانه العرب لا يمكن الا أن يكون بلدا نازيا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا الآن من بحث البند ٢٥ من جدول الأعمال .

تنظيم الأعمال

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : منذ آخر اعلان بشأن برنامج العمل للأسبوع القادم ، كنت أراجع المشكلات المتبقية ، بما في ذلك الحاجة الى تحقيق توازن زمني بين عملنا وبين عمل اللجان .

وكما يتذكر الأعضاء ، فلقد وافقت الجمعية العامة بالأمس على تمديد الأجل الزمني لعمل اللجنة الثانية حتى يوم الخميس ١٣ من كانون الأول / ديسمبر .

وأود أن أعطي لأعضاء هذه اللجنة أقصى وقت ممكن ، لاستكمال عملهم حتى ذلك التاريخ ولذلك بدلا من تناول سلسلة من تقارير اللجنة الثانية يوم الثلاثاء ١١ كانون الأول / ديسمبر ، فسوف نتناول في هذا الاجتماع البند ٥٥ (أ) " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٣ / ١٧٤ " ومطوب اتخاذ اجراءات من اللجنة الثانية ، وسوف يتيح ذلك للجلسة العامة القيام بعمل آخر بعد ظهر يوم الثلاثاء .

وكما أعلنت بالأمس ، فإني أعتزم مواصلة الاقتراع لانتخاب عضو غير دائم في مجلس الأمن ، في أي وقت تجتمع فيه الجلسة العامة حتى تنتهي من هذا الالتزام بموجب الميثاق . وحيث أنه سيتوفر وقت بعد ظهر يوم الثلاثاء القادم ، فإني أقترح أن نستأنف انتخاب عضو مجلس الأمن بعد ظهر الثلاثاء بدلا من الأربعاء ١٢ كانون الأول / ديسمبر كما كان متوقعا .

اسمحوا لي أيضا أن استرعي انتباهكم الى المشكلة التي تواجهنا فيما يتعلق باستكمال المناقشة حول ناميبيا . وعلى الرغم من أن قائمة المتحدثين لم تقفل بعد ، فإن لدينا ٦٣ متحدثا إضافيا سجلت أسماؤهم وأوضح عدد كبير من المتحدثين أنهم لن يكونوا على استعداد للحديث . فدا . ويواجهنا ذلك ، بوراة لأننا يجب أن نختتم النظر في هذا البند ، بما في ذلك التصويت ، قبل الساعة من مساء الاثنين لأن الحفل الموسيقي في يوم حقوق الانسان سوف يقام مساء ذلك اليوم . ولذلك ، فما لم يكن هناك عدد كاف من الأعضاء على استعداد للأداء بكلماتهم فدا في جلسة ممتدة ، وأن يكون الأعضاء على استعداد لبدء الجلسة في موعدها ، وبشرط أن تكون الكلمات موجزة ، فإني آسف ان لن يكون هنالك من بديل سوى عقد جلسات يوم السبت .

وسوف أكون سعيدا لو أن الممثلين أبلغوا الأمانة بنواياهم في هذا الصدد ، حتى
أرتب لعقد جلسة يوم السبت اذا كنا في حاجة الى ذلك .

مواصلة نثار البند ٢٧ من جدول الأعمال

مسألة ناميبيا — ا :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(A/34/23/Add.2) ،
(ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/34/24) ؛
(ج) تقرير الأمين العام (A/34/404) ؛
(د) تقرير اللجنة الرابعة (A/34/696) ؛
(هـ) مشاريع قرارات (من A/34/L.45 الى A/34/L.50) .

السيد فيريرت (هايتي) (الكلمة بالفرنسية) : يود وفد هايتي ، مرة أخــــــــــــــــرى ،
أن يجدد عهده بالتزامه بقضية تحرر واستقلال شعب ناميبيا . ويود أن يعلن من جديد عــــــــــــــــن
المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ازاء ناميبيا ريثما يتسنى لهذا الشعب أن يحصل على تقرير المصير
الحر والاستقلال الوطني الصحيح . هذا هو رأى المجتمع الدولي ، الذى انعكس مرارا في مقررات
مفأمة الأمم المتحدة منذ أن أنهت الجمعية العامة في ١٩٦٦ انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ،
وقررت أن تضع الاقليم تحت ادارة المنظمة حالما يتمكن الشعب من حكم نفسه بنفسه .

ويتعين على هذه المنظمة ان أن ترفم جنوب افريقيا على انهاء الاحتلال غير المشروع لاقليم
ناميبيا بصورة تتفق والقرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادرين عن مجلس الأمن .
هل يمكننا القول بأن هذا الالتزام قد وفت به المنظمة ؛ هنا ، يطرح سؤال نفسه ، ويتعلق
بمدى فعالية الأمم المتحدة . ان الرد على هذا السؤال يعني دون أدنى شك اتبام أنفسنا نحن
الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة ، وأيضا مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

ان قرارات مجلس الأمن بشأن موقف شعب ناميبيا تمثل جهودا حميدة لتصفية الاستعمار
والتفرقة العنصرية ، والفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ومع ذلك ، فاننا جميعا نعلم أنه على

الرفم من هذه القرارات ، والادانة من جميع شعوب العالم تقريبا لجنوب افريقيا فان هذه الأخيرة ماتزال تحتفظ بموقعها في ناميبيا لأسباب دفيئة لبعض الدول الأعضاء ، فانها ما برحت تشارك في تسوية مسألة ناميبيا . وعلى هذا النحو ، فلقد اعترف لها بحق فعلي على هذا البلد . ان وجود جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا بيد و قد أخفيت عليه صبغة شرعية ، بينما أعلنت محكمة العدل الدولية أن هذا الوجود غير شرعي ، وكذلك ماورد في القرارات العديدة لمنامة الأمم المتحدة . وحيث أن الأمور باقية كما هي ، فان جنوب افريقيا تنحرف من مناوراتها لتعزيز موقفها في داخل البلاد ، ولكي تلوح للعالم الخارجي بمآثر ادارتها لشعب ناميبيا .

ولا يتسع المقام هنا لحصر المفاوضات التي جرت بين حكومة جنوب افريقيا وبين الأمم المتحدة من أجل التسوية السلمية للموقف في ناميبيا . وبعد السأم من الحرب ، اقترحت خمس دول فريية أعضاء في مجلس الأمن خطة ، وقد قبلت جنوب افريقيا ذلك . وكانت هذه الخطة في مجملها تتضمن فرصا حقيقية للتسوية السلمية لهذه المشكلة ، ولكن الحسرة وخيبة الأمل جاءتا سريعا .

وعلى الرغم من الجهود المتضافرة للأمين العام للأمم المتحدة ، ومثلي الدول الخريية الخمسة لتطبيق الخطة المذكورة فان جنوب افريقيا قد أمات اللثام وفضحت سوء نيتها وأانقت دجمات ضد قواعد سوابو في أنفولا . وصرح رئيس وزراء جنوب افريقيا فيما بعد بأن صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة قد ولد موقفا جديدا . ان ما لم تكن جنوب افريقيا رافبة في الاقرار به رغم انها أقرت هذه الخطة ، هو أن القوات المسلحة لسوابو الموجودة في ناميبيا عند وقف إطلاق النار قد تم اعتمادها في مواقعها في القرى الناميبية التي عينها الممثل الخاص بعد المشاورات المطلوبة . ان هذا الحكم الذي ورد في تقرير الأمين العام لا يتناقض والقرار ٣٤٥ (١٩٧٨) أو مع الخطة التي قدمتها الدول الخريية الخمس . ان الأساليب غير المشروعة لجنوب افريقيا في ناميبيا معروفة ، ففي الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ قامت حكومة بريتوريا بتعيين حاكم اداري تقارن سلطاته بسلطة القنصل الروماني .

انها تستطيع أن تصدر مراسيم بقوانين او ان تلغي قوانين البرلمان المتعلقة بناميبيا ، أو . وكأنها تسخر منا جميعا فان جنوب افريقيا قد اقامت حكومة عميلة تضم عملاء قبايليين . وبعد ذلك كان هناك تعزيز لنظام الاحتياط واخفاء طابع عسكري على الاقليم والاعتقالات الجماعية لأعضاء منظمة شم-سوب جنوب غرب أفريقيا ، وتعذيب الموالين لها من المدنيين في مناطق الأمن ، ناهيك عن تلك الهجمات المتكررة ضد الدول المجاورة لاحتياط كل عمل متضافر .

هذا هو الموقف الراهن ، بالرغم من المشاورات والمفاوضات التي لا نهاية لها لاقناع جنوب افريقيا بقبول مقررات الأمم المتحدة ، والامثال لأحكام قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) من اجل الانسحاب الكامل من اقليم ناميبيا .

والحقيقة هي ان جنوب افريقيا لها حلفاء اقوياء ، يشجعون من خلال مناورات خبيثة تشدد لها في مواجهة الرأى العام الدولي . ومع ذلك يعددنا الأمل في ان منظمة الأمم المتحدة سوف تكون قادرة على مواجهة تحدى جنوب افريقيا في محاولتها الابقاء على نظام حكمها البغيض القائم على الفصل العنصرى ، فوق ارض ناميبيا .

ان هاييتي بصفتها عضوا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وكذولة منخرطة في النضال ضد العنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى تطالب كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفدى الوكالات المتخصصة وغيرها من الاجهزة ، بتقديم أكبر تأييد ممكن لشعب ناميبيا وحركة تحريره الوطنى (سوابو) الممثل الشرعى الوحيد لهذا الشعب .

ان وفد هاييتي يعلن من جديد ان الممارسة الحرة لحق تقرير المصير لكافة الناميبيين ، هي الحل السياسى الوحيد ، والمعقول لمشكلة ناميبيا . ان وفد بلادى متضامن مع هذا الشعب الذى يتعرض للقمع من ارضه التي احتلها بصورة غير مشروعة نظام حكم الفصل العنصرى . لهذا فان وفد هاييتي يؤكد من جديد انه لن يألو جهدا في الأمم المتحدة من أجل العمل المشترك لتحرير ناميبيا بما في ذلك خليج والفييس ، الذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا البلد .

ان وفد هاييتي يعلن ان حكومته تحت القيادة التقدمية لزعيمها صاحب الفخامة " جين كلود ديفالير " ، الرئيس مدى الحياة للجمهورية سوف تعمل على شجب السياسة الاجرامية للعنصرية ، والتمييز العنصرى والفصل العنصرى والاحقاد العمياء ، وسوف تولي تأييدها الكامل لأية اجراءات

جديدة تبذل من أجل القضاء على العقبات الأخيرة التي تقف في طريق المقاتلين البواسل لسوابو في نضالهم المرير من أجل التوصل الى الحقوق السيادية لشعب ناميبيا .
ان القرارات والادانات ليست سوى مجرد كلمات جوفاء لجنوب افريقيا . ان ما يجب ان نفعله هو ما يعرفه الجميع انه العمل ، العمل الحاسم ، والعمل المنسق ، الذي يتم تنظيمه على الوجه الامثل ، ويتم تعزيزه من خلال المساعدات غير المشروطة من جانب كافة شعوب العالم ، وذوى النوايا الطيبة .

انه من خلال العمل ، والعمل وحده يمكن لشعب جديد ان يشرق على ناميبيا المستقلة الحرة ذات السيادة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اود ان اعلن ان البلاد التالية قد اصبحت مشاركة في مشروعات القرارات من (A/34/L.45) الى (A/34/L.49) : بنغلاديش ، بنن ، بوروندي ، اندونيسيا ، ساحل العاج ، ليبيريا ، قطر ، ورومانيا كذلك فان بوروندي وقطر قد انضمتا الى متبني مشروع القرار (A/34/L.50)

السيد عبد المجيد (مترجم) : بسم الله الرحمن الرحيم : لم يحدث ان تمكن نظام حكم من تحدى اراده المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة العديدة ، وعلى مدى سنوات طويلة ، يمثل هذه الصورة الصارخة التي تصدر عن نظام الحكم العنصرى لجنوب افريقيا . وما يدعو للأسف حقا انه رغم اذانة المجتمع الدولي الاجماعية لسياسة الابارتيد التي يرتكبها نظام بريتوريا ، واستمرار احتلاله لناميبيا ، فان الأمم المتحدة تبذروا وكأنها عاجزة تماما عن مواجهة هذا التحدى وارغام هذا النظام العنصرى على الاستجابة لقراراتها للانسحاب من ناميبيا واتاحة حق تقرير المصير والاستقلال الحقيقي للشعب الناميبى ، والتخلي عن سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها *

ان الحقيقة المؤلمة هي انه لولا تعاون دول افريقية معينة مع جنوب افريقيا لأثمرت الجهود الدولية التي بذلت - وعلى وجه الخصوص خلال العامين والنصف الماضيين - لتحقيق تسوية سلمية وعادلة لمشكلة ناميبيا ومن المعلوم ان بعض تلك الدول افريقية هي نفسها التي قامت بالمبادرة لتحقيق مثل هذه التسوية وقدمت مقترحاتها التي اعتمدها مجلس الامن بقراره (٤٣) (لعام ١٩٧٨) . وهي المقترحات التي

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد اليوكا (ينما)

قبلتها سوابو رفم ما فيها من سلبيات ، والتي تظاهرت جنوب افريقيا بقبولها ايضا . وكلنا يعلم م تطورات الموقف منذ صدور القرار ٤٣١ والذى اعقبه اعتماد مجلس الامن لخطة السكرتير العام بقراره ٤٣٥ (لعام ١٩٧٨) وهي الخطة التي تتضمن ترتيبات اشراف الأمم المتحدة على الانتخابات في ناميبيا ونقل السلطة الى الاغلبية السوداء وتحقيق الاستقلال الحقيقي للاقليم .

لقد انتظر المجتمع الدولي تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) واعتقد ان التسوية العادلة قد اصبحت قاب قوسين او ادنى . الا ان جنوب افريقيا التي تظاهرت في البداية بقبول المقترحات الدولية على اساس اعتقادها بأن سوابو سترفضها قد فوجئت بموقف سوابو المرن ، ومن ثم بدأت تختلق المعانير وتضع العراقيل في طريق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ لانها كانت قد عقدت العزم منذ البداية على تنفيذ مخططها بفرض تسوية داخلية في ناميبيا واقامة حكم عميل فيها يضمن استمرار احتلالها وسيطرتها على الاقليم .

وبالفعل ففي الوقت الذي كان ممثل السكرتير العام يجرى فيه مشاورات بشأن ترتيبات تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، اعلنت جنوب افريقيا عزمها على اجراء انتخابات بصورة منفردة بالاقليم ، فسي مخالفة صريحة لقرارى مجلس الامن ٣٨٥ (لعام ١٩٧٦) و ٤٣٥ (لعام ١٩٧٨) .

وازاء هذا التطور الخطير طالبت مجموعة الدول الافريقية بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لمواجهة هذا التحدي الصارخ . ورغم اجتماع المجلس واتخاذ قراره رقم ٤٣٩ (١٩٧٨) الذي أعلن فيه ان مثل هذه الانتخابات وما تسفر عنه تعتبر باطلة ، وتحذيره جنوب افريقيا بالامتناع عن ذلك ، والا نظر في اتخاذ اجراءات تطبيق الفصل السابع من الميثاق ضد ها ، فان نظام بريتوريا العنصرى لم يأبه بقرار المجلس ، وأجرى بالفعل تلك الانتخابات غير الشرعية في ناميبيا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، والتي سبقها قيامه بشن اعتداءات مسلحة ضد انغولا وزامبيا ، والقاء القبض على عدد كبير من زعماء وأعضاء سوابو في ناميبيا ، وذلك لكسر مقاومتهم للانتخابات الداخلية . ولقد أسفرت هذه الانتخابات كما نعلم جميعا ، عن تشكيل ما يسمى بالجمعية التأسيسية والتي تحولت فيما بعد في ١٤ أيار / مايو ١٩٧٩ الى ما يسمى بالجمعية الوطنية ذات الصلاحيات التشريعية وتنفيذية . وقد تلا ذلك تكوين مجلس استشارى مكون من ١٢ عضوا - اعتبر بمثابة مجلس وزارى - ليعمل مع الحاكم العام ، فضلا عن تشكيل ما يسمى بجيش جنوب غرب أفريقيا . هذا كله دليل واضح على ان جنوب افريقيا مصممة على تنفيذ هدفها باقامة نظام حكم عميل يعقبه اعلان استقلال مزيف للاقليم . وبمعنى آخر تصبـح ناميبيا بانتوستانا آخر في اطار الخطة الشاملة ، التي ترتب لها جنوب افريقيا باحاطة النظام العنصرى بكيانات مستقلة تابعة لها ، وتكون في الوقت نفسه بمثابة مناطق عازلة بينها وبين باقي الدول الافريقية ، وبذلك تضمن حماية مصالح الاقلية البيضاء واستمرار ممارستهم لسياسة الفصل العنصرى وسيطرتهم على الجنوب الافريقي .

ان الأوضاع الاقتصادية والعسكرية في ناميبيا وتصعيد سلطات الاحتلال العنصرية لأعمال القمع والاضطهاد والقبض على اعضاء سوابو والمذابح التي ترتكبها ضد اللاجئيين النامبيين ، تؤكد بالدليل القاطع صحة ما نشير اليه عن حقيقة نوايا جنوب افريقيا في ناميبيا ، وان مناوراتها الأخيرة في الاقليم تهدف أولا وأخيرا الى ابقاء سيطرتها هناك .

ان جنوب افريقيا قد تسللت الى كل أوجه الاقتصاد النامبي ، ولقد أثبتت التقارير أنه خلال منتصف العام الحالى جاءت ناميبيا في المركز الرابع ، كأكبر مصدر للمعادن في العالم بعد جنوب افريقيا وزامبيا . ويأتي على رأس قائمة هذه المعادن الماس واليورانيوم وغيرهما من المعادن ذات القيمة الاستراتيجية والصناعية . ولقد كانت ثروة الاقليم المعدنية ورخص الأيدي العاملة السوداء نتيجة

تطبيق سياسة الفصل العنصري ، حافظا شجع الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الغربية على المشاركة في استغلالها ، وذلك في مخالفة صريحة للإعلان رقم ١ الصادر في عام ١٩٧٤ عن مجلس ناميبيا التابع للأمم المتحدة ، والخاص بحماية الثروات الطبيعية لناميبيا وتحريم استغلالها سواء من سلطات الاحتلال ، أو غيرها من الأنشطة الأجنبية . ولكي تحافظ تلك الاستثمارات الأجنبية على الأرباح الطائلة التي تجنيها من هذا الاستغلال فانها تواصل تأييدها للاحتلال غير الشرعي للاقليم سياسيا وماليا ، مما يلقي ابعادا خطيرة على المشكلة ويعرقل التوصل الى حل عاجل ودائم لها .

أما عن الوضع العسكري في الاقليم فقد زادت جنوب افريقيا من قواتها العسكرية خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ حتى بلغت حوالي ٦٠ ألف جندي . وان غارات قوات الاحتلال العنصرية الأخيرة المتكررة ضد انغولا هي دليل واضح على ذلك ، وفي هذا الصدد نلاحظ أن قدرات جنوب افريقيا العسكرية في تزايد مستمر رغم قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ (١٩٧٧) بفرض حظر السلاح ضدها ، مما شجعها على دعم احتلالها لناميبيا ومواصلة اعتداءاتها العسكرية ضد الدول المجاورة .

ان أهمية ناميبيا بالنسبة لجنوب افريقيا سواء من الناحية الاقتصادية أو العسكرية أو الاستراتيجية تجعلنا على يقين من أن نظام بريتوريا لن يتخلى طواعية عن الاقليم أو يتيح للشعب الناميبى ممارسة حقه في تقرير مصيره واستقلاله ، وان ممارساته خلال الفترة الماضية ، سواء بتكثيف استغلاله لثروات الاقليم ، وحشد المزيد من قواته هناك ، وتصعيد أعمال القمع والاعتقال ضد زعماء وافراد سوابو ، وشن الاعتداءات المتكررة ضد الدول المجاورة ، ومذابحه ضد اللاجئين الناميبين في هذه الدول ، هي كلها خير دليل على حقيقة نوايا بريتوريا . وقد نبهت الجمعية العامة في دورتها الماضية الى التردى الخطير في الموقف في ناميبيا ، وقررت عقد دورتها الاستثنائية لمواجهة الموقف وبحث الوسائل الكفيلة بردع النظام العنصري واجباره على الامتثال لقرارات مجلس الأمن خاصة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولقد عقدت الجمعية العامة بالفعل دورتها المستأنفة في الفترة من ٢٣ - ٣١ أيار/مايو ١٩٧٩ وأصدرت قرارها رقم ٢٠٦/٣٣ الذي تبنته ٩٢ دولة ، مسجلا بذلك رقما قياسيا في تاريخ المنظمة الدولية كتعبير عن التأييد الدولي الساحق لقضية شعب ناميبيا وكفاحه البطولي بقيادة سوابو ، ممثله الشرعي الوحيد . ولقد نص القرار - من بين ما نص عليه - على دعوة مجلس الأمن الى الانعقاد بصفة عاجلة للنظر في اتخاذ التدابير الفعالة المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وها قد مرت حوالي ستة أشهر على صدور ذلك القرار دون أن يجتمع مجلس الأمن لاتخاذ تلك التدابير . وذلك لأسباب نعلمها جميعا رغم ان تلك التدابير قد أصبحت هي الاختيار الوحيد المطروح حاليا ، والذي يلح عليها المجتمع الدولي ، وأكدها مؤتمر قمة منروفا .

اننا دون شك نقدر الجهود التي بذلت وما زالت تبذل حتى الآن ، لاقتناع جنوب افريقيا بتنفيذ خطة الأمم المتحدة . ونشير في هذا الصدد الى مباحثات اذار/مارس ١٩٧٩ التي جرت في نيويورك في اطار تلك الجهود ، كما نشير ايضا الى المباحثات التي جرت في جنيف خلال الأيام القليلة الماضية ، والتي ضمت جميع الأطراف المعنية . ومع ذلك فلا بد من أن ندرك جيدا المناورات التي تلجأ اليها جنوب افريقيا في كل جولة من جولات مثل هذه المباحثات ، مما يجعلنا نتشكك في حسن نواياها . وليس بعيدا عن ان هاننا ما تمخضت عنه مباحثات اذار/مارس ١٩٧٩ نتيجة موقف بريتوريا المتعنن ، وكذلك محاولاتها نفس الاجتماعات جنيف الاخيرة قبيل بدئها ، على نحو ما أتضح من الرسائل العديدة المتبادلة بينها وبين الأمين العام للأمم المتحدة ، والواردة بالوثائق أرقام أس/١٣٦١١ و ١٣٦١٢ و ١٣٦١٤ و ١٣٦١٩ و ١٣٦٢٠ و ١٣٦٢١ خلال الفترة من ٧ إلى ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر الماضي .

وحتى بعد أن جرت مباحثات جنيف في منتصف تشرين الثاني /نوفمبر الماضي بين الأطراف المعنية والتي تم خلالها مناقشة المقترحات المتعلقة بالمناطق المنزوعة السلاح فان جنوب افريقيا لم ترد ايجابيا على هذه المقترحات رغم قبولها من جانب سوابو ودول المواجهة - وذلك طبقا لما هو موضح بتقرير الأمين العام الوارد بالوثيقة رقم اس/١٣٦٣٤ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩- وأيضاً رغم النداء الذي وجهه مجلس الأمن والوارد بالوثيقة رقم اس/١٣٦٥٧ بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ بعث جنوب افريقيا على سرعة الرد على تلك المقترحات .

صحيح اننا تلقينا جميعا اليوم الوثيقة رقم (اس/١٣٦٨٠) المؤرخة في ٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ والتي تحوى رد جنوب افريقيا على تلك المقترحات ، وانما هو كالعادة ، رد يحسب شروطا تبني بريتوريا من ورائها وضع العراقيل أمام تنفيذ خطة الأمم المتحدة . وهذا كله دليل على غطرسة نظام بريتوريا وامراره على مواصلة تحديه للمنظمة الدولية والمجتمع الدولي كله .

في الختام يود وفد بلادى ان يثني على الجهد المشكور الذى يقوم به مجلس ناميبيا —
والذى تتشرف مصر بعضويته — في سبيل هذه القضية العادلة تحت رئاسة السفير النابه بول لوزاكا
والمصروف بالديناميكية والخبرة الواسعة . وفي هذا المقام يؤكد وفد بلادى من جديد استمرار دعم
مصر بكل ما تملك من امكانيات مادية ومعنوية لشعب ناميبيا البطل وحركة تحريره الوطني سواء حتى
يحصل على حق تقرير مصيره واستقلاله وحرية .

السيد محمد جاسم سمحان (الامارات العربية المتحدة) : نحن هنا - مرة أخرى - نجتمع لنبحث قضية ناميبيا التي تمثل اليوم احدى المشاكل الحيوية والجزهرية التي تواجهه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي . ليست هناك حاجة للتذكير بتاريخ القضية والمفاوضات العديدة التي جرت بين جنوب افريقيا والأمم المتحدة من أجل التوصل الى حل سلمي لهذه القضية ، والكل يعلم بأن ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا قد انتهت منذ عام ١٩٦٦ ، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الأمم المتحدة المسؤولة المباشرة عن ناميبيا ، ولم يعد لجنوب افريقيا حق شرعي في ادارة هذا الاقليم . ان الوضع الذي يواجهنا يا سيادة الرئيس هو أن جنوب افريقيا تحاول أن تحدد مسبقا مستقبل ناميبيا ؛ وذلك باجراء انتخابات مزيفة ؛ غير حرة ولا عادلة ؛ لا تشترك فيها منظمة "سوابو" الممثل الوحيد لشعب ناميبيا . ومن الواضح أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون طرفا في هذا الاجراء المخالف لقراراتها .

ان حل مشكلة استقلال ناميبيا مسألة واجبة وملحة ، فخلال الأعوام الماضية جرت مفاوضات ومشاورات مكثفة وموسعة ترمي الى تحقيق تسوية في ناميبيا عن طريق انتخابات حرة ومنصفة باشراف ومراقبة الأمم المتحدة . ان الجهود في هذا الاتجاه ناتجة عن قرار مجلس الأمن رقم ٢٨٥ (١٩٧٦) الذي يشكل اقتراحا ايجابيا لتسوية مشكلة ناميبيا . وان اقتراح وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تنفيذ هذا القرار قد وافق عليه مجلس الأمن في قراره رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكان من المفروض أن تحصل ناميبيا على استقلالها لو نفذ الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام . ولولا تصلب وتعنت جنوب افريقيا لكانت مجموعة الأمم المتحدة المساعدة في عملية الانتقال تعمل الآن في ناميبيا .

ان حالة الجمود والشلل القائمة الآن في هذه القضية مردها الأول رفض نظام جنوب افريقيا قبول تقرير الأمين العام والتعاون في تنفيذه . ومرة أخرى ، فان جنوب افريقيا تتشبث بالتصلب والتعنت متحدية بذلك الأمم المتحدة في شأن ناميبيا كما فعلت خلال السنوات الماضية . ومما يثير الحيرة هو أن جنوب افريقيا تنوى مواجهة المجتمع الدولي بالأمر الواقع عن طريق فرض عملائها فيما يدعى الرابطة الديمقراطية ليتزمنها في ناميبيا . وفي هذا الصدد ، فان جنوب افريقيا قد أقامت مجلسا وطنيا غير شرعي في ناميبيا . وفي محاولتها الجامحة لفرض ما يسمى بالتسوية الداخلية في ناميبيا ، فان جنوب افريقيا قد ضاعفت من ممارسة اضطهادها ضد أعضاء سوابو ، الذين تلاحقهم

وتسجنهم وتعذبهم بصفة متواصلة ، وهناك العشرات والعشرات من قادة هذه المنظمة الذين سجنوا في محاولة من السلطات ، بعث الارتباك والذعر في صفوف المنظمة ، كل ذلك بسبب معارضة المنظمة الصامدة لمناورات جنوب افريقيا .

ان أهمية المبادرات الدبلوماسية في السنوات الأخيرة من قبل خمس دول غربية اعتادت التعاون مع جنوب افريقيا ، يكمن في أن هذه الدول أصبحت معنية مباشرة بالمشكلة . لقد سبق للأمم المتحدة أن ناشدت هذه الدول أن تطلع عن مواصلة سياستها في التعاون مع جنوب افريقيا ودعمها . ونرى في هذه المبادرة تطورا ايجابيا وباعثا على الأمل . وفي رأينا ، فان مرحلة المفاوضات قد انتهت الآن ، وما تبقى الآن هو تنفيذ تقرير الأمين العام . ان أولئك الذين قاموا بمبادرة المخطط الرامي الى استقلال ناميبيا يتحملون مسؤولية السهر على تنفيذه قبل أي شيء آخر . ان التحدي الذي يواجه هذه الدول هو مسؤوليتها في أن تجعل جنوب افريقيا تتعاون في تنفيذ مقترحات الأمين العام ، واما أن تنضم الى بقية أعضاء المجتمع الدولي في اذانة نظام بريتوريا واجباره على احترام القرارات ذات الصلة بالأمم المتحدة .

ان موقف دولة الامارات العربية المتحدة بشأن هذه القضية يتلخص في التالي :

أولا ، ان الحل السياسي الوحيد لنايبيا يجب أن يقوم على وضع حد لاحتلال حكومة جنوب افريقيا غير الشرعي ، وانسحاب قواتها المسلحة ، وممارسة ناميبيا لحقوقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وممارسة حرة غير مقيدة في ظل ناميبيا موحدة .

ثانيا ، اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة في ناميبيا بأسرها ، ككيان سياسي واحد ، بما في ذلك خليج والفيش ، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) .

ثالثا ، ان منظمة سوابو هي الممثل الوحيد الشرعي لشعب ناميبيا . وسوف نؤيد كل حل مقبول من شعب ناميبيا وممثلها منظمة " سوابو " التي لا يمكن التوصل الى قرارات بشأن مصير ناميبيا دون مشاركتها .

رابعا ، ان الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا الى أن ينال الاقليم حق تقرير المصير والاستقلال الوطني الحقيقيين . واننا لا نعترف بجميع الانتخابات التي قامت بها حكومة جنوب افريقيا لأنها غير شرعية .

انني في ختام كلمتي هذه أريد أن أشيد بالجهود التي يقوم بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والسكرتير العام للأمم المتحدة لايجاد حل لهذه القضية المهمة . ومرة أخرى أريد أن أؤكد موقف دولة الامارات العربية المتحدة بأننا سوف نواصل تقديم المساعدات المادية والمعنوية لشعب ناميبيا وممثله الشرعي " سوابو " الى أن يتحقق له النصر في نضاله ويأخذ مكانه في المحفل الدولي كدولة حرة مستقلة .

السيد كلستيل (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : ان قرار الجمعية العامة ١٨١ / ٣٣ جيم أعلن سنة ١٩٧٩ سنة دولية للتضامن مع شعب ناميبيا . وبذلك أعربت الجمعية عن اهتمام المجتمع الدولي بأن هذه السنة يجب أن تكون ذات أهمية حاسمة بالنسبة لسير شعيب ناميبيا على طريق الاستقلال وتقرير المصير ، على أساس خطة الأمم المتحدة الانتقالية . وقد أيدت النمسا دائما خطة الأمم المتحدة من أجل انتقال ناميبيا ، سلما وعن طريق التفاوض ، الى الاستقلال . وفي رأى حكومة النمسا ان أية تسوية سياسية ترمي الى تحقيق الاستقرار والاستمرار يجب أن تقوم على أعرض أساس ممكن ، بما في ذلك كل الأطراف التي تسمها هذه المشكلة .

ان الخطة التي قدمتها أساسا الدول الغربية الخمس والتي أيدها بعد ذلك مجلس الأمن تفي بهذه المتطلبات الأساسية ، لأنها تدس على انتخابات ديمقراطية تحت اشراف دولي . ولا تزال النمسا تعتبر خطة الامم المتحدة الانتقالية واعدة بل قد تكون السبيل الوحيد للقيام بمسؤولية الأمم المتحدة الخاصة بهذا الاقليم ، ومن أجل التوصل الى عملية نقل للسلطة بطريقة سلمية وبشكل حقيقي الى شعب ناميبيا .

اننا في مناسبات عديدة سبق لنا أن أعربنا عن سخطنا وقلقنا العميق ازاء الطريق المسدود ، الذي وصلت اليه المفاوضات مع حكومة جنوب افريقيا . وبدلا من التقدير الكامل للمزايا الطويلة المدى لتسوية سلمية ومعترف بها دوليا . وانتقالها الى الاستقلال ، على أساس مبادئ الديمقراطية ، فان جنوب افريقيا خلال السنة الماضية أدخلت عناصر جديدة أدت الى اعاقبة تنفيذ خطة الامم المتحدة في هذا الشأن . فضلا عن ذلك ، فانها سارت على طريق تدابير من جانب واحد ، بدأت بالانتخابات في ناميبيا مما أدى الى فرض جمعية تأسيسية معينة ومثل عقبات جديدة على طريق تنفيذ خطة الأمم المتحدة . كذلك فان الوجود العسكري لجنوب افريقيا قد ازداد واقترن بموجة جديدة من الاعتقال والسجن لافراد سوابو . ان سياسة جنوب افريقيا تجاه دول الخط الأول قد أصبحت أكثر عدوانية وغطرسة .

ان حكومة النمسا ترى أن هذه الخطوات التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا تعكس تقييما خاطئا للموقف السياسي مما قد يؤدي الى عواقب خطيرة وبعيدة المدى ، هذا الطريق لا يمكن أن يؤدي الى استقرار في المنطقة ولا يؤدي الى خلق جو من التعايش السلمي والمفيد لكل الأطراف في الجنوب الافريقي . وعلى العكس من ذلك ، فان هذا سوف يؤدي حتما الى مزيد من العنف ومزيد من اراقة الدماء في النضال العسكري وسوف يزيد من نفاذ صبر اولئك الذين حرّموا طويلا من حق تقرير المصير والاستقلال . ان حكومة جنوب افريقيا يجب أن تدرك جيدا أنها لا تستطيع أن تتصل من المسؤولية الناجمة عن أعمالها في ناميبيا .

على أساس هذه الفرضية ترحب النمسا بالانباء ، التي وصلت أمس فقط ، والقائلة بأن حكومة جنوب افريقيا قبلت مؤخرا الخطة الخاصة بانشاء منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود الشمالية لناميبيا ، والتي تم التوصل اليها في اجتماع عقد مؤخرا في جنيف مع ممثلي دول الخط الأول وسوابو .

ويحدونا الأمل في ان نقاط الايضاح الاخرى ، التي أثارتها جنوب افريقيا ، سوف يجرى تسويتها بخير تأخير وأن تنفيذ الخطة ، الذي كان يجب أن يتم منذ أمد طويل ، سوف يبدأ بسرعة .

وفي هذا السياق ، نود أن نعرب مرة أخرى عن تقديراتنا وعرفاننا للدول الغربية الخمس ، وللأمين العام وممثلته الخاص لما قاموا به من جهود لا تكل من أجل تنفيذ هذه الخطة ، وكذلك لسواهم وتلك الأمم الافريقية المحنفة بشكل مباشر ، التي وبروح من التعاون والتفاهم شاركت في هذا الجهد . كذلك فاننا نقدر بشكل خاص مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الذي بخبرة وقيادة السفير لوساكا - يمثل مصالح شعب ناميبيا بمهارة واخلاص . ولقد أسعدت النمسا أن تستقبل وفدا من مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، بزعامة السفير اويونو من الكاميرون ، في ١٤ و ١٥ أيار/مايو ١٩٧٩ في النمسا . هذه الزيارة أتاحت الفرصة لمناقشة مستفيضة للحالة الراهنة والاحتمالات المتوقعة لمستقبل الاقليم وكذلك التدابير المناسبة التي يتعين اتخاذها .

وتتيح المناقشة الحالية فرصة ممتازة لكي نحاول مرة أخرى أي نقنع جنوب افريقيا بأن حل مشاكل ناميبيا لن يتحقق الا عن طريق تسوية محترفة بها دوليا ، تقوم على اساس المبادئ التي وافق عليها المجتمع الدولي منذ أمد طويل .

السيد كلارك ، (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : هذه المناقشة حول ناميبيا

تأتي في وقت نجد فيه تاريخ الاستعمار بأسره وتاريخ العنصرية في الجنوب الافريقي قد وصلوا الى مفترق طرق . ذلك أن التطورات السياسية في ناميبيا وزيمبابوي وجنوب افريقيا قد أصبح لها قوة دفع كبيرة بحيث أن القليل هم فقط الذين لا يستطيعون أن يروا اتجاه التاريخ في هذا الصدد . ان تيار الحرية والتحرر يتحرك قدما بقوة ؛ شأنه شأن المصير والقدر ، ولا يمكن لأحد أن يوقفه . قد يتأخر ، ولكن التيار على طريقه بشكل منطقي وحتى النهاية .

ان بريتوريا تراقب عن كثب المحادثات الحالية حول المستقبل السياسي لزيمايبوي والتي تجرى في لانكستر هاوس في لندن بين حكومه صاحبة الجلالة وبين الجبهة الوطنية . وكانت بريتوريا تأمل أن حكم سميث/موزورويو غير المشروع ، والذي لا يمكن أن يحكم زيمبابوي ، أو أن يكسب حرب التحرير أو يحصل على اعتراف دولي ، يمكن أن يبقى في المحادثات وأنه يمد لها بما يبرر تنفيذ برنامجها

العنصرى في ايجاد تسوية داخلية غير مشروعه في ناميبيا . . والحقيقة أنه بينما الغدر لا يزال يطل براسه ، فان حكومة صاحبة الجلالة قد تحملت مسؤولياتها أمام نفسها وأمام الوطنيين في زيمبابوى . وسواء كان الاتفاق الذى تم التوصل اليه مؤخرا في لندن بين الدولة المسؤولة عن الادارة وبين الجبهة الوطنية سوف ينجح فان هذا يتوقف على حسن نية كل الأطراف المعنية . ان العالم سوف يراقب عن كثب ايضا مدى تنفيذ شروط وأحكام الاتفاق بدقة وبعناية . ولا يسعنا الا ان نتمنى كل خير لكل الأطراف . ان كل ما نريده هو زيمبابوى الحرة المستقلة .

وفيما يتعلق بتهديدات جنوب افريقيا بان تفسد اما بالتدخل العسكرى أو بالتدبير الاجرامى نتيجة محادثات لندن ، كما ورد في صحيفة نيو يورك تايمز يوم الثلاثاء ، ٢٠ تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٧٩ ، دعوني أوجه هذا التحذير البسيط . ان زيمبابوى الحرة لن تكون وحدها . ان الرغبة الانتحارية لطابع النظام العنصرى في جنوب افريقيا سوف تحكم على هذا النظام بالعدم أسرع مما تتخيل وذلك من خلال مغامراته الطائشة .

ومنذ اسبوعين ، فان وفودا عديدة تمثل جميع المناطق السياسية والجغرافية في العالم قدمت حوالي سبعة عشر مشروع قرار في نهاية مناقشة عميقة بشأن سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . ان المناقشة ومشروعات القرارات ، كان بها خيط مشترك هو أنها جميعها قد أدانت الفصل العنصرى دون استثناء وتريد وضع نهاية له دون تأخير ، كما أنها تدعو الى تدابير عملية لمواجهة التحدى الذى يمثله الفصل العنصرى ، وقد شبهت نظام الفصل العنصرى في بريتوريا بتلك الشخصيات الخطيرة التي لا تعرف كيف تسوى أمورهما في الروايات ، والتي أحرقت بيوتها في النهاية .

ولسوء الحظ ، فان الأمر لم يستغرق طويلا في ذلك البلد الذى تحزننا احداثه ، لكى يثبت صحة ما نقول . ففي ١٥ من تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٧٩ انتهت محاكمة أحد الوطنيين هناك . وعلى عكس ما تتضمنه البرتوكولات الاضافية لاتفاقية جنيف وقرارات الأمم المتحدة فان أحد المقاطلين من أجل الحرية وهو جيمس ديفيد مانغسي ، حكم عليه فيما يقال بالاعدام ، كما حكم على أحد عشر شخصا آخرين بالسجن لمدة تتراوح بين ١٣ و ١٨ سنة . وربما تكون له دلالة أن نسجل انه حتى بمعايير جنوب افريقيا فان المحاكمات كانت فريدة والعقوبات غريبة ، ذلك أن المتهمين لم يعترفوا بجرائمهم كما أن الشهود المزعمين ضد المتهمين قدموا شهاداتهم في غرف مغلقة . وربما يثير ذلك الرأى العام العالمى لكى يتحرك نحو مفهوم أعمق للموحشية البغيضة التي تمثلها سياسات الفصل العنصرى لو عرفت الحقائق وهي أن ديفيد مانغسي قد حكم عليه بالاعدام لجريمة سياسية مزعومة ، ولم يكن ذلك لمحاولة ارتكاب جريمة قتل أو أية جريمة أخرى . وحتى في جنوب افريقيا فان هذا الحكم لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية . والأثر بالنسبة لذلك ومعناه ، هو أن نظام جنوب افريقيا ربما يكون قد بدأ عملية التصفية للخصوم سواء ارتكبوا جرائم أم لم يفعلوا ذلك .

انني لا أود أن استفيد بشكل غير سليم من المناقشة بشأن ناميبيا لكى اتحدث تفصيلا عن جنوب افريقيا . فالأفراء بالنسبة للحديث بشأن الرابطة الوثيقة بين جميع التطورات السياسية في الجنوب الافريقي وما يحدث من النزاع العنصرى في جنوب افريقيا لا يقاوم . ومع ذلك فانني مقتنع تمام الاقتناع بأن مصير المتهمين الـ ١٣ الذين تحدثت عنهم آنفا يمثل اهانة للضمير الانساني

ولمبادئ الأمم المتحدة . وأود أن أوجه نداءً الى جميع الدول الاعضاء ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، وجميع الرجال والنساء ذوي النوايا الحسنة لاستخدام مساعيهم الحميدة للإفراج عن ديفيد مانغي وإنقاذه من حكم الاعدام وكذلك الشأن بالنسبة الى زملائه الاخرين لانقاذهم مما يعانون من قسوة شديدة .

ومنذ ثلاث سنوات فان الدول الخمس الغربية الاعضاء في مجلس الأمن اعتمادا على صداقتهم ونفوذهم في جنوب افريقيا ، تعهدوا بالقيام بمبادرة للتوصل الى صيغة تنقذ ماء الوجه وتسمح للنظام العنصرى في جنوب افريقيا بأن ينهي احتلاله غير المشروع لناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ الصادر في كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ . وفي التطورات التي حدثت بعد ذلك تم الضغط على سواهو والدول الافريقية المستقلة ، وبخاصة دول الخط الأول ، للتعاون مع الدول الغربية الخمس حتى يمكن لناميبيا أن تتحرك سلما نحو الاستقلال . كذلك فان وجود الأمم المتحدة في شكل " الاونتاغ " (UNTAG) كان سيجرى انشاؤه في الاقليم ، وبالإضافة الى ذلك كان سيكون هناك وقف لإطلاق النار ثم انتخابات حرة تجريها الأمم المتحدة ، وبحلول كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ تكون ناميبيا قد تحررت واحتلت مكانها بين صفوفنا في منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة .

ان هذه الآمال الكبار التي ولدتها السيناريو السابق الذكر ، كانت تستند فقط الى ثقتنا بنزاهة وحسن نية الدول الغربية الخمس ، هذا أولا . وثانيا ، ما كان يمكن أن نؤمن بأن دولة مثل جنوب افريقيا تعتمد اعتمادا كاملا على الدول الغربية الخمس لبقائها يمكن أن تجرؤ على تحدى تلك الدول الغربية برفض قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكن الذى حدث هو انه في كانون الأول /ديسمبر الماضي ، وجدنا النظام العنصرى في جنوب افريقيا ينظم انتخابات غير مشروعة في الاقليم متحديا بذلك صراحة قرار مجلس الأمن المشار اليه ، بعد أن تجاهل بمجرفة التحذيرات التي وجهتها الدول الغربية الخمس اليه .

ان الاحداث التي وقعت بعد ذلك ، تشير الى أن الانتخابات غير المشروعة كانت جزءا من مخطط من جانب جنوب افريقيا لكي تنشئ وتعزز تسوية داخلية تجعل ناميبيا تحت اشراف مجموعة تورنهال ، وتحافظ على ابعاد سواهو عن السلطة . والا فكيف يمكن أن نفسر قرار بريتوريا بأن تحول الجمعية التأسيسية المزعومة التي نجمت عن هذه الانتخابات غير المشروعة الى جمعية وطنية ؟ ما هو

المنطق وراء القرار باعطاء سلطات تشريعية لهذه الجمعية غير التمثيلية التي حرمت منها سوايو التي تمثل التيارات الاساسية السياسية والاجتماعية في ناميبيا في الوقت الراهن ؟
الجواب على ذلك بسيط . أولا ، ان جنوب افريقيا تريد حكومتها العميلة في ناميبيا ، حتى تضمن استمرار استغلالها للموارد المعدنية الهائلة في هذا الاقليم فضلا عن تكريس مبادئها ومبادئ الفصل العنصرى فيه وان تواجه الأمم المتحدة بأمر واقع . وحيث أنها لا تريد أن تترك الاقليم حرا ومستقلا ، فانها لا تريد أن تعطي الأمم المتحدة أية فرصة لخدمة هذا الاقليم . ثانيا ، ترى جنوب افريقيا نفسها دولة مستعمرة ولا تعترف بسلطة الأمم المتحدة على ناميبيا ، وهكذا فان انهـاء ادارتها لهذا الاقليم منذ عام ١٩٦٦ أمر لا تعترف به ، كما أنها لا تريد وجودا للأمم المتحدة في الاقليم . ان مثل هذا الموقف ينسجم تماما مع سياسة التحدى والعجرفة ازاء الأمم المتحدة من جانب جنوب افريقيا .

وبالتالي ، لم يحدث تقدم الى الامام في قضية ناميبيا منذ الاجتماع الاخير للدورة الثالثة والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة . وقد حاول نظام بريتوريا أن يبقي على المسألة حية بطلسب استيضاحات غريبة . ومنذ حوالي اسبوعين فان مشاورات متزامنة على مستوى عال قد تمت بناء على مبادرة من السيد الأمين العام في جنيف لبحث خطة الأمم المتحدة الأخيرة لانشاء منطقة منزوعة السلاح على طول حدود ناميبيا مع انغولا وزامبيا . وكانت الفكرة تقضي بمواجهة اعتراضات جنوب افريقيا على اقتراحات مجلس الأمن الخاصة بالتسوية . ان المشاورات التي حضرها ممثلون للدول افريقية ست ، والدول افريقية الخمس ، وسوايو ، وجنوب افريقيا ، لم تنته الى نتيجة حاسمة . فجميع دول الخط الأول وسوايو قبلت مفهوم المناطق المنزوعة السلاح . وأعربت الدول الافريقية عن قبولها للمخطوط الصريضة العامة لوثيقة العمل الخاصة بترتيبات الأمن والترتيبات العملية بالنسبة لهذه المنطقة . ولكن وكما حدث في الماضي ما زالت جنوب افريقيا هي شير اللصبة .
ويوم أمس وعشية هذه المناقشة ، فان حكومة جنوب افريقيا ارسلت ردا لكي تعرب فيه عن قبولها المشروط لفكرة المنطقة المنزوعة السلاح . وهناك فقرة من خطاب وزير خارجية جنوب افريقيا المؤرخ ٥ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ تقرأ على النحو التالي :

- ” . . . ان حكومة جنوب افريقيا تقبل مفهوم المنطقة على شرط أن يتم التوصل الى اتفاق في مناقشات ، ضمن أمور أخرى ، على ما يلي :
- ١” - عدد قواعد جنوب افريقيا الباقية في المنطقة المنزوعة السلاح .
 - ٢” - ترتيبات مقبولة فيما يتعلق بنزع سلاح أفراد سوابو بعد ٧ أيام من الانتخابات واعتمادها .
 - ٣” - توزيع نسبة مقبولة من القوات التابعة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا في المنطقة المنزوعة السلاح في ضوء المتطلبات العملية .

" ٤ - الاتفاق على ترتيبات معينة بين القائد العسكري لمجموعة الأمم المتحدة

للمساعدة في انتقال ناميبيا الى الاستقلال وبين السلطات العسكرية لجنوب افريقيا .

" ٥ - التأكيد على أن التسوية المقترحة في الوثيقة (S/12636) التي قبلتها

جنوب افريقيا في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٨ تبقى دون تغيير .

" ٦ - التأكيد على أن المطالبة بقواعد سوابو في داخل ناميبيا والتي لم ينص

عليها في اقتراح التسوية لن تحيا من جديد " . (Annex, S/13680)

ولابد أن نتذكر أن تقرير الأمين العام الاضافي والخاص بتنفيذ قرارى مجلس الأمن

٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسألة ناميبيا والواردين في الوثيقة S/13634

بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ قد قدم الى مجلس الأمن بعد أيام من التوقع المرتقب لرد

جنوب افريقيا بالنسبة الى المشاورات التي جرت في جنيف في الفترة بين ١٢ و ١٦ تشرين الثاني /

نوفمبر ١٩٧٩ . ان الفقرتين ١٠ و ١٢ من ذلك التقرير لهما دلالتهم بالنسبة الى ما تنطويان عليه ،

وبالنسبة الى تكتيكات جنوب افريقيا التمييزية . وتقول الفقرة ١٠ ما يلي :

" عند نهاية المشاورات ، فان دول الخط الأول قبلت مفهوم المنطقة المنزوعة السلاح

والخطوط العريضة لورقة العمل . كذلك فان سوابو قبلت مفهوم المنطقة المنزوعة السلاح . وتم

ايضاح أنه شريطة أن تقبل جنوب افريقيا أيضا هذا المفهوم فان المناقشات الفنية التفصيلية

يمكن أن تتبع ذلك " . (S/13634, para.10)

وتقول الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام ما يلي :

" وسوف أقوم بابلاغ المجلس فوراً برد فعل حكومة جنوب افريقيا فيما يتعلق بقبول

مفهوم المنطقة المنزوعة السلاح " . (المرجع السابق ، فقرة ١٢)

ان جنوب افريقيا وقد أدركت أن مجلس الأمن يجرى مشاورات غير رسمية بشأن تقرير الأمين

العام ، وان شعرت بالتهديد نتيجة للبيان الذى ألقاه رئيس مجلس الأمن في الأسبوع الماضى

وطالبها فيه برد عاجل على مسألة المنطقة المنزوعة السلاح ، لجأت الى أعمال خفية يد شريـرة

ومكشوفة أيضا . ان هذه المشاورات من جانب مجلس الأمن كانت تهدف ، ضمن أمور أخرى ، الى

الوصول الى قرار بشأن عقد اجتماع لمجلس الأمن ، بناء على طلب المجموعة الافريقية واستجابة لطلب

مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذى عقد في مونروغيا في تموز/ يولييه الماضى والاعلان النهائى لمؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذى عقد في هاغانا بكوبا في أيلول/ سبتمبر الماضى ، لى يعالج بموجب الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة مسألة احتلال جنوب افريقيا العنيد وغير المشروع لناميبيا .

هل تنوى جنوب افريقيا أن تمنع مجلس الأمن من تولي مسؤولياته لاحترام قراراته ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣١ (١٩٧٨) و ٤٣٢ (١٩٧٨) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ؟ هل هذه مناورة أخرى بغية لمنع الجمعية العامة من أن تبحث الموقف الخطير والسائد في ناميبيا بناء على قراراتها ٢١٤٥ (د - ٢١) و ٢٢٤٨ (د - ٥) و ٢٠٦/٣٣ للدورة الثالثة والثلاثين المستأنفة ؟ أم أنها محاولة أخرى لتأجيل حصول ناميبيا على استقلالها عن طريق تقويض دعائم الجهود الرامية للتوصل الى حل عادل ودائم لمسألة ناميبيا ؟

لا تزال هناك أسئلة أخرى في ذهني فيما يتعلق بخطاب جنوب افريقيا الذى أرسلته يوم أمس . وحتى اذا ما فسرنا الشك لصالح المتهم ، فلا بد أن نتحقق بجلاء من نظرة جنوب افريقيا الى ناميبيا ، وكيف تنظر جنوب افريقيا الى دورها الحالي ووجودها في ناميبيا ؟ هل هي دولة استعمارية أم دولة مشرفة على الادارة ، عليها مسؤوليات انتقالية أم أنها دولة مفتتحة تحتل الاقليم بشكل غير شرعي ؟ هل تعترف بحقيقة أن وصايتها على الاقليم قد انتهت منذ عام ١٩٦٦ ؟ هل الدول الغربية الخمس زكرت جنوب افريقيا بوضعها في الاقليم ؟ هل أخبرت جنوب افريقيا أنه يرفضها قبول دور الوساطة للدول الخمس الغربية ، متحذية بذلك الأمم المتحدة فانها وأصدقائها ، في نظر العالم ، يقوضون دعائم مؤسسات الأمم المتحدة ومبادئها ويسهمون في الحركة الحالية القائمة على الاهدال الزائد للالتزامات الدولية في عصرنا ؟

وحتى لو أمكن اجابة هذه الأسئلة بما يرضينا ، فالمرء لا يزال يسأل من الذى سوف يجرى " المناقشات الجديدة " مع جنوب افريقيا ؟ هل هي الدول الغربية الخمس ، أم الأمين العام ، أم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؟ وهل سيكون هناك جدول زمني محدد سلفا لتلك المحادثات ، والى أى مدى سوف تطول هذه المحادثات ؟ هل سيكون هناك حد زمني نهائى ؟ ومتى ستبدأ هذه المحادثات ؟ وهل سوف تكون قاصرة فقط على التفاصيل الفنية ؟ وما هي النتائج المحتملة بالنسبة الى موقف جنوب افريقيا التي تنصب من نفسها ملاكا حارسا أو بابا نويل بالنسبة لشعب ناميبيا ؟

ان الأجوبة على هذه الأسئلة يمكن التفكير فيها فقط بتشكك . ان خطاب جنوب افريقيا يمكن أن يكون دليلا جديدا على تكتيكاتها بشأن التأجيل من أجل أن تحول دون تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، ودون قيام مجلس الأمن باتخاذ تدابير فعالة ضد سياستها القائمة على التشدد المستمر . ويمكن أن يكون ذلك شاهدا جديدا على سياسة جنوب افريقيا الحالية التي ترمي الى اشاعة القلاقل في دول الخط الأول ، وخاصة في أنغولا وزامبيا سعيا وراء سياستها الخاصة بانشاء مجموعة من الدول تابعة لها في الجنوب الافريقي .

ثالثا ، وكما أعلن السيد بيتر موشيهانغ مسؤول الشؤون الخارجية في سوابو أمام الجمعية العامة صباح اليوم ، فان قوانين غريبة جديدة يجري تقديمها تحت ستار ما يسمى بسلطات الطوارئ والتي تمكن المدير العام غير الشرعي للاقليم من أن يحتجز زعماء سوابو كلما أراد . وقد قامت جنوب افريقيا بالقاء القبض على مؤيدي سوابو الى حد أن سوابو التي اعترفت بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ودول عدم الانحياز والغالبية العظمى من المجتمع العالمي باعتبارها الممثل الوحيد الشرعي لشعب ناميبيا ، أصبحت تضطر الى تضيق خياراتها وتقصرها على النضال المسلح . ان القشة الأخيرة ، قد تمثلت في الخيانة التي أبدتها جنوب افريقيا وحلفاؤها الغربيون حينما قامت بمحاولة للحصول على قروض دولية من سوق المال في سويسرا . وقد أوردت رويتر يوم أمس ما يلي :

" ان جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) قد أخذت قرضها الدولي الأول وقد أعلنت

ذلك ، شركة مقرها كيب تاون هي شركة لوفين ليمتد التي قالت ان القرض البالغ ١٥٠ مليون فرنك سويسري (١٢٥ مليون دولار امريكي) قد تفاوضت بشأنه شركة لوفين مع مؤسسة كريغن (جنوب افريقيا) في زيوريخ وهي فرع مملوك بالكامل لبنك روتشيلد . وأضاف المتحدث أن هذا القرض قد وقع عليه مؤخرا في جوهانسبرغ المدير العام لناميبيا الدكتور جيريت فليجون ، وقد ضمنته جنوب افريقيا ، وهذا ما قاله المتحدث " .

ان نيجيريا أيدت مبادرة الدول الخريفة الخمس نتيجة لضرورة عملية ترمي الى وضع حد لآلام شعب ناميبيا بعد نصف قرن من القمع العنصري والاستغلال . ان حكومة بلادي اعتمدت في ذلك

الحين على حسن نوايا الدول الغربية الخمس . وبالتالي ، فان الحد الأدنى الذى يتوقعه
وفدى من الدول الغربية الخمس هو ضمان انها لن تدين فقط بشكل قاطع ما تقوم به جنوب افريقيا
حاليا بل انها سوف تتعهد بتقديم تأييدها لجميع التدابير الواردة تحت الباب السابع من الميثاق ،
بما في ذلك العقوبات الالزامية السياسية والاقتصادية ضد نظام بريتوريا ، انا ما واصلت جنوب
افريقيا عمليات تحديدها وتشددتها بالنسبة الى ناميبيا .

ثانيا ، ان القرض الأخير الذى أشرت اليه آنفا والذى حصلت عليه سلطات جنوب افريقيا في زيورخ بسويسرا يؤكد ضرورة تنفيذ الرسوم رقم ١ فيما يتعلق بالسيادة الدائمة لشعب ناميبيا على موارد الطبيعية . ان هذا القرض غير شرعي ولاغ وباطل ، ولا بد من أن ترفض هذه الجمعية الاعتراف به .

أود أن أنهى بياني بأن أشيد اولا بالجهود الشجاعة التي لا تكل التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا تحت القيادة القديرة لشقيقنا السفير بول لوساكا من زامبيا الذى تتحمل بلاده نصيبا أكبر من نصيبها العادل في تحرير أفريقيا . وثانيا بأن أقتبس من اعلان لوطني ناميبي حكيم عليه عام ١٩٦٨ بالسجن لمدة ٢٠ عاما لتحدى الاحتلال غير المشروع لبلاده ، ورد فيه :

” نحن في ناميبيا لسنا من مواطني جنوب افريقيا ولا نعترف بحقك في حكمنا ، ولا بحقك في أن تضعي قوانين لنا ليس لنا كلمة فيها ، وأن تعاملي بلادنا كما لو كانت ممتلكات تابعة لك ، وأن تعاملينا كما لو كنا عبيدا وأنت سيدا لنا . لقد كنا دائما نعتبر جنوب افريقيا متطفلة على بلادنا ” .

ان هذا الوطني بهذه الكلمات يوضح أن التاريخ المأسوى لناميبيا لم ينته بعد ، وسوف ينهيه شعب ناميبيا بانتصار وفي كرامة . فاما أن الامم المتحدة تقوم بمساعدتهم فورا لانهاء هذه القصة ، وبعد هذا العام من التضامن مع ناميبيا ، من أجل أن يسود السلام والأمن الجنوب الافريقي ، والا فان جنوب افريقيا سوف تضطر الى الانسحاب من ناميبيا مجللة بالعار ، وسوف يسوء ذلك الى هيبة الأمم المتحدة .

السيد محمد غسان شيخو (البحرين) : السيد الرئيس ، لقد أولت الأمم المتحدة منذ نشأتها أهمية بالغة لقضية ناميبيا وملابساتها الشائكة . فقد رفضت حكومة جنوب افريقيا وضع اقليم جنوب غرب أفريقيا الذى كان وقتئذ تحت انتدابها وفق ما قرره عصبة الأمم ، تحت وصاية الأمم المتحدة . بل ، ورفضت حكومة بريتوريا أن تعترف بولاية الأمم المتحدة عن طريق خلافتها لعصبة الأمم ، اضافة الى أنها قامت بتطبيق نظام الفصل العنصرى البغيض واقامة البنتوستانات في الاقليم مخالفة بذلك شروط ومقومات الانتداب .

وفي سنة ١٩٦٠ أقامت حكومتا اثيوبيا وليبيريا دعوة لدى محكمة العدل الدولية ضد حكومة بريتوريا بخصوص مستقبل ناميبيا ، الا أن قرار المحكمة عام ١٩٦٦ بأن اثيوبيا وليبيريا ليس

لديهما القدرة القانونية على عرض القضية على المحكمة قد حطم آمالا كبيرة بنيت على أساس عدالة القانون الدولي .

وهكذا قامت الجمعية العامة وبصورة شبه اجماعية باتخاذ القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي ينهي فترة انتداب جنوب افريقيا على اقليم جنوب غرب افريقيا ، ووضعه تحت مسؤولية الأمم المتحدة . وهذا لا بد لنا من الوقوف لحيلة لذكر موضوع هام وحيوي . ان مبدأ تقرير المصير وان لم يقن في اتفاقية دولية انما هو مبدأ سام وصل الى مرتبة العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال (النقطة ب من الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية) . بل وان هناك الكثير من القانونيين الدوليين الذين يرون أن مبدأ تقرير المصير ليس بعادة دولية ، وانما هو قاعدة آمرة للقانون الدولي Jus Cogens حيث انها قاعدة واضحة وديهيية وانسانية . ولهذا فان قرار محكمة العدل الدولية سنة ١٩٦٦ (أصاب المجتمع الدولي بالدهول والاستهجان .

وتمضي الاحداث قدما على الساحة الدولية ويرجو مجلس الأمن عن طريق قراره ٢٨٤ (١٩٧٠) رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية حول قرار الجمعية العامة رقم ٢١٤٥ (د - ٢١) . وهذه المرة كان رأى المحكمة واضحا جليا ، فقد قررت : أولا ، أن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي . ثانيا ، ان الدول الاعضاء في الأمم المتحدة مطالبة بأن تؤكد عدم شرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا . ثالثا ، انه يتوجب على جميع الدول ، سواء كانت أعضاء في الأمم المتحدة أم لا ، التعاون في سبيل تحقيق مسعى الأمم المتحدة ازاء ناميبيا .

عند الكلام عن قضية ناميبيا يجدر بالمجتمع الدولي أن يتكلم عن مآسي الشعب الناميبسي وليس فقط عن النواحي القانونية أو الاقتصادية أو السياسية متناسين بأن هذا الشعب يقاسي كل يوم أشد ألوان العذاب والظلم . لقد شهد الشعب الناميبسي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين أفواجا مختلفة من المستعمرين الذين اختلفت جنسياتهم ولغاتهم الا أنهم تشابهوا في نواح عدة . فالذين نفذوا مذبحه كاسنجا عام ١٩٧٨ لم يختلفوا من حيث الجوهر عن مرتكبي مذبحه جماعات الهيريرو عام ١٩٠٤ حينما قتل ٩٠ في المائة من الهيريرو الذين كان يبلغ عددهم ثمانين ألفا آنذاك .

لقد استمر الغزاة المستعمرون ليس في قتل الشعب الناميبي فحسب وإنما تعدوه الى نهيب مقدراته من أراض وشروات طبيعية . فقد أرتفع مقدار الاراضي المملوكة من قبل البيض من ١١٥ مليون هكتار عند بداية الانتداب ، الى ١٦٣٣ قرابة نهاية عام ١٩٢٢ ، ثم الى ٢٧٤٤ مليون هكتار قرابة عام ١٩٤٦ . هذا ومنصب الآن اهتمام حكومة بريتوريا على حجز الشعب الناميبي في قطع صغيرة من الأراضي ، بعضها تستحيل فيها الحياة لجفافها وقسوتها . وطبقا لهذه السياسة اللانسانية سيتم خلق ما يشبه البنتوستانات حيث تبلغ مساحتها الاجمالية ٣٩ في المائة من اراضي ناميبيا ، ويبقى للمستعمرين ٦١ في المائة من الاراضي الناميبية والتي هي في الواقع أفضلها وأغناها . وستساعد هذه البنتوستانات أو الاراضي القومية على تفتيت وحدة الشعب الناميبي وحجزه في مناطق فقيرة ، فيصبح بذلك مجبرا على الاعتماد على العنصريين البيض ليتمكن من البقاء على قيد الحياة ويضطر كذلك الى تزويد هم بقوى عاملة بأجور زهيدة .

اما ان للمجتمع الدولي كله ان يتحرك لانقاذ النامبيين المظلومين الذين يرتكب العنصريون البيض بحقهم أبشع الجرائم باسم الحضارة وباسم العالم الحر . هذا العالم الحر الذي ينادى ويطالب باحترام حقوق الانسان ، أين هو الآن من المظلومين الذين يرزحون تحت نير وطفيان الأنظمة العنصرية بكافة أشكالها وصورها . ام ان الحرية واحترام حقوق الانسان هي مقصورة على شعب معين دون غيره من الشعوب .

لقد كان المجتمع الدولي مرتين اثنتين على حافة تطبيق الباب السابع من الميثاق بحق جنوب افريقيا ، وذلك بقرار مجلس الأمن ٤٢٨ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) . ولكن حتى هذه اللحظة لم يتم مجلس الأمن بتطبيق الباب السابع من الميثاق ، علما بأن تهاون المجتمع الدولي لم يزد حكومة بريتوريا الا تماديا في طغيانها وتجاهلها لنداءات العالم أجمع . بل ان عدم تطبيق الباب السابع من الميثاق سيساعد جنوب افريقيا على تطوير قوتها النووية الى درجة خطيرة مهددة بذلك ليس أمن الجنوب الافريقي فحسب ، وانما أمن وسلم العالم أجمع . ويخشى الآن ان تكون حكومة بريتوريا قد قامت فعلا بأول تفجير نووي لها في ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

ان المجتمع الدولي مطالب الآن وأكثر من أى وقت مضى بتطبيق الباب السابع ضد حكومة جنوب افريقيا في محاولة لكبح جماحها وتخفيف طغيانها وعدوانها المستمر ليس فقط على الشعب الناميبي ولكن كذلك على شعوب الدول المجاورة . لقد آن الأوان لاجبار حكومة بريتوريا على الانصياع لقرارات المجتمع الدولي العادلة والانسانية .
السيد الرئيس ،

لقد طالعنا تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر تحت الرمز S/13634 والمؤرخ في العشرين من شهر تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٩ بأخر التطورات بالنسبة للمحادثات الأخيرة التي عقدت في جنيف وفي ظل الأمم المتحدة في الفترة من ١٢ الى ١٦ من شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، والتي شاركت فيها وفود دول المواجهة الافريقية وسوابو ونيجييريا وكذلك وفود من جنوب افريقيا وبعض الدول الخربية . وفي هذا المجال أود أن أبين وجهة نظرنا بالنسبة الى نقطتين هامتين وردتا في التقرير . أولا : الفقرة التاسعة من التقرير تبين ان ممثلي الأمين العام في هذه المحادثات قد قاموا فعلا بمقابلة ممثلين عن منظمات ناميبية أخرى غير منظمة سوابو . وهنا يتساءل

وفد بلادى عما اذا كان هذا العطل منسجما مع ما قررتة الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم A/Res/31/146 بتاريخ ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ من ان منظمة سوابو هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبي . ان الفقرة التاسعة هذه وان وردت في تقرير الامين العام بصورة مقتضبة تحتاج الى ايضاح بل ايضاحات مسهبة لسبر غورها واستيعاب فحواها .

اما النقطة الثانية التي يود وفد بلادى ان يشدد عليها ، فهي ان منظمة سوابو ودول المواجهة والأمم المتحدة أبدت مرونة وتنازلات متتالية لم تجاريها فيها حكومة بريتوريا ، التي لا تزال مصصرة على تحدى المجتمع الدولي اجمع ، الأمر الذى يحتم علينا المطالبة بتطبيق الباب السابع من الميثاق بحق هذا النظام العنصرى اللانسانى . وهنا لا يسعني الا ان اكرر تأييد وفد بلادى للنضال الحادى الذى يخوضه شعب ناميبيا ضد الحكم العنصرى في جنوب افريقيا ، بقيادة منظمة سوابو الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا .

وفي ختام كلمتي هذه أود أن اشيد بالأعمال المشكورة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذى استمر يعمل دون كلل أو ملل لصالح هذه القضية العادلة ، منذ انشاءه عام ١٩٦٧ . ان التاريخ لا يحكم علينا بالنظر الى ألواننا بيضا كنا أم سودا أم صفرا ، بل يحكم علينا بأعمالنا طيبة عادلة كانت أم سيئة جائرة . ان ظلم العنصريين وطفيانهم مهما بلغ من قوة سيذى ويؤول الى الاضمحلال ، ومهما طال الليل واشتدت ظلمته فان الفجر لا محالة آت .

السيد فلاسينو (رومانيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان تسوية الوضع في ناميبيا هي

احدى المشاكل الماجلة التي تواجه الأمم المتحدة منذ مدة ، والمجتمع الدولي بأسره . منذ أصبح الوضع في ناميبيا من المسؤولية المباشرة لهذه المنظمة منذ سنة ١٩٦٦ ، ونظرا لطابعه الفريد ، فانه كان على مر السنين محل مداوات مكثفة في داخل الأجهزة الرئيسية للجمعية العامة ، وكذلك خلال الدورات الاستثنائية ، وفي هذه المناسبات ، فان الاطار السياسى والقانونى الملائم والمطلوب لتسوية عادلة للمسألة الناميبية قد تم وضعه وفقا لمطامح الشعب الناميبي والالتزامات التي تقوم بها الأمم المتحدة تجاه هذا الاقليم .

ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا كجهاز تابع للجمعية العامة ومكلف بادارة الاقليم الناميبي الى أن يتحقق استقلاله - قام بأنشطة مكثفة تستحق التقدير البالغ من هذا المحفل لقيامه بمهمته واتاحتها الظروف الملائمة لضمان الاستقلال للشعب الناميبي .

ان نضال الشعب الناميبي لتحقيق حقوقه الاساسية لاقامة دولة حرة مستقلة يحظى في الوقت الحالي بتعاطف وتضامن ودعم المجتمع الدولي . وهناك توافق في الرأي واسع المدى لدعم الجهود الرامية لوضع حد لنظام الاحتلال غير الشرعي المفروض من قبل جنوب افريقيا في ناميبيا ولحفظ العدل الدولي . ومن ناحية أخرى ، فان المجتمع العالمي منشغل بالمحاولات الوقعة لسلطات بريتوريا للابقاء في هذا الجزء من القارة الافريقية على أكثر نظم الاحتلال تخلفا ونظم الحكم والسيطرة الاستعمارية القائمة على التمييز العنصرية والفصل العنصري . لذلك ، فانه مازال على الأمم المتحدة أن تتخذ من الأعمال ما يكفل تصفية التهديد الخطير المفروض نتيجة بقاء نظم حكم عنصرية واستعمارية ونتيجة السياسة العدوانية التي يتبناها من يمارسون السياسة العنصرية في الجنوب الافريقي - للسلم والأمن في القارة الافريقية وفي العالم بأسره .

ونظرا لهذا الوضع السياسي ، فان الأمم المتحدة زادت ونوعت من دعمها المعنوي والسياسي ،
والمادى ، لنضال شعب ناميبيا بقيادة حركة التحرير الوطني . ان تعبئة المجتمع الدولي لدعم
النضال الشعبي لناميبيا والمجهودات الدبلوماسية والسياسية الرامية الى ضمان تنفيذ قرارات مجلس
الأمن بشأن ناميبيا ، وخاصة القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) والمساعدة الكبيرة
المقدمة للمراقب الدائم لسواو في الأمم المتحدة ، وتنفيذ برنامج اقامة الوطن في ناميبيا ، وتأهيل
موظفين ناميبيين في اطار معهد الأمم المتحدة لناميبيا في لوساكا ، وباقي برامج المساعدة المنفذة
من قبل صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، كل هذا ليس الا بعض الأوجه للدعم الهام الذى تقدمه
منظمتنا لناميبيا . ان التقرير السنوى المقدم للجمعية العامة من قبل رئيس مجلس الأمم المتحدة
لناميبيا السفير بول لوساكا الممثل المرموق لزامبيا في الأمم المتحدة والتقرير السنوى للجنة ال ٢٤
بشأن ناميبيا وكذلك مختلف تقارير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالأعمال المتخذة لتنفيذ
قرارات مجلس الأمن المذكورة ، تكتسي أهمية كبرى لتحديد وانسجام مجهودات المجتمع الدولي
لتدعيم القضية الناميبية من أجل الاستقلال .

وفي نفس الوقت ، فان النضال من أجل التحرر الوطني في ناميبيا ، وكذلك في الجنوب
الافريقي ككل ، قد سجل دفعة جديدة مما يقرب أكثر فأكثر بنهوا الآثار الأخيرة للاستعمار ، وتحقيق
الاستقلال والحرية لتلك الشعوب .

ان مثل هذه التطورات يجب أن تدفعنا الى العمل الحثيث بطريقة فعالة من أجل استقلال

ناميبيا .

ونحن نعتقد أن تحقيق هذا الهدف يستوجب تكثيف القوى التقدمية والديمقراطية ، والمعادية
لالمبريالية ، على المستوى الوطني والدولي لوضع حد نهائي للهيمنة الاستعمارية ، والاستعمار
الجديد ، وسياسة ممارسات التمييز العنصرى ، والفصل العنصرى ، في ناميبيا وفي جنوب افريقيا ،
وضمن حرية واستقلال الشعوب في تلك المنطقة .

ولهذا الغرض ، يجب تقديم دعم فعال أكثر من قبل جميع الدول الاعضاء لنضال الحركة
التحريرية القائمة في ناميبيا ضد نظام الاحتلال . ونحن نعتقد اننا اذا قدمنا اسهاما قيما
للمجهودات العامة الرامية الى اقامة علاقات جديدة على المستوى الدولي فان هذا يؤدي الى وضع

حد للممارسة السياسية القائمة على القوة والهيمنة والتدخل ، مهما كانت أشكال التمييز العنصرى والفصل العنصرى ، وضمان حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بكل حرية والتحكم في ثرواتها الوطنية .

ان التضامن النضالي لرومانيا مع شعب ناميبيا من أجل الاستقلال بالاضافة الى مجهودات الدول والشعوب الافريقية لتحقيق مطامحها الجوهرية لتقرير مصيرها بكل حرية وأن تصبح سيادة لمواردها وثرواتها الوطنية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، أمر معروف للجميع . ان هذه المبادئ لسياستنا الخارجية قد تم تعزيزها ودعمها من قبل رئيس جمهورية رومانيا نيكولاى شاوشيسكو في المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي الروماني عندما قال :

" ان رومانيا والحزب الشيوعي الروماني يواصلون تضامنها مع الشعوب المناضلة من أجل تحقيق حياة حرة ومستقلة ووضع حد لكل هيمنة استعمارية واستعمار جديد . ولهذا الغرض ، فان شعب رومانيا يؤيد كل التأييد حركات التحرير الوطنية في ناميبيا وزمبابوى في نضالها من أجل الاستقلال الوطني التام ، ويعبر عن تضامنه المتواصل مع نضال شعب جنوب افريقيا ضد سياسة التمييز العنصرى والفصل العنصرى " .

ان التضامن النضالي ، والدعم المتعدد الأوجه من رومانيا الاشتراكية لنضال التحرير في ناميبيا ولحركة سوابو ، قد تم الاعلان عنهما من جديد من قبل الرئيس نيكولاى شاوشيسكو خلال اجتماعه برئيس سوابو السيد سام نيجوما في آخر شهر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي . وفي هذه المناسبة ، فانه قد تم التأكيد على أهمية وحدة جميع القوى الوطنية والتقدمية لناميبيا ، لاقامة ناميبيا مستقلة وحررة . ولقد تم التأكيد أيضا على أهمية استعمال جميع الوسائل الدبلوماسية والسياسية بما في ذلك المفاوضات ، وكذلك النضال المسلح لتحقيق مطامح شعب ناميبيا ، وباقي الشعوب في الجنوب الافريقي من أجل الحرية والعدالة والتقدم .

وعند وضع الاجراءات التي يجب أن نتفق عليها في هذه الدورة للتعجيل بتحقيق استقلال ناميبيا ، فانه ينبغي علينا أن نبدأ بوضع حد للعقبات الأساسية المتبقية ، التي تحول دون قيام الأمم المتحدة بتنفيذ مسؤولياتها فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بناميبيا ، ويجب وضع حد لتلك العراقيل التي تحول بين شعب ناميبيا وبين حقه في الاستقلال وتقرير المصير . والواقع أن الجهود التي

تبذل تواجه نفس القوى الرجعية التي تهتم بالاستثمار ونهب الموارد الوطنية لناميبيا وزيادة مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في هذا الجزء من القارة الافريقية عن طريق اجراءات عنيدة من الاضطهاد الاستعماري ، والمهيمنة ، والفصل العنصري ، والتمييز العنصري .
ورغم أننا قد شرعنا بصفة خاصة في تنفيذ المخطط الرامي الى منح الاستقلال لناميبيا طبقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فان جنوب افريقيا قد اتخذت سلسلة من الاجراءات بما في ذلك اجراءات عسكرية تهدف الى دعم الاحتلال العسكري في ناميبيا ، والعمل على اجراءات تؤدي الى فرض حل من جانب واحد ، من نوع استعماري جديد ، وتؤدي الى استقلال صوري لذلك الاقليم .

ان هذه الازدواجية في المفاوضات ، قد واكبتها اجراءات عنف ضد شعب ناميبيا والوطنيين النامبيين وسوايو ، وقد تضمنت هذه الاجراءات الوقف الجماعي لاجراءات سوايو ، والاعمال الرامية الى تقويض الوحدة الوطنية لذلك الاقليم . ان جنوب افريقيا كانت دائما تتبع مناورات وخذعا لمرقلة تنفيذ مخطط الأمم المتحدة من أجل ناميبيا . ان ذلك الموقف قد تم تدعيمه من قبل المواقف الفاضلة لجنوب افريقيا بالنسبة لاستقلال ناميبيا ، بما في ذلك ما قررت من اقامة منطقة منزوعة السلاح على حدود ناميبيا ، والمناورات التي ترمي الى تقويض مواقع سوايو على اراضي ناميبيا وعلى المستوى الدولي .

ان تلك الاجراءات التي استنكرتها ورفضتها سوايو ، واستنكرتها أيضا الأمم المتحدة والقوى التقدمية في جميع القارات تشكل خرقا صارخا للتطلعات المشروعة لشعب ناميبيا في الحرية والاستقلال وتشكل كذلك عدم اكرام مطالب المجتمع الدولي ومسؤوليات هذه المنظمة .

ان الأعمال العدوانية التي قام بها النظام فير المشروع لجنوب افريقيا في ناميبيا ، هي محاولات لعكس التيار المحتوم للتاريخ ، مما يزيد من خطورة التوترات في الجنوب الافريقي ، ويشكل بؤرة توتر وأزمة في القارة الافريقية وفي العالم .

وقد أكدنا عدة مرات على ان مثل هذا الوضع بما له من آثار عميقة على المستوى الدولي لا يمكن تفييره بمجرد التذكير من قبل الجمعية العامة بموقفها السياسي والقانوني ازاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . ونود أن نعيد التأكيد في هذه المناسبة على أنه يجب اتخاذ

اجراءات حاسمة طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، لوضع حد للنظام غير المشروع للاحتلال ، ولكل محاولة لفرض نظام على ناميبيا يكون متناقضا مع صالح شعبها ومع الاطار الذي وضعتة قرارات الأمم المتحدة . ان المرحلة الحالية تتطلب في رأينا تعاونا فعالا من قبل جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، وخاصة تلك الدول التي ما زالت لها علاقات مع جنوب افريقيا ، والتي عليها مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة في الابقاء على النظم الاستعمارية والاحتلال في ناميبيا . كذلك ، فان مثل هذا التكامل في الجهود ينبغي أن ينطوى على علاقة أوثق بين الاجراءات المتخذة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن لتحقيق تطلعات شعب ناميبيا في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في اطار ناميبيا الموحدة دون ابطاء .

ان رومانيا تؤيد تماما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للاضطلاع بمسؤولياتها تجاه الشعب الناميبي واقليم ناميبيا ، ووضع حد لبقايا الاستعمار والاستعمار الجديد ، وتنفيذ قراراتها المعنية بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة ، ومن خلال اطار الأمم المتحدة ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وأجهزة دولية أخرى ، فان بلادى تؤيد كل التأييد قضية التحرر الوطني العادلة لشعب ناميبيا ، ونعمل من أجل تنفيذ قرارات الامم المتحدة حول ناميبيا ، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن . وفي هذا الصدد ، نود أن نشيد وأن نؤيد الجهود التي قام بها الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة ، من أجل وضع التدابير التي تضمن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

اننا نعتبر أن شعب ناميبيا وسواها لهما الحق الكامل في أن يتلقيا من الأمم المتحدة كل مساعدة ضرورية ، في المرحلة الحالية من نضالهما ، لوضع حد لنظام الاحتلال في ناميبيا ، واقامة أمة مستقلة ذات سيادة وموحدة في ناميبيا .

ان وفد بلادى على قناعة تامة من أن الجمعية العامة في اضطلاعها بمسؤولياتها الفريدة تجاه اقليم ناميبيا والشعب الناميبي سوف تختتم مناقشتها الحالية ليس فقط بتأكيد تضامنها النشط مع الشعب الناميبي في نضاله الذى لا مناص منه . ولكن وفد بلادى يرى من الضروري تحديد سلسلة جديدة من الاجراءات التي من شأنها أن تضع حد للعراقيل التي مازالت تحول دون تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن ناميبيا ، والعودة الى الشرعية الدولية ، حتى يتمكن الشعب الناميبي من أن يقرر مصيره بيديه . وأن يحدد مستقبله بالصورة التي يرتضيها .

السيد نيسيپورى (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) في شهر نيسان / ابريل عام ١٩٧٨
فان الدورة التاسعة الاستثنائية للجمعية العامة ، قامت بمداولات حول مسألة ناميبيا ، وان اعلان الدول الغربية الخمس لاقتراحها الخاص بالتسوية ، وهي الدول التي كانت في ذلك الحين اعضاء في مجلس الأمن ، اثار في نفوسنا الأمل في أن استقلال ناميبيا الذى انتظرناه طويلا ، سوف يصبح في النهاية حقيقة واقعة . ومع ذلك فانه بنهاية كانون الاول / ديسمبر الماضي ، عندما كنا نواصل مناقشاتنا في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، تبدد هذا الأمل برفض جنوب افريقيا الالتزام بتنفيذ خطط التسوية المقترحة ، التي أعدها الأمين العام ، وايدها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)

وبعد ذلك في أيار / مايو ، في الدورة المستأنفة للجمعية العامة ، تناولنا المسألة مرة أخرى على أمل إيجاد وسيلة للخروج من الطريق المسدود الذي خلقه هذه المرة رفض جنوب افريقيا لتقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٦ من شباط / فبراير ١٩٧٩ . هذا التقرير يتضمن آراء الأمين العام حول كيفية حل بعض القضايا البارزة المتصلة باقتراح التسوية ، وخطته المتعلقة بالتنفيذ . والآن ومرة أخرى ، نلتقي هنا في قاعة الجمعية العامة ، لمناقشة نفس المسألة .

ان الجمعية العامة قد اعتمدت القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي انهى وصاية جنوب افريقيا على ما كان يعرف في ذلك الحين باسم جنوب غرب افريقيا . وبذلك دخلت ناميبيا في المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . وهكذا ، فان المجتمع الدولي ككل ، قد عهد اليه بمهمة مساعدة شعب ناميبيا للحصول على استقلاله . ولا يجب علينا تحت اية ظروف ان نخذل هذا الشعب .

ان وفد بلادي كان يرى دائما ان الوجود غير المشروع لجنوب افريقيا في ناميبيا يجب أن ينهى على الفور وبالمسائل السلمية . ولذلك ، فقد أيدنا بحزم مبادرات الدول الغربية الخمس باعدادها لاقتراح التسوية على أساس الخطوط الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٦٧) الذي اعتمد بالاجماع في عام ١٩٧٦ . وقد أيد وفدنا دون شروط خطة التنفيذ والبيان الايضاحي للأمين العام الذي اعتمده مجلس الأمن في عام ١٩٧٨ بموجب قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد أيدنا أيضا التقارير المتعاقبة التي قام باعدادها من أجل تنفيذ اقتراح التسوية .

بالرغم من الجهود المختلفة التي قام بها المجتمع الدولي ، فان جنوب افريقيا واصلت رفض خطط التنفيذ التي أعدها الأمين العام ، مع انها كانت قد قبلت اقتراح التسوية الذي كانت قد تقدمت به الدول الغربية الخمس منذ أكثر من عام ونصف .

ومنذ تقديم تقريره الاول الى مجلس الأمن في آب / أفسطس من العام الماضي ، فان الأمين العام قد اضطر الى اصدار سلسلة من التقارير ، لكي يوضح نقاطا اثارها جنوب افريقيا بشكل متتال . ولكن يبدو أن جهوده لم تجدد ، ولا تزال جنوب افريقيا ترفض الخطة ، أما الطرف الآخر المعني ، وأعني به منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) فقد أبدى قدرا كبيرا من المرونة ، وقبل كل الترتيبات التي اقترحتها الامين العام .

اننا نحن المجتمع الدولي قد احتملنا كل هذه العملية من المشاورات والايضاحات
لأننا نؤمن بأن ذلك سوف يسرع بعملية التفاوض .

وفي تموز/يوليه الماضي ، ظهرت بوادر لاحتمال كسر الجمود في عملية التفاوض ، وبدأت
في الأفق توقعات طيبة بالنسبة لاقتراح التسوية عندما وجدنا أن الدكتور انتونيو أرغستينو نيتو الرئيس
الراحل لجمهورية انغولا الشعبية ، يقترح على الأمين العام خطة لانشاء ومراقبة منطقة منزوعة
السلاح من قبل الأمم المتحدة .

ان الرئيس نيتو الذي توفى بشكل مأساوي وفي وقت مبكر بعد تقديمه للخطة ، سوف يذكر
دائما لاسهامه هذا بالاضافة الى اسهاماته القيمة الأخرى ، سعيا وراء تحقيق السلم والتفاهم
بين الشعوب والامم . ان اليابان حكومة وشعبا تقدم أصدق تعازيها الى حكومة وشعب انغولا لوفاة
رجل دولة عظيم يحظى بالتقدير العميق .

ان اقتراح الدكتور نيتو بحث بعناية وتم ادماجه في وثيقة العمل التي وضعها الأمين
العام والدول الغربية الخمس وتم توزيعها على حكومة جنوب افريقيا وسواهو ودول الخط الأول ، وعلى
أساس هذه الخطة دعا الأمين العام جميع الاطراف المعنية الى اجراء مشاورات ، لوضع الوسائل
التي تؤدي الى انشاء منطقة منزوعة السلاح . ان وفدنا يعتبر أن هذه المشاورات التي انعقدت
في جنيف في الفترة من ١٢ الى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، خطوة بارزة الى الامام . وفي العشرين
من تشرين الثاني/نوفمبر ، فان الأمين العام أصدر تقريرا اضافيا فيما يتعلق بتنفيذ قرارى مجلس
الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ٤٣٩ (١٩٧٨) ، أوضح فيه أيضا ، انه في نهاية المشاورات فسي
جنيف ، فان دول الخط الأول قبلت مفهوم انشاء منطقة منزوعة السلاح ، والخطوط العريضة
الواردة في وثيقة العمل ، وان سواهو قد قبلت أيضا مفهوم المنطقة منزوعة السلاح . ان وفد بلادى
مرة اخرى يشعر بكثير من التشجيع ويقدر تقديرا عظيما الاستعداد الكبير من جانب دول الخط الاول
وسواهو للتعاون باخلاص مع هذه الجهود الدولية .

وأمس ، وبعد تأخير وصل الى بضعة أسابيع ، ابلغت جنوب افريقيا مؤخرا الأمين العام بردها بالنسبة للمنطقة منزوعة السلاح المقترحة . ويرحب وفد بلادي بقبول جنوب افريقيا اقامة منطقة منزوعة السلاح ، ولكنه يأسف لأن قبولها مشروط مرة أخرى باتفاقات يتم التوصل اليها فسي مناقشات أخرى بشأن عدد من البنود . ويأمل وفد بلادي مخلصا في ان هذه المشاورات المتجددة تحت رئاسة الأمين العام سوف تؤدي الى اتفاق نهائي على الترتيبات التفصيلية للوضع الفعلي لفريق الأمم المتحدة للمعاونة في الانتقال . ونحن نناشد حكومة جنوب افريقيا ان تتعاون بحسن نية مع الجهود الموحدة للمجتمع الدولي آخذة في الاعتبار ان هذه فرصة نادرة لتحقيق استقلال ناميبيا بالطرق السلمية باعتراف ومباركة من المجتمع الدولي .

ان حكومة بلادي كانت دائما ترى ان مسألة ناميبيا يجب ان تحسم وفقا لأحكام قراري مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتؤكد اليابان مرة أخرى استعدادها للمشاركة بنشاط في جهود الامم المتحدة والتعاون معها للمساعدة على انتقال ناميبيا سلميا الى الاستقلال . وفي السعي للتوصل الى هذا الهدف بأسرع ما يمكن ، فانه يتعين علينا جميعا في المجتمع الدولي ، أولا وقبل كل شيء ، ان نقدم تأييدا كاملا والمستمر لكل محاولة ترمي الى التوصل الى تسوية تفاوضية . كذلك ، يجب ان نحجم عن اتخاذ أي اجراء قد يكون من شأنه اعاقبة مثل هذه الجهود . ثانيا ، لا بد ان نقوم بممارسة ضغط موحد ومستمر على جنوب افريقيا ، وان نبقي علاقاتنا مع هذه الحكومة عند حدها الأدنى . ثالثا ، لا بد وأن نواصل تأييدنا للشعب النامبي .

لقد تعاونت اليابان مع هذه الجهود بحظر الاستثمار في هذا الاقليم من جانب رعايا اليابان أو الشركات الخاضعة لولايتها . ومن هنا ، ليس هناك أحد من رعايا اليابان يشارك في ادارة أي مشروع في ناميبيا . وليس هناك أحد رعايا اليابان أو شركة يابانية تحصل على امتياز تعديني في ناميبيا . فضلا عن ذلك ، ووفقا لأفضل معلوماتنا ، لا تستورد اليابان ولن تستورد مطلقا اليورانيوم من ناميبيا .

ان اليابان في سعيها لمساعدة الشعب النامبي في الاعداد للاستقلال ، قد قدمت مساعدة طوعية لصندوق الامم المتحدة لناميبيا وللصندوق الاستئماني لمعهد ناميبيا ولبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي . وسوف نقوم بكل جهد ممكن لزيادة مساهماتنا فسي السنوات المقبلة .

انها لحقيقة ان انتقال ناميبيا سلميا الى الاستقلال قد احبط دائما على أيدي حكومة جنوب افريقيا . ومع ذلك ، نجد الآن ، ان خطط التنفيذ التي وضعها الأمين العام تحظى بتأييد جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي ككل . ان مدى سرعة الوفاء بمسؤولياتنا ، يتوقف الآن على موقف جنوب افريقيا . ومن الحتمي ان تتعاون جنوب افريقيا مع الجهود المنسقة للمجتمع العالمي . ان وفد بلادى يكرر أمله في ان جولة جديدة من المحادثات بين الأطراف المعنية ، من شأنها ان تسفر عن استقلال شعب ناميبيا ، من خلال انتخابات عادلة وحرية تجرى تحت اشراف الامم المتحدة . كذلك يؤكد وفد بلادى من جديد استعداده للمشاركة الكاملة في أنشطة قوات الأمم المتحدة ، ويتطلع الى التعاون مع شعب ناميبيا في جهوده من أجل بناء دولته . ان المهام التي تنتظرنا في مساعدة ناميبيا لتحقيق استقلالها في أقرب وقت ممكن ليست بالمهام السهلة على الاطلاق . ومع ذلك ، فانني على ثقة من انه من خلال جهودنا القوية والمنسقة سيتم توصلنا في المستقبل القريب الى تحقيق الهدف الذى طال انتظارنا له .

السيد خان (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : انه لما يقلق حكومة بنغلاديش

قلقا بليفا ، ان التقدم نحو حل مشكلة ناميبيا لزال في موقف متجمد كنتيجة لاستمرار جنوب افريقيا في تحديها المطلق وفي تعنتها .

ومنذ ثلاثة عشر عاما مضت ، رأيت هذه الجمعية انه من الضروى ومن قبل احقاق الحق ان تكون ناميبيا تحت مسؤوليتها المباشرة . ومن ثم التزمت الدول الأعضاء في الامم المتحدة التزاما رسميا ليس فقط بمساعدة شعب ناميبيا والدفاع عن مصالحه بل أيضا بضمان تمتعه بالحقوق الأساسية المضمونة بمقتضى الميثاق . وهذا الالتزام لزال قائما وملزما كما كان في عام ١٩٦٦ .

ان وفد بلادى يعتقد انه من الضروى في هذه السنة الخاصة بالتضامن مع شعب ناميبيا ان نتحرك تجاه الوفاء بتعهدنا المشترك بأكثر من مجرد الكلمات .

اننا نحتاج اليوم ليس فقط الى اعادة تأكيد دعمنا الكامل لشعب ناميبيا ، بل ان نوضح بقوة أكثر عن أى وقت مضى اصرارنا الذى لا يتزعزع على التوصل الى حل من شأنه ان يضع حدا للمأساسي واراقة الدماء وتحقيق التطلعات المشروعة لهذا الشعب . أى باختصار ، حل يؤدي الى انهاء وجود جنوب افريقيا غير المشروع في ناميبيا ، ويمكن شعب هذا الاقليم من ان يمارس بحرية حقه غير القابل

للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني من خلال انتخابات ديمقراطية تحت اشراف
ورقابة الأمم المتحدة في ناميبيا كوحدة سياسية متكاملة .

ان تطور خطة الامم المتحدة من أجل تسوية سلمية ومتفاوض عليها في ناميبيا عن طريق اعتماد
قرارات مجلس الامن ارقام ٣٦٦ (١٩٧٤) و ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣١ (١٩٧٨) ، ومتابعة
تنفيذ البرنامج الذي وضعه الامين العام للانتقال الى الاستقلال ، لهو سجل فريد لاصرار ومثابرة
المجتمع الدولي في مواجهة مراوغة ونفاق جنوب افريقيا ومعارضتها المتزمنة .

ان امكانية التوصل الى مرحلة بدا فيها ان حلا اصبح في متناول اليد ، كان مرجعها عدة
قوى متوازنة . وأشير هنا الى شجاعة واصرار وقوة تحمل الوطنيين الناميبيين تحت قيادة منظمة شعب
جنوب غرب افريقيا ، والتي كانت الوقود لكفاحهم التحرري الذي لا يكل ، ولا جبار بريتوريا على قبول
القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) ، والتأييد المطلق لدول خط المواجهة ، والدور الهام للدول الغربية
الخمسة الأعضاء في مجلس الأمن الذي ساعد على تضيق هوة الخلافات في الرأي بين سوابو وهيمن
جنوب افريقيا في تنفيذ الجزء الأساسي من الخطة ، وكذلك الموقف المرن والبناء الذي اتبعه أعضاء
مجلس الأمن والتعاون المستمر من قبل جميع أعضاء المجتمع الدولي . وأخيرا ، رغبة الأمين العام
ومثله الخاص في القيام بمسؤولياتهما الجديدة والقيام بمهام شاقة يوما بعد يوم .

وان الحقيقة التي تبدولنا اليوم ، وهي أن الجهود من أجل التوصل الى حل مبكر قد وصلت الى طريق مسدود ، تبرز بصورة أوضح مما مضى التنازلات التي لم يسبق لها مثيل والتي تقدمت بها سوابو من ناحية ومن ناحية أخرى التواء وتحدى نظام جنوب افريقيا العنصرى .

ان التقدم في تطوير خطة الأمم المتحدة ذاتها قد ارتهن بالسحب المؤقت لواحد من أهم قراراتها ، ألا وهو قرار الغاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ولذلك ، فقد اضطرت سوابو الى قبول الاقتراح الرامي الى ابقاء المسؤولية الأولية في الحفاظ على القانون والنظام أثناء فترة الانتقال من اختصاص شرطة جنوب افريقيا وابقاء ممارسة السلطة العامة في ناميبيا حكرا على المدير العام المعين من جانب جنوب افريقيا . وقد ترك مصير خليج والفييس معلقا وقد سعت جنوب افريقيا الى هدم ما تضمنته خطة الأمم المتحدة وحاولت تفسيرها بحيث تتفق مع مواهبها الطويلة المدى . ان تسجيل الناخبين من طرف واحد قد استمر عن طريق التخويف والافساد وقد أدى حتما الى اقامة ما سمي بالانتخابات الداخلية ، وانطلاقا من هذا ، الى انشاء جمعية وطنية مزيفة .

وفي أثناء ذلك ، فان سوابو تحت الضغط من أجل التوصل الى حل وسط ، قد قبلت تقريبا كل مظاهر تنفيذ الخطة بينما تستمر جنوب افريقيا في اثاره الأسئلة والاعتراضات التي تهدف بها الى عرقلة تنفيذ الخطة . فقد اثار الاعتراضات على توقيت الانتخابات والتدابير المتعلقة بوقف إطلاق النار وعلى حجم وتشكيل بل وور مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة على الانتقال والممثل الخاص . وقد واجهت المبادرة الأخيرة للأمين العام معارضة جنوب افريقيا ، هذه المبادرة التي كانت تهدف الى اقامة منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود بين ناميبيا وأنغولا وناميبيا وزامبيا بحيث يتم التغلب على أحد الاعتراضات الرئيسية لجنوب افريقيا المتعلقة بوجود القوات المسلحة لسوابو .

وعلى هذا ، بينما أن التنبؤات بحل مبكر الى آذار/مارس من هذا العام ، كانت تبسود و ايجابية اتضحت الحقيقة بسرعة وهي أن أهداف جنوب افريقيا كانت مختلفة تماما . عند ما فشلت في محاولتها للضم ، فقد اتضحت نيتها بجلاء وهي محاولة التغلب على هذا الفشل عن طريق الحصول على السيطرة الكاملة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق فرض نظام عميل في الاقليم . والهدف الأول من ذلك مازال استبعاد سوابو وانكاره ورهها فيما يتعلق بمستقبل ناميبيا حتى اذا أدى ذلك الى تحطيم

وحدة هذا الاقليم . وقد وصل هذا الى حد القيام بنزوات مسلحة عبر الحدود الدولية لانعدام وقلقلة استقرار حكومات دول خط المواجهة بحيث يتراخى تأييدها لكفاح التحرر . واستمر العنف والقمع في الاقليم ، وفي نفس الوقت ان عنف الفصل العنصرى لم يقل اطلاقا واستمر التخويف والقهر والاضطهاد في التصاعد من خلال الاعتقالات بالجملة والتعذيب والحبس والسجن الذى تعرض له قادة سوابو ومؤيدوها . ان الامتداد المنطقي لهذه السياسة قد اتضح في التفتيت المنتظم للاقليم على اساس العرق والجنس ومثاله سياسة اقامة البانتوستانات . فالكثير من النامبيين قد فرقوا وجمعوا فيما يمكن أن يعتبر معسكرات اعتقال حقيقية . وان آخرين قد انتزعت أراضيهم الزراعية ومواشيهم وممتلكاتهم واضطروا الى العيش في فقر في مناطق قاحلة كما أن آخرين قد اقتلعوا وشرذوا كمنفيين وطوردوا وقتلوا في البلدان المجاورة عن طريق هجمات أرضية وقصف جوى يعتبر بمثابة اباد ة جماعية .

ولاشك أن سياسات حكومة جنوب افريقيا في ناميبيا وفي الجنوب الافريقي ككل تمثل تهديدا خطيرا للأمن والسلم له آثار بعيدة المدى على الأمن والسلم الدوليين . وفي ضوء هذه الخلفية ، فان التقارير الخاصة بتفجير افريقيا الجنوبية لجهاز نووى تحمل في طياتها احتمالات خطيرة من الصعب حساب آثارها .

بيد وأن جنوب افريقيا تعتقد أن سياسة المواجهة الدولية يمكن أن تستمر فيها دون عقاب طالما أنها تحصل على الدعم من حلفائها الغربيين . ان منطق هذا الموقف يترك لنا خيارا محدودا ، يجب اذانة جنوب افريقيا على تعنتها لاحباط كافة الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سلمية بمسئد مفاوضات دولية . يجب على الجمعية أن ترفض كل محاولات جنوب افريقيا لفرض حل الأمر الواقع من طرف واحد . من الواضح لوفد بنغلاديش أن أثر الضغط الخلفي والاقناع السياسي لم يكن كافيا . اذا ما استمرت جنوب افريقيا في عدم الاستجابة للمطالب الدولي من أجل التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات مثل ما اقترحتة الدول الغربية الخمس وصدق عليه مجلس الأمن ، فان هذا التحدى يجب أن يعرف بأنه يمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين ويجب ان اتخاذ التدابير الالزامية في اطار الباب السابع من الميثاق . ان الأمم المتحدة ، أو على الأقل ، المؤيد بين الغربيين لجنوب افريقيا عليهم مسؤولية خاصة تجاه ناميبيا لا تترك أى بديل آخر سوى تنفيذ سياسة للأعمال المتفق عليها ضد

جنوب افريقيا الى أن ينهي نظامها العنصرى احتلاله غير الشرعى لناميبيا ويسمح له بالانتقال الى الاستقلال عن طريق انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة .
وفي أثناء ذلك ، على المجتمع الدولى أن يستمر في مد جميع أشكال الدعم السياسى والمادى لشعب ناميبيا في كفاحه ضد الاحتلال غير الشرعى للاقليم من جانب جنوب افريقيا . ويجب عليه أن يستمر في المبادرات العديدة التي اتخذها مجلس ناميبيا والتي أضفت اليها اللجنة الخاصة للـ ٢٤ بما في ذلك برنامج الأنشطة الذى بدأ في هذا العام للتضامن الدولى . لا يمكن للأمم المتحدة أن تتخلى عن مسؤولياتها ولا يمكن لها أن تخون ثقة شعب ناميبيا فيها دون أن تهدد بصورة خطيئة سلطتها والثقة بها .

ان بنغلاديش من جانبها تعيد تأكيد التزامها بالكفاح العادل لسواها وتأييدها له ماديا وسياسيا وخلقيا في كفاحها من أجل التحرر الكامل والفعال لناميبيا . وفي التحليل النهائى ، فان شعب ناميبيا تحت قيادتها هو الذى سيقدر الطريق الذى يسير فيه سواء كان سلميا أو عنيفا .

السيد نسيبة (الأردن) (الكلمة بالانكليزية) : ان مسألة ناميبيا قديمة في جدول أعمال الأمم المتحدة قدم مسألة فلسطين منذ عام ١٩٤٦ ، وهي مثال تقليدى على عدم الشرعية والتحدى والغرابة ، التي تجد الأمم المتحدة نفسها عاجزة في مواجهتها عن التغلب عليها أو حلها رغم قرار الجمعية العامة الأخير ١٨٢/٣٣ باء الصادر في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ المعنون "رفض جنوب افريقيا الامتثال لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا" . وبدلا من احترام القرارات العديدة للجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) الصادر في ٣٠ كانون الثانى / يناير ١٩٧٦ ، ٤٣٩ (١٩٧٨) فان نظام جنوب افريقيا العنصرى تصرف كما لو كانت الأمم المتحدة والقانون الدولى غير موجودين ، أو أنهما موجودان ولا صلة لهما أو علاقة بالموضوع اذا ما شكلا عقبة أمام مخطط هذا النظام الخاص بالاستقلال المطلق للاقليم ، وموارده وشعبه .

ومع أن ناميبيا وديةة مقدسة لدى الأمم المتحدة يشرف عليها مجلس ناميبيا ، الذى نشيد بجهوده تماما ، فان النظام العنصرى في جنوب افريقيا أجرى بشكل منفرد وغير قانونى انتخابات زائفة وصورية من ٤ الى ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ متعدد يا بذلك مجلس الأمن . ولست بحاجة

للقول بان هذه الانتخابات وكل النتائج التي تترتب عليها باطلة ولاغية وان الهدف منها فقط أن تقوض دعائم تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا ، تحت قيادة سوابو ممثلها الوحيد والشرعي .

ان هذا التحدى يلقي ضوءاً على قضية من القضايا الأساسية التي لا بد أن تعالجها الأمم المتحدة عاجلاً وليس آجلاً حتى لا يتطلب ذلك تعديلاً للميثاق لجعل الأمم المتحدة أداة فعالة للتنفيذ بدلاً من أن تكون كما يقترح البعض محفلاً لا لتقاط الأنفاس بالنسبة للقضايا الساخنة .

ان حقائق الموقف لا يمكن الجدل فيها . ان ناميبيا وشعبها المقهور وديعة مقدسة في عنق الأمم المتحدة التي ورثت عصبة الأمم السابقة في انتدابها على جنوب افريقيا في عام ١٩٢٠ .

ان الجمعية العامة قد رفضت بشكل مستمر مخططات جنوب افريقيا ضد ناميبيا . وفي عام ١٩٦٦ ، ورغم سنوات عشرين من الاقتاع وحكم محكمة العدل الدولية ، فان الجمعية ألغت وصاية جنوب افريقيا ، وهو أمر أكدته بعد ذلك محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن نفسه . وان دورة استثنائية للجمعية في ايار/مايو ١٩٦٧ أنشأت مجلس جنوب غرب افريقيا الذي أسمته ناميبيا ، لاقرار سلطنة الأمم المتحدة هناك .

وبدلاً من الحديث عن القائمة الطويلة للقرارات التي تطالب بانسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا وهي القوات التي تقوم بفجارات ضد الدول الافريقية ذات السيادة المجاورة ، يكفيننا أن نذكر بقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، والذي جسد كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأدان استمرار جنوب افريقيا في احتلالها غير المشروع لناميبيا وقمعها الوحشي للشعب المناضل هناك وكذلك جهودها الرامية الى تدمير الوحدة الوطنية ووحدة أراضي ناميبيا ، وذلك باللجوء الى انشاء المعازل الوهمية والشكلية وسائر البنود التي تعرفونها جميعاً .

ولكن هل حرك هذا القرار والقرارات العديدة السابقة لناميبيا بصورة أقرب الى الحرية ؟ وهل جعل ذلك جنوب افريقيا تبتمد عن طريقها الذي يمثل تحدياً للعالم كله ؟ لا على الاطلاق .

انه يرمز ببساطة الى انهيار الثقة في أجهزة تنفيذ القوانين في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها التي اتخذت رسميا بموجب الميثاق . وعندما أشير الى الأمم المتحدة كمنظمة فإني آخذ في الاعتبار ، ونحن جميعا نقدر تماما ، المساعدة التي تقدمت بها دول كثيرة ، من خلال الأمم المتحدة ، للشعب المقهور في ناميبيا . كذلك فان وفد بلادى يدرك عمليات الرقابة المنتظمة ، والدراسات والتقارير ونشر المعلومات التي تقوم بها الأمم المتحدة كمنظمة وتعددها وتنشرها . ان اشارتي هي الى الارادة السياسية النهائية التي لا يمكن ان تمارسها بفعالية الا الأجهزة العليا في الأمم المتحدة لا جبار دولة متمرده كجنوب افريقيا - واسرائيل ايضا - على تنفيذ توصيات وقرارات الأمم المتحدة .

وكما ورد في طبعة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ من نشرة " القضايا المعروضة على الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة " والتي نشرتها رابطة الأمم المتحدة ، والتي وصفت الموقف بشكل موضوعي فان :

" ما هو معرض للخطر في ناميبيا كثير . ان هذا الاقليم غنى بالموارد مثل النحاس ، والرصاص والزنك واليورانيوم وقبل هذا كله الماس الذي ينتج منه أكثر من مليون قيراط في السنة . كذلك فان " دي بيرز كونسوليديتد ماينز ليميتد " و " تسوي كوربوريشن " معا تقومان بحوالي ٩٠ في المائة من الانتاج المعدني . ومعظم الأرباح تصدر في شكل عوائد لحملة الاسهم وضرائب لحكومة جنوب افريقيا ، والافارقة يطالبون بالاحتفاظ بهذا الدخل أو على الأقل بجزء معقول منه للتوزيع في ناميبيا لزيادة ورفع مستويات المعيشة للأغلبية السوداء " .

هل هذا الذي نطلبه على أساس من العدالة والانصاف كثير ؟ أليس حرام أن يظل السكان في ناميبيا مستعبدين في مقايضة بين الحرية الانسانية وبين الجشع الانساني للقلّة . فاذا كان ولا بد ان تكون هناك مقايضة في تجارة مشروعة لماذا لا يقومون بالصفقة مع السكان الحقيقيين والحكومة الشرعية لناميبيا بدلا من القيام بذلك مع نظام احتلال غير شرعي يمارس علنا نظام الفصل العنصرى ، وقد وسع من نطاق هذا النظام لكي يضم ناميبيا أيضا ؟ وعلى أى حال يجب أن نفترض ان ناميبيا المستقلة سوف تواصل المطالبة بالمعرفة الفنية والنفقات الرأسمالية والتسويق العالمي لهذه الموارد الثمينة .

اننا وقد استنفذنا كل أساليب الاقناع ، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الصارمة والقاطعة ، فاننا في الأمم المتحدة ليس أمامنا سوى خيارين . أولاً الخيار الأكثر رحمة وهو قرار من مجلس الأمن لبدء تنفيذ مواد العقوبات التي تم ايضاحها وتفصيلها في البند السابع من الميثاق بغية منع أو قمع التهديدات للسلم والأمن الدوليين . والاختيار الآخر سيحتتم اننا ما عجز مجلس الأمن عن اتخاذ تدابير فعالة ضد جنوب افريقيا ، ان ذلك سوف يكون نذيراً جديداً بتآكل سلطة الأمم المتحدة وهيبتها وسوف يكون ضوياً أخضر لا بديل عنه للمظلومين لكي يعززوا من نضالهم المسلح ضد جنوب افريقيا بادئين بذلك حرباً عرقية تمتد الى ما لا نهاية ولا يمكن التنبؤ بحجمها .

ان الذي يحتاج اليه اشقاؤنا في القارة الافريقية ويستحقونه هو يد عون لكي يبنوا أنفسهم في التعليم ولكي يقضوا على الفقر أو يقللوا منه ولكي يسدوا تلك الفجوة التي خلفتها قرون من الازمة والاستغلال وهو التراث الذي تركه "عب الرجل الابيض لنا" .

هل أصبح لزام عليهم وعلى مفتصي ثروتهم ان يمروا بمحنة حمامات الدم قبل ان يدرك العالم هذه الحقيقة الحتمية ويفعل شيئاً لصالح الجميع بصرف النظر عن اللون أو العرق ؟ ان المسألة هي ان اللا معقولة هي جزء من الطبيعة الانسانية شأنها شأن المعقولة ، ومن واجبنا المقدس ان نحمل على ان تتغلب الثانية على الأولى .

وفي هذا السياق ، وعلى أمل أن المنطق سيسود تعرب الأردن عن الأمل في أن مجلس الأمن أخيراً سوف ينفذ قراراً وحلاً مقبولاً يقوم على أساس قراره ٣٨٥ (١٩٧٦) بغية ضمان اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة . ومثل هذه الانتخابات الحرة لا يمكن أن تجرى الا بعد انسحاب القوات المسلحة لجنوب افريقيا من ناميبيا .

يجب الا يكون هناك شك في ان عدم امتثال جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة ، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ، تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ، ومن واجبنا ان نقف في طريق مثل هذا التطور بأن نجبر جنوب افريقيا على ان تمتثل لحكم القانون الذي تمثله الأمم المتحدة .

ومع ان البند موضع النقاش اليوم يتعلق بناميبيا لا يمكن الا أن نشعر بالصدمة نتيجة لرسالة نشرتها صحيفة النيويورك تايمز . اليوم ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ من المراسل جون ف . بيرنيز تحت عنوان " جنوب افريقيا تخطط لاقتلاع قبيلة من ٥٠ ألف نسمة " . (ص ٢ - ١) انها مدينة صغيرة

يسكنها ٥٠٠٠٠ من السود عاشوا هناك لأجيال طويلة وبها احدى عشرة مدرسة وسبع كنائس وعدة محلات عامة ومركز اجتماعي ومستشفى . ان حكومة بريتوريا التي يمثلها الرجل الابيض قد اصدرت حكما بأنه لا بد من القضاء على هذه المدينة ونقل كل سكانها السود .

ان هذه القسوة تتطلب اداة قوية من جانب الجمعية العامة حتى لو كانت جريمة واحدة . ولكن من الواضح انها ليست جريمة واحدة ، لأنه وفقا لهذه الرسالة فان حوالي مليونين من السود قد تم اجتثاثهم بالفعل وتم اعادة توطينهم في أماكن أخرى خلال ربع القرن الماضي في ظل سياسة ، تجد اصداً وأمثلة قليلة في التجربة الغربية .

ووفقا لحكومة النظام العنصرى فان مليون أسود آخرين يمكن ان ينقلوا من أماكنهم قبل تنفيذ الخطة الشاملة . على أية أسس يقتلع هؤلاء السود من أماكنهم ؟ هناك ما يدعى بالاعتبارات الاستراتيجية وهذا يذكرنا بتشريد اسرائيل المستمر للشعب الفلسطيني خلال العقود الثلاثة الماضية على أساس ما يسميه المستعمرون " أسباب تتعلق بالأمن " .

والسبب الحقيقي في الحالتين هو تمكين المعتدين من الاستيلاء على الأرض ووضع السكان الشرعيين في مناطق جرداء بغير مياه أو وسائل للزراعة أو الرعي . ان مثل هذه القسوة الوحشية تمس جرحا عميقا في قلوبنا لأن شعبنا مر بعملية الاجتثاث هذه ، ونحن نعرف بالضبط ما تعنيه . ان وفد بلادى يحدوه أمل كبير ان رئيسنا الموقر سوف يصدر بيانا باسم الجمعية العامة يعلن فيه عن أسفه للتدابير الوحشية في جنوب افريقيا ويطلب الفاءها فورا .

السيد هونغ أون (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد كمبوتشيا الديمقراطية ، من خلال اسهامه في المناقشات الحالية للجمعية والمكرسة لناميبيا ، يود أن يؤكد ، مرة أخرى ، لشعب ناميبيا البطل وحركة التحرير الوطنية سوابو ، عن تضامننا المطلق مع نضاله المقدس لتقرير مصيره وتحقيق استقلاله التام . وفي نفس الوقت، نود أن نعبر عن تقديرنا الكبير واعجابنا بالصمود الذي أظهره شعب ناميبيا في نضاله الطويل الذي قدم فيه الكثير من التضحيات ، ليس فقط من أجل قضيته النبيلة ، بل كذلك من أجل قضية السلم والعدل في العالم ، ومن أجل كرامة الانسان وكرامة افريقيا ككل .

وفي هذا النضال التاريخي البطولي الذي يخوضه مع بقية شعوب جنوب افريقيا ضد نفس العدو وهو نظم الاقلية العنصرية في بريتوريا وسالزبورى ، فان شعب ناميبيا عليه أن يعتمد على تضامن جميع الشعوب المحبة للسلم والعدالة والاستقلال ، وعليه ان يعلم أن النضال الذي يخوضه في ميدان الكفاح بتفان وثبات ، رغم المذابح والاضطهاد من جانب النظام الاستعماري لبريتوريا ، يواكبه ويعضده العمل الذي يتم في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الذي تتمثل مهمته طبقاً للمصالحات التي خولته اياها الجمعية العامة في السهر على مصالح شعب ناميبيا على المستوى الدولي ، بصفته هيئة تنفيذية للامم المتحدة ، وكسلطة ادارية شرعية الى أن تحصل ناميبيا على استقلالها .

وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادي لسعيد بالنجاح الذي تحقق في تنظيم السنة الدولية للتضامن مع شعب ناميبيا في ١٩٧٩ ، التي اعلنت عنها الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٣٣ الصادر في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . واننا نود بهذه المناسبة ان نتوجه بتنهائنا الحارة الى مجلس الامم المتحدة لناميبيا ورئيسه السفير بول لوساكا ، على الجهود المتواصلة التي بذلوها في سبيل القيام بمهمتهم على الوجه الاكمل رغم جميع العراقيل التي صادفتهم .

اننا نشعر بأن من واجبنا أن نؤيد جميع الأعمال والمبادرات التي اتخذها المجلس في اطار صلاحياته . وبصفة خاصة فاننا نرى أن هناك ضرورة ملحة لتنفيذ القرار ٢٠٦/٣٣ بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٩ ، الذي طلبت فيه الجمعية العامة من مجلس الامن أن يجتمع على وجه السرعة لتقرير العقوبات اللازمة الواردة في الباب السابع من ميثاق الامم المتحدة ضد جنوب

افريقيا ، ان أى تأخير لتنفيذ هذا القرار ، وخاصة أى تأخير من طرف مجلس الأمن في اتساع قرار الجمعية العامة ، لا يمكن الا أن يطيل من ويلات وآلام شعب له الحق ، كبقية شعوب العالم ، في استعادة حريته واستقلاله ، وحرمة ترابه ، ووحدته القومية . اننا نعتقد أن كل تردد انمسا يشجع المناورات الخبيثة التي تقوم بها بريتوريا للابقاء على هيمنتها واستغلالها والقمع الوحشي في ناميبيا .

ان هذه المناورات تستهدف تفتيت الوحدة القومية ، واقامة حكومة عميلة عن طريق اجراء الانتخابات المزيفة ، والقيام بعدوان ضد الدول المجاورة لها وهي زامبيا وبوتسوانا ، وانغولا ، وبالإضافة الى ذلك ، فان هذا يتنافى مع قضية السلم والامن الدوليين المهددة من قبل نظام جنوب افريقيا ، تحديا لمنظمتنا وللمجتمع الدولي .

ولقد اصبح الخطر حقيقيا أكثر من أى وقت مضى منذ أن قامت بريتوريا بتفجير قنبلة نووية حديثا .

ان وفد بلادى يود أن يذكر هنا بموقف كمبوتشيا الديمقراطية بالنسبة لقضية ناميبيا ، أولا ، ان كمبوتشيا الديمقراطية تؤيد دوما القضية العادلة والنضال العادل لشعب ناميبيا بقيادة سوابو لتحقيق الاستقلال في اطار ناميبيا موحدة . ثانيا ، نحن نستنكر جميع المناورات الخبيثة ، سواء كانت دستورية أو سياسية ، التي تريد حكومة بريتوريا ، عن طريقها ، الابقاء على هيمنتها الاستعمارية واستغلالها لناميبيا . كذلك فاننا نستنكر النظام العنصرى لبريتوريا لأعماله الفاشية ضد شعب ناميبيا وقادته من منظمة سوابو . ثالثا ، اننا نستنكر وندين الأعمال العدوانية الاجرامية لنظام جنوب افريقيا ضد دول خط المواجهة التي نود أن نعرب عن تضامننا وتعاطفنا معها . رابعا ، ان كمبوتشيا الديمقراطية تعتبر أن مجلس الامن ينبغي عليه أن يطبق أحكام الباب السابع من الميثاق ضد حكومة جنوب افريقيا ، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لاجبارها على احترام قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

السيد اوبيانغ نفومو (غينيا الاستوائية) (الكلمة بالاسبانية) : مرة أخرى تطرح على الجمعية العامة مشكلة ناميبيا في هذه الدورة الرابعة والثلاثين العادية . انني أخشى أنه في دورتها الخامسة والثلاثين ، سوف يطرح على الجمعية العامة هذا الموضوع مرة أخرى .

ان هذا يقلل من عمل الجمعية العامة ، التي عبرت في عدة مناسبات عن استخدام مساعي الأمين العام الحميدة لكي تعكس شعور الشعب الغامبي من خلال ممثله الشرعي سوابو ، حتى يمكنها أن تقود وأن توجه هذا الشعب الافريقي النبيل نحو تحقيق تطلعاته .

ان وفدى يشمر بقلق عميق ازاء عدم استجابة نظام الاقلية العنصرى لبريتوريا ، على الرغم من القرار ١٥١٤ (د - ١٥) في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ والذى تضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة والتي تمكس حاجة الشعب الناميبي الى أن يصبح تحت مسؤولية الأمم المتحدة حتى يتسنى له ممارسة حقه في تقرير المصير طبقا للقرار ٢١٤٥ (د - ٢١) و ٢٢٤٨ (د - ٢٢) في ١٩ أيار / مايو ١٩٦٧ ، وكذلك القرارات الأخرى للجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، والرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية في ١٩٧١ والذى طلبه الالتماس الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٨٤ (١٩٧٠) في ٢٩ تموز / يوليه ١٩٧٠ ومواقف مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته الحادية والثلاثين التي عقدت في الخرطوم في ١٧ تموز / يوليه ١٩٧٨ ، ومؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الحادية الخامسة عشرة الذى عقد في نفس العاصمة من ١٨ الى ٢٢ تموز / يوليه من نفس العام ، ومؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذى عقد في مونروفيا خلال النصف الثانى من نفس السنة ، ومؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز الذى عقد مؤخرا في هافانا .

وفي مناسبات عديدة كانت هناك ادانات قوية من جانب اعضاء المجتمع الدولى لاختراع ناميبيا لادارة جنوب افريقيا . لقد حدث ذلك من خلال قرارات مثل القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) في ٣٠ كانون الثانى / يناير ١٩٧٦ و ٤٣١ (١٩٧٨) في ٢٧ تموز / يوليه ١٩٧٨ و ٤٣٥ (١٩٧٨) فى ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ و ٤٣٩ (١٩٧٨) في ١٣ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٨ ، وهى القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن بسبب رفض بريتوريا الانصياع لقرارات ومقررات الأمم المتحدة . وما تزال بريتوريا تتجاهل هذه القرارات ، ولقد تحدث المجتمع الدولى واعترضت عليه بالاشترك مع دول أعضاء بالذات ، في محاولة لتحقيق تطلعاتها الخاصة ، دون أن تأخذ فى الاعتبار الآثار الخطيرة على المستويات الاقليمية والقارية والدولية ودون أن تأخذ فى الحسبان أن حركة التحرير سوابو سوف تستمر ، وأن العالم لن يرضى بمثل هذا الظلم المتعمد . ان الزمن هو التاريخ والتاريخ سوف يروى روايته .

ان العنف يولد عنفا أكبر . والقواعد العسكرية في جنوب افريقيا في خليج والفييس الذى هو

اقليم ناميبى آخذة في التوسع ، ولا يمكن الا أن تؤدى الى الصنف الذى تتميز به بريتوريا في محاولتها نسف القضية العادلة لحركة تحرر ناميبيا نهائيا . ويفسر ذلك انتقام بريتوريا من دول خط المواجهة ومؤخرا من انغولا . وهذه الدول مضطرة الى الدفاع عن نفسها بعزم أكيد ، بغض النظر عن الثمن الذى تدفعه من أجل الدفاع الشرعي عن نفسها . ان هذا الوضع لا يمكن بحال أن يسرع بايجاد الحل المرضي ، أو باقامة جو من الاستقرار والسلم في المنطقة .

لقد استمعت الجمعية هذا الصباح الى بيان من الرفيق بيتر موسى هانغي عن الرعب وجو الذعر الذى يتعرض له اشقاؤنا في ناميبيا . ان كل شخص في هذه القاعة قد استهجن ما تضمنته التقارير عن أعمال التعذيب والقتل والحبس ومعسكرات الاعتقال وتسميم الماشية ، واحراق المزروعات وتلويف مياه الشرب . ولا يمكن لأى من هذه الوسائل أن يساعد في وضع حل سلمي مرضى .

ان مناورات النظم العنصرية تلتقي في وسائلها من أجل خلق البلبلة في الرأى العام العالمي . فان بريتوريا ، مثل سالزبورى ، قد شجعت على اقامة طغمة استعمارية جديدة عن طريق انتخابات على طريقة البوير ، دون اشتراك سوايو بصفتها الممثل الشرعي لشعب ناميبيا . ويجب على العالم وهذه الجمعية أن يواجهها هذا الموقف .

ان بلادى غينيا الاستوائية قد تلتقت بأسف بالغ وباستنكار شديد أنباء التجربة النووية الأولى التى أجهرتها جنوب افريقيا منذ أكثر من شهرين ، ان أصبحت قارة افريقيا بذلك مسرحا لانتاج السلاح النووى من قبل جنوب افريقيا .

لقد فضلت بريتوريا القوة على العقل ، والعنصرية على المساواة والتمرد على التعاون . واختارت الرفض بديلا للحوار . وهي تغلب مصلحتها الذاتية على حسن النية . وعلى ذلك ، فلقد تنكرت للسلام . وبهذا ، ولعدة سنوات ، وعلى الرغم من المساعي الحميدة للمجتمع الدولي والأمين العام ، فلقد ظل الموقف على ما هو عليه في ناميبيا بينما بدأت افريقيا تشعر بنتائج تفجير الاسلحة النووية .

وبهذه الروح ، يأمل وفدى في أنه مهما كانت القرارات أو المقررات التى تتخذها هذه الجمعية فانه يجب ان تصاحبها بأفعال مشتركة ايجابية بحيث تعود جنوب افريقيا الى رشدها . ونحن نعلم أن هذا ربما لا يمكن تحقيقه في يوم أو في شهر أو في سنة ، وربما لا يمكن تحقيقه في سنتين أو ثلاث ، ولكن على الأقل ، علينا أن نبذل محاولة .

نود أن نكرر هنا مطالبتنا للدول الاعضاء التى تعمل شركاتها في ناميبيا بأن تمتثل لقرار

الجمعية العامة ٣٢ / ٩ (ز) في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ . ونود أن نكرر لها أنه يجب عليها أن تعطي الأولوية للإنسان قبل السلع المادية .

ويجب كذلك التطبيق الدقيق والنهائي لحظر تصدير النفط ، والجزءات الاقتصادية ولحظر الاسلحة . ويتعين على المجتمع الدولي كله أن يعيد حركة سوايو للتحرك الوطني لناميبيا .

ويجب على الأمم المتحدة أن تكثف من مساعدتها لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا حتى يتمكن من دفع تصفية الاستثمار في ناميبيا بأسرع ما يمكن . وينبغي أن نعمل على مشاركة سوايو بصورة فعالة وكاملة في جميع المفاوضات والانتخابات والاعمال التي تهدف الى دعم استقلال ناميبيا .

ويجب على هذه الجمعية ان تدين الانتخابات التي فرضها نظام بريتوريا من أجل اقامة نظام استثماري جديد للبوهر ، لضمان استمرار استغلال موارد شعب ناميبيا . ويجب أن نتكهن من تحقيق انسحاب غير مشروط لجميع قوات الاحتلال من اقليم ناميبيا ، وهي القوات التي وضعتها جنوب افريقيا هناك ، والاعتراف بأن خليج والفيش هو جزء لا يتجزأ من اقليم ناميبيا .

ويجب أن تدرك الدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة المسؤولية التي تتحملها أمام تاريخ الانسانية . ويجب ان تصي أنه ينبغي تحية العواطف والمشاعر الانانية جانبا وكذلك كسل مظاهر الطموح الأخرى . ويجب على المنظمة باصرارها المعروف أن تساعد ناميبيا على تحقيق وجودها وشخصيتها وممارسة حقها المشروع في تقرير المصير .

وختاما ، تثق حكومتي وتأمل في أن الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة سوف تتمكن من ايجاد صيغة ملائمة لضمان سيطرة شعب ناميبيا على مصيره ، بحيث لا يقف متفرجا على هذا المصير .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ١٠